

الخيارات السياسية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العائدين إليها والباقيين فيها

د. حازم الشناور

دائرة التحليل الاستراتيجي



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥



المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة . يهدف المركز لتطوير وتنمية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث : السياسات الفلسطينية الداخلية ، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية ، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام . يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية : إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة ، إجراء بحوث مسحية حول الواقع السياسي والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني ، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها ، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والمؤتمرات المتعلقة بشؤون الساعة . إن المركز الفلسطيني للبحوث متزامن بالمواضيعية والزانة العلمية ويعمل على تشجيع وبذوره تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء .

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها وليس بالضرورة رأي المركز .

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، ص . ب ٧٦ ، شارع الإرسال ، رام الله ، فلسطين
ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢) ، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢) ، بريد الكتروني : pcpsr@pcpsr.org

المؤلف

د. حازم الشناور:

- حصل على شهادة الدكتوراة في التخطيط الاقتصادي من معهد الاقتصاد والمالية في سانت بطرسبرغ، ١٩٨٧.
- تلقى عدة دورات عالية في التحليل الاقتصادي أبرزها في معهدي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، ١٩٩٧-٢٠٠٠.
- درس كزميل في منحة هيوبرت همفري للتخصص بالاقتصاد الدولي والتجارة الدولية في الجامعة الأمريكية في واشنطن، ٢٠٠٢-٢٠٠١.
- عمل مديرًا للعدد من المؤسسات غير الحكومية في مجالات التنمية والاستشارات الاقتصادية والتدريب، ١٩٩٥-١٩٩٠.
- عمل مديرًا عامًا للإحصاءات الاقتصادية لدى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٥-١٩٩٩، وشارك في قيادة التعداد الفلسطيني الأول للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧.
- عمل محاضرًا للاقتصاد والتنمية في جامعة بيت لحم ١٩٩٢ وجامعة النجاح عام ١٩٩٩.
- عمل باحثًا غير متفرغ في عدد من المؤسسات البحثية وله عدة أوراق وأبحاث منشورة، آخرها كباحث مشارك في دراسة: «الخيارات السياسية طويلة الأمد للاقتصاد الفلسطيني»، البنك الدولي، واشنطن، ٢٠٠٢.
- عمل مستشارًا لدى عدد من المؤسسات المحلية والدولية منها البنك الدولي في واشنطن ومنظمة الفاو والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- كان عضواً في الطواقم الفنية للفريق الفلسطيني للسلام قبل اوسло ومنسقاً ومستشاراً للعديد من اللجان الفنية لفاوضات الوضع الدائم.
- شارك في العديد من المؤتمرات والنشاطات العلمية المحلية والإقليمية والدولية في مجالات الاقتصاد واللاجئين والأمن الإقليمي.

قائمة المحتويات

٧	قائمة الجداول
٩	ملخص
١١	تمهيد
١٣	مقدمة
١٥	الفصل الأول : المنهجية
١٧	(١) أسس البحث
١٩	(٢) مراجعة لأهم الأديبيات السابقة حول اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم
٢٢	(٣) تجارب الشعوب في مجال الاستيعاب
٣٢	(٤) المشروع البحثي للمركز في مجال اللاجئين
٣٤	(٥) بعض المنطلقات الأساسية لخيط عملي الاستيعاب
٣٧	الفصل الثاني : تحليل جانبي الطلب و العرض لعملية الاستيعاب
٣٩	(١) تحليل جانب الطلب
٣٩	أ. العودة
٣٩	(١) حجم العودة
٤٩	(٢) موعد العودة
٥٢	(٣) طبيعة العودة
٥٤	ب. توقعات العائدين
٥٧	ج. تحديات الاستيعاب
٥٧	(١) التحديات الاقتصادية والاجتماعية
٥٨	(٢) التحديات السياسية والأمنية
٥٩	د. احتياجات العائدين
٥٩	(١) الوظائف
٦١	(٢) السكن والبنية التحتية
٦٤	(٣) التعليم
٦٧	(٤) الصحة
٦٩	إجمالي التكلفة الأساسية للاستيعاب
٧٠	(٥) تحليل جانب العرض
٧٠	أ. القدرات الفلسطينية المتوفرة في المجالات المتعلقة بالاستيعاب
٧١	(١) القدرة الراهنة في مجال الحكم المحلي والوطني
٧٢	(٢) القدرة الراهنة في مجال إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٧٣	(٣) القدرة الراهنة للبنية الاقتصادية
٧٥	(٤) القدرة الراهنة للبنية التحتية

	ب. القدرات الدولية المتوفرة من خلال خدمات وكالة الغوث (الأونروا) والمنظمات الدولية الأخرى
٧٨	ج. الموارد الذاتية المحتملة للاستيعاب
٨٣	١) الموارد البشرية بما فيها مهارات العائدين
٨٣	٢) التشكيلات الحالية للأسر (توحد الأسر)
٨٤	د. الموارد الخارجية المحتملة للاستيعاب
٨٥	١) برامج إعادة التأهيل الدولية
٨٥	٢) آلية التعويضات الإسرائيلية والدولية
٨٦	٣) إخلاء المستوطنات اليهودية في الدولة الفلسطينية
٨٧	الفصل الثالث : مناقشة الخيارات السياسية للاستيعاب
٨٩	(١) الخيارات لتقوية القدرات الفلسطينية في مجالات التخطيط الاستراتيجي والبنية التحتية والحكم
٩١	(٢) الخيارات لضبط العودة والتعويضات وتنظيمها
٩٤	(٣) الخيارات لتوفير الإسكان والبنية التحتية
١٠٣	(٤) الخيارات إزاء مستقبل وكالة الغوث الدولية (الأونروا)
١١٢	(٥) الخيارات لتوفير السياسات الاقتصادية وبنيتها الملائمة
١١٥	(٦) الخيارات لمواجهة الانعكاسات المختلفة لعملية الاستيعاب
١٢٤	
١٣١	المراجع

قائمة المداول

٤١	التوزيع المتوقع للفلسطينيين في العالم حسب بلد/منطقة الإقامة وحالة اللاجئ، آخر آذار ٢٠٠٣	جدول رقم (١) :
٤٣	موازنة بين عوامل الدفع والجذب المؤثرة في الهجرة	جدول رقم (٢) :
٤٤	توزيع اللاجئين حسب تفضيلهم للتعبير عن هويتهم	جدول رقم (٣) :
٤٤	توزيع اللاجئين حسب تفضيلهم لمكان إقامتهم بعد التسوية الدائمة	جدول رقم (٤) :
٤٥	تحليل إمكانية عودة الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية حسب تأثير عوامل الدفع والجذب	جدول رقم (٥) :
٤٨	اتجاهات اللاجئين للإقامة بعد التوصل إلى حل دائم حسب مكان الإقامة الحالي	جدول رقم (٦) :
٥١	تقدير عدد العائدين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (٧) :
٥٣	الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للعائدين	جدول رقم (٨) :
٥٥	توقعات اللاجئين وسواهم لأوضاع الدولة الفلسطينية، الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها الاستيعابية	جدول رقم (٩) :
٥٨	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لللاجئين في فلسطين والدول المحيطة لعام ١٩٩٩	جدول رقم (١٠) :
٦٠	توقعات احتياجات العائدين من فرص العمل وحجم الاستثمار اللازم لتوفيرها ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١١) :
٦٢	توقعات احتياجات اللاجئين العائدين والباقي في الدولة الفلسطينية من الشقق السكنية ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٢) :
٦٣	توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية للاجئين الباقي في الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٣) :
٦٣	توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية للعائدين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٤) :
٦٤	توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية لجميع اللاجئين في الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٥) :
٦٥	تقدير الزيادة السنوية المطلوبة في الصنوف والمعلمين للتعليم العام نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٦) :
٦٥	تقدير الزيادة السنوية في تكلفة التعليم العام نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٧) :

٦٦	تقدير الزيادة السنوية في تكلفة التعليم العالي نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦	جدول رقم (١٨) :
٦٧	تقدير الزيادة السنوية في إجمالي تكلفة التعليم نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦	جدول رقم (١٩) :
٦٨	تقدير الزيادة السنوية في المستلزمات الصحية الأساسية نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦	جدول رقم (٢٠) :
٦٨	تقدير الزيادة السنوية في تكلفة الخدمات الصحية نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦	جدول رقم (٢١) :
٦٩	إجمالي التكلفة الأساسية لاستيعاب اللاجئين العائدين والباقين في الدولة الفلسطينية ٢٠١٥-٢٠٠٦	جدول رقم (٢٢) :
٨٠	ميزانية (الأونروا) الاعتيادية لعام ٢٠٠٢	جدول رقم (٢٣) :
٩٧	توزيع اللاجئين الراغبين بالبقاء في الأردن ولبنان حسب موقفهم من الجنسية ومكان الإقامة	جدول رقم (٢٤) :
٩٨	توزيع اللاجئين القابلين بالتعويض حسب الجهة المنفصلة لديهم للإشراف على التعويضات	جدول رقم (٢٥) :
١٠١	توزيع اللاجئين الموافقين على التعويض حسب شكله المفضل لديهم	جدول رقم (٢٦) :
١٠٦	توزيع اللاجئين وفق تفضيلهم للبناء والسكن في تجمعات سكنية جديدة أو توسيع القائمة	جدول رقم (٢٧) :
١١٠	توزيع اللاجئين وغير اللاجئين حسب موقفهم من مستقبل المخيمات في الضفة والقطاع	جدول رقم (٢٨) :
١١٨	توزيع العائدين العاملين حسب طبيعة العمل المرغوب فيه في الدولة الفلسطينية	جدول رقم (٢٩) :
١١٩	التوزيع المتوقع للمشاركين بالعمل من العائدين حسب حالة العمل وموقعه ٢٠١٥-٢٠٠٦	جدول رقم (٣٠) :
١٢٠	التوزيع المتوقع لفرص العمل على العائدين حسب القطاع الاقتصادي ٢٠١٥-٢٠٠٦	جدول رقم (٣١) :

ملخص

بغض النظر عن طبيعة الحال الذي سيتم التوصل إليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وكيفية تحقيقه، فمن المفترض أن يكون لكل فلسطيني الحق في الإقامة والعمل في الدولة الفلسطينية المستقلة عند قيامها. وعليه فقد هدف هذا التقرير إلى دراسة قدرة الدولة الفلسطينية العتيدة على استيعاب اللاجئين الذين قد يرغبون في ممارسة هذا الحق وإمكانية تلبية احتياجاتهم الأساسية من سكن وبنية تحتية وأماكن عمل وخدمات وشروط أخرى لحياة كريمة.

من هذا المنطلق حاول التقرير بداية تقدير عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين قد يرغبون في القدوم إلى أو البقاء في الدولة العتيدة، بالاعتماد على المسح الميداني التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان عام ٢٠٠٣؛ وتقديرات أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات؛ وتحليل التأثير الممكن لعوامل الدفع والجذب على هؤلاء. ووفقاً لكل ذلك، فإن العدد المتوقع للذين قد يرغبون في القدوم من الشتات للإقامة في الدولة هو حوالي مليون وربع مليون لاجئ فلسطيني، مقابل نفس العدد تقريباً من اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع والذين أبدوا الرغبة بالبقاء فيهما. وعلى ذلك قام التقرير بتقييم قدرات الدولة الفلسطينية على استقدام ودمج مليونين ونصف من اللاجئين فيها خلال السنوات العشر الأولى على قيامها. ثم قام التقرير بتحليل خصائص اللاجئين المحتمل عودتهم أو بقاؤهم في الدولة العتيدة وتطلعاتهم واحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف مقارنتها بالظروف والإمكانيات المتوقعة في تلك الدولة والتي تم استعراض وضعها القائم واستنباط الخيارات السياسية الممكنة لتلبية تلك الاحتياجات.

وبالرغم من التفاوت الواضح أحياناً في خصائص هؤلاء وتطلعاتهم فيما بينهم وفقاً للبلد الذي يقيمون فيه وبينهم وبين المجتمع المقيم أصلاً، وبالرغم من التفاوت في التطلعات ومستويات المعيشة لدى المجتمعات الفلسطينية في الشتات عنها في المناطق الفلسطينية وداخل كل مجتمع منها، والبُعد الواسع بين الامكانيات المتواضعة والصعوبات القائمة حالياً في الأراضي المحتلة وبين المتطلبات الهائلة الالازمة لاستيعاب اللاجئين الراغبين في العودة أو البقاء للإقامة، فقد تبين إمكانية تحقيق ذلك إذا ما قامت الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتم إخلاء المستوطنات ومنحت الدولة الفلسطينية سيطرة كاملة على مواردها وسياساتها الاقتصادية وتم تقديم تعويضات عادلة للاجئين

ومساعدات كافية للدولة العتيدة للبناء والتنمية المستدامة ، وقامت تلك الدولة باتخاذ سياسات مناسبة لتحقيق عملية الاستيعاب ، بحيث يكون دور القطاع العام فيها هو تسهيل الاستيعاب وتحفيزه وتوفير مقومات نجاحه ، بينما يلعب القطاع الخاص الدور الرئيسي وفق آليات العرض والطلب .

تمهيد

يشكل اللاجئون الفلسطينيون اليوم معظم أبناء الشعب الفلسطيني ويعيشون القسم الأكبر منهم خارج حدود فلسطين التاريخية، وخاصة في دول الجوار في الأردن ولبنان وسوريا. أما في الضفة والقطاع فيشكل اللاجئون حوالي ٤٠٪ من السكان. ستواجه الدولة الفلسطينية عند قيامها مهمة جوهرية تمثل في استيعاب أولئك اللاجئين المقيمين فيها والقادمين من دول الشتات وهؤلاء قد يبلغ عددهم ما يفوق المليونين والنصف، نصفهم على الأقل قد يأتون من الخارج خلال السنوات العشر الأولى من عمر الدولة.

إن الأسباب التي تدفع باللاجئين إلى البقاء في الدولة الفلسطينية أو القدوم إليها قد تتعدد كما أشارت لذلك استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ في الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وفي لبنان والأردن. لكن من الواضح أن فشل الدولة في عملية الاستيعاب سيشكل صدمة لهؤلاء اللاجئين الذين قد يروا في ذلك الفشل فصلاً آخر من فصول نكباتهم. لهذه الغاية رأى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حاجة ملحة في التحضير لعملية الاستيعاب تلك بهدف تقدير الاحتياجات ومناقشة الخيارات السياسية المتوفرة للدولة القادمة. لهذه الغاية قام المركز بإجراء الاستطلاعات بهدف إشراك اللاجئين أنفسهم في عملية التحضير. كما عمل على إشراك الخبراء والباحثين عن طريق كتابة الأوراق المحددة التي تناولت مختلف الموضوعات ذات العلاقة بعملية الاستيعاب. أسهمت النقاشات وورشات العمل التي قام بها المركز، بمشاركة خبراء وأكاديميين ورسميين وقيادات للمجتمع المدني ، في إغناء الأبحاث والأوراق المقدمة لهذا المشروع المتعلقة باللاجئين والدولة الفلسطينية .

يشكل هذا التقرير الذي تم اعداد مسودته الأولى في مطلع عام ٢٠٠٤ الورقة الأولى لمشروع المركز ، وهو يلخص كافة القضايا التي أثارها المشروع ويستعرض كافة الخيارات السياسية التي تم التطرق لها في الأوراق والأبحاث وورشات العمل . ويود المركز أن يشكر بشكل خاص د. حازم الشناور الذي قام بكتابة التقرير ويتمنى جوانب المشروع المتعلقة بتقدير احتياجات استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية. كما يود التقدم بالشكر لكافة الباحثين والخبراء ، الذين فاق عددهم عن العشرين ، لإسهاماتهم المختلفة في إتمام المشروع ، ويود أن يشكر بشكل خاص د. جلال الحسيني ، ود. سليم تماري ، ود. راسم خماسي ، ود. سميح العبد ، ود. خالد زيدان ، ود. فضل النقيب ، ود. ساري حنفي لتقديمهم أوراق رئيسية للمشروع . سيقوم المركز بنشر كافة هذه الأوراق وكافة التفاصيل المتعلقة باستطلاعات الرأي التي تم إجراؤها بين اللاجئين في فلسطين والأردن ولبنان وذلك في أوراق منفصلة .

كما يود المركز التقدم بالشكر الجزيل لكافة الجهات التي تعاونت مع المركز وقدمت النصح والمشورة كوزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية ودائرة شؤون اللاجئين ودائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية . كما يود أن يشكر مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية وشركة الإحصاءات اللبنانية (ستاتكس ليбанون) لتعاونهما مع المركز الفلسطيني في إجراء الاستطلاعات في الأردن ولبنان . وأخيراً، يود المركز أن يشكر كافة الجهات الممولة لهذا المشروع وهي الحكومة اليابانية وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ، ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية ، ومركز دراسات التنمية الدولية في كندا .

د. خليل الشقافي

مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مقدمة

وفقاً للمعطيات السياسية الراهنة، فإن المفاوضات لتحديد مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم في إطار الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ستتم على أساس دولتين لشعبين يعيشان جنباً إلى جنب. وقد أصبح من الواضح، من الأسس الموضوعة لتلك المفاوضات وال نقطة التي توقفت عندها في طابا، أن معظم اللاجئين لن يتمكن من العودة إلى مكان إقامته الأصلي حتى ولو تم الاعتراف بحقه فيها، ولكن سيتمكن من يقرر العودة منهم، من العودة في الغالب إلى الدولة الفلسطينية العديدة في حدود ١٩٦٧، أو إلى مناطق سيجري تبادلها مع إسرائيل.

من هنا، تبرز أهمية بل إلحاحية التخطيط والتهيؤ لإمكانية عودة حوالي مليون وربع المليون فلسطيني (كما سيتضح لاحقاً لنتائج المسوح المشار إليها)، معظمهم من اللاجئين والنازحين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وإضافة إلى ذلك، فإن قسماً كبيراً من المليون ونصف المليون لاجئ الذين يقيمون فيها حالياً، يتطلع إلى الاندماج في المجتمع المحلي. وأي كانت نتائج المفاوضات، فإن مهمة التحضير لاستيعاب العائدين إلى الدولة الفلسطينية، ودمج اللاجئين الذين سيبقون فيها تظل أمراً ملحاً، ناهيك عن أن باقي اللاجئين الذين سيختارون العودة إلى إسرائيل، أو البقاء في الدول المصيفة، أو الذين سيختارون الهجرة إلى دول أخرى، والذين هم خارج إطار هذا البحث، سيحتاجون أيضاً إلى برامج أخرى للاستيعاب.

لقد تناولت دراسات سابقة عدة جوانب من موضوع استيعاب اللاجئين، ومع هذا، تبقى المحاولات لدراسة الموضوع بالشمولية والعلمية المطلوبة نادرة. هذا التقرير، هو خلاصة للجهود التي بذلت لإنجاز مشروع البحث الذي قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (المراكز لاحقاً) في غضون العامين المنصرمين حول استيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين سيختارون العودة إلى الدولة الفلسطينية، أو البقاء فيها، بعد التوصل إلى تسوية سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. يقوم التقرير بتقديم عرض موجز لأهم الأبحاث، والمسوحات السابقة التي تناولت الجوانب المختلفة من هذا الموضوع، ويستعرض بشكل خاص، بعض الدروس المستفادة من تجارب الشعوب الأخرى في مجال استيعاب اللاجئين العائدين. كما يتناول هذا التقرير خلاصة النشاطات التي قام بها المركز حول الموضوع، إذ يقوم بتحليل لأبرز نتائج استطلاعات الرأي للاجئين في الأقاليم الثلاثة (الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن، ولبنان). وبناء عليه، يقوم بتقديم تقديرات لاحتياجات عملية الاستيعاب، والخيارات السياسية لتحقيقها، مستعيناً بأهم

النتائج التي تم التوصل إليها في الأوراق المعدة للمركز ، أو في ورش العصف الفكري للخبراء والمتخصصين حول الجوانب المختلفة لعملية الاستيعاب التي نظمها هذا العام .

وعلى الرغم من محاولة التقرير الإحاطة بجوانب البحث كافة ، فإنه بالنظر إلى شموليته و和他的ه وقلة الموارد المتاحة لدراسة قسم من تلك الجوانب ، فقد بقيت بعض الثغرات ، أو بعض الموضوعات ، بحاجة للمزيد من التعمق قائمة في التقرير . وأهم هذه الموضوعات ، تحليل القدرات الذاتية وتقيمها في المجالات الاقتصادية والإدارية والمالية ، والانعكاسات الاجتماعية وكيفية مواجهتها ، وسبل التأقلم الممكنة بين العائدين والمقيمين واستراتيجياتها ، والوضع القانوني للأراضي وتوزيعها واستخداماتها وصلاحيتها للاستخدام ، وتحليل الموارد المالية المتوقعة وإمكانية تغطيتها لاحتياجات عملية الاستيعاب ، والدراسات الفنية والاقتصادية التفصيلية للموقع الحضري التي سيتم استيعاب العائدين فيها ، وجميع ذلك يحتاج إلى دراسات متخصصة .

الفصل الأول

المنهجية

(١) أسس البحث

عملية التخطيط لاستيعاب اللاجئين العائدين إلى أوطانهم عموماً، ودمج المقيمين منهم في المجتمعات المحلية (المستقبلة)، عملية متشعبة ومتشاركة، إلا أنها تتسم بالتكاملية والترابط بين جميع المواضيع التي تتناولها. لذا، فإن البحث فيها يحتاج إلى دراسات موسعة متخصصة وشاملة. ونظراً لضرورة المتابعة والتحديث المستمر للمدخلات والخرجات لمواكبة التغيرات الحاصلة، فإن ذلك البحث يتسم بالاستمرارية والдинاميكية.

والمقصود بعملية استيعاب العائدين إلى بلدانهم، هو المساعدة في تحقيق العودة بشكل منظم، دون أن يعني ذلك، بالضرورة، التدخل المباشر بآليات العودة. وتهدف تلك العملية إلى توفير مقومات الإقامة والمعيشة للعائدين في بلددهم، بغض النظر عن المكان الذي يعودون إليه، كما تشمل المساعدة في توفير فرص العمل والسكن والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية للعائدين، والتي سوف يشار إليها في هذا التقرير باختصار بعملية الاستيعاب. أما المقصود بعملية دمج اللاجئين المقيمين في المجتمع المحلي المستقبلي، فتعني إزالة حالة اللجوء عنهم من خلال توفير ظروف إقامة ومعيشة مساوية لتلك المتوفرة للمواطنين في المنطقة المعنية، من ناحية السكن والخدمات المقدمة بالدرجة الأولى، بالنظر إلى أن شروط التملك والمواطنة والمعيشة الأخرى يفترض أن تكون متساوية مع بقية أفراد المجتمع المقيم. وسيشار إلى تلك العملية، في هذا التقرير باختصار، بعملية الدمج. وفي بعض الحالات، ومن أجل الاختصار، ستتم الإشارة إلى العمليتين أعلاه بكلمة واحدة، هي الاستيعاب.

مجال البحث : مجال بحثنا هو أعداد اللاجئين العائدين والمحتمل بقاوئهم، ومواعيد العودة وأنمطتها، ومتطلبات استيعاب العائدين، ودمج الباقين من اللاجئين، وتقديم الخدمات المناسبة لهم، والقدرة الاستيعابية للدولة الفلسطينية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتنمية لغايات تحقيق تلك المتطلبات. ولتحديد ذلك، تم تشخيص الوضع الراهن لهؤلاء اللاجئين في مناطق إقامتهم، وطرق اندماجهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي يعيشون فيها. كما تم تحديد ميلهم وانت茂اتهم، وخصوصاً السياسية والوطنية منها، وكذلك رغباتهم وتطلعاتهم وتوقعاتهم، ومواصفاتهم الاقتصادية والمهنية والتعليمية والاجتماعية؛ بهدف موازنتها مع الأوضاع والإمكانات المتوفرة، حالياً، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديد مدى تواؤها مع بعضها بعضاً، وبالتالي تحديد الاحتياجات الالزمة لعملية استيعاب الدمج وسبل تلبيتها.

أهداف البحث : يهدف البحث إلى تقديم خيارات سياسية؛ ل توفير المقومات الالزمة لعملية الاستيعاب، والحلولة دون بروز حالة عالية من عدم الاستقرار والإشكالية

السياسية الاجتماعية للاجئين كمجموعة مميزة. كما يهدف إلى عدم وقوع تناقض مع بقية الشعب الفلسطيني حال عودتهم إلى الدولة الفلسطينية، ولضمان تخفيف معاناة العائدين بعد ٥٥ سنة من الانتظار المؤلم والإحباط، وذلك من خلال التأكيد من أن عملية الاستيعاب لن تكون فصلاً جديداً من فصول النكبة. كما يهدف المشروع كذلك إلى ربط الجهود التخطيطية بالعملية السياسية الجارية، من خلال تقديم دعم فني لفريق المفاوضات في مرحلة الوضع الدائم، وكذلك التحضير لتطبيق الاتفاقيات حين اكتمالها. وعدا عن كون الاستيعاب والدمج جزأين رئيسيين من حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فإنه من المؤكد أن استقطاب الفلسطينيين في الشتات، والكافئات منهم بشكل خاص لبناء الدولة الفلسطينية، هو جزء أساسي من فلسفة بناء تلك الدولة. لذا، يهدف البحث إلى تقديم مقترنات لتوفير الظروف المناسبة لاستقطاب الكفاءات والموارد اللازمة لعملية البناء المستقبلي للدولة العتيدة.

أدوات البحث: لقد تضمن مشروع البحث عدة محاور عمل، كان أولها القيام بثلاثة مسوحات ميدانية في فلسطين، والأردن ولبنان؛ لاستطلاع رأي اللاجئين حول أفضلياتهم بالنسبة للمفاوضات والاستيعاب، إذ تم تقديم وصف كامل في التقرير لتلك الأفضليات. وثانيها، القيام بمراجعة للدراسات والمسوح الميدانية التي أجريت، سابقاً، حول مواضيع البحث وتجارب الشعوب الأخرى في مجال الاستيعاب. وثالثها، تقدير الاحتياجات عمليةً لاستيعاب العائدين إلى الدولة الفلسطينية، ودمج اللاجئين المقيمين فيها وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني، واقتراح آليات تحقيق تلك الاحتياجات ومواجهة تلك الانعكاسات من خلال أوراق عمل أعدها خبراء ومتخصصون خصيصاً، أو من خلال ورش عصف فكري شاركوا فيها وتم تنظيمها لهذا الغرض، أو مقابلات خاصة تم إجراؤها مع أصحاب الرأي والمحظيين.

ولأنَّ التخطيط للاستيعاب يهدف إلى تقديم أساس لاتخاذ قرار واع، فقد سعينا لجمع المعلومات وتوثيقها وربطها، واستقاء توضيحات خلفية بالاعتماد على المؤسسات الأخرى ذات العلاقة، كوزارة التخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء، ودائرة المفاوضات، وزارة الاقتصاد الوطني، وغيرها، وبالتنسيق والتعاون معها حيث كان ذلك ممكناً، وإلا فسيتم الاعتماد على الذات.

الفرضيات الأساسية: يفترض البحث أن الدولة الفلسطينية ستتشكل على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مع نهاية عام ٢٠٠٥ وفقاً لخارطة الطريق، وأنَّ قسماً من اللاجئين المقيمين في الخارج سيعودون إلى الدولة الفلسطينية حال نشوئها، وأنَّ قسماً من اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع سيبقون فيها. كما أنَّ القدرة الاستيعابية للدولة الفلسطينية ستكون أفضل مما هي حالياً، وستكون كافية لاستيعاب هؤلاء ضمن شروط معينة. ومن بين هذه الشروط، أن تسيطر تلك الدولة على مواردها كاملة وأن تحصل

على المساعدات الخارجية المناسبة، وأن يحصل اللاجئون على التعويضات الملائمة، وأن تمارس سياسات من شأنها تسهيل عودة اللاجئين وتحفيزها وبقائهم بعد عودتهم.

منهج التقرير: في سياق عرض متطلبات عملية الاستيعاب والدمج، فقد تم التركيز على تحليل موضوعي العرض والطلب في مراحلهما الزمنية المختلفة؛ التخطيطية منها والتحضيرية، والتخطيطية والتنفيذية، والتفاعلية والمستقبلية. وبناء على هذا التحليل، تم تقديم تقدير شامل يضم الاحتياجات والانعكاسات والأبعاد المختلفة التي شملها البحث، واقتراح الخيارات المناسبة لتلبيتها أو مواجهتها، كما تم استقصاء خيارات سياسية، وتقديم خيارات ومقترنات محددة للمفاوضين وصانعي القرار. وبالنظر لخصوصية دمج اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع والذين يتوقع بقاؤهم فيهما، وارتباط ذلك بعملية إعادة تأهيل المخيمات القائمة هناك، فقد تم اقتراح سياسات وإجراءات مستقلة لاستيعاب هؤلاء اللاجئين، تتقاطع، في بعض الجوانب، مع السياسات والإجراءات المتعلقة باستيعاب الهجرة الوافدة للاجئين والنازحين الفلسطينيين من الخارج إلى الدولة الفلسطينية. وإذا كان الفصل الثاني مخصصاً لتحليل احتياجات الاستيعاب في ضوء الوضع القائم حالياً، فقد يطرح في طياته بعض السياسات التي يقترح اتباعها، كما أن الفصل الثالث، وإن كان مختصاً لاستخلاص السياسات، فهو لا يخلو من التحليل لتلك الخيارات. وإذا لم يتم استخلاص استنتاجات محددة، أو تم إيراد معلومات دون تحليل وافٍ لبعض بنود الفصل الأول؛ فذلك لأنه ستتم معالجة تلك البنود لاحقاً.

ومع أن بعضهم يرى أن دراستنا للوضع الحالي يجب أن لا تكون هي الأساس لدراسة معالمة المستقبل وتحديده واحتياجاته، لاعتقاده بأن الظروف الاقتصادية والسياسية ستكون مختلفة جوهرياً (إيجابياً) عند القيام بعملية الاستيعاب نتيجة للحل الدائم،^١ إلا أن هذا التقرير اعتمد دراسة الواقع الحالي، لتحديد الفجوة بين ما هو قائم حالياً، وما هو مطلوب لعملية الاستيعاب، كما لو بدأت الآن؛ لأن هذا يربأينا هو السبيل العلمي الوحيد الممكن حالياً لقياس احتياجات عملية الاستيعاب، خصوصاً وان الظروف لن تكون مختلفة كثيراً عند البدء بعملية الاستيعاب، أما إذا تبدلت الأمور جوهرياً، فعندئذ قد يتلزم تغيير السياسات.

(٢) مراجعة لأهم الأدبيات السابقة حول اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم:

بالرغم من وجودكم هائل من الأبحاث السابقة حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنه لم يتم تناول موضوع استيعابهم في السابق بصورة مباشرة؛ لكونه من المحرمات

^١ خليل نجم وآخرون في وزارة التخطيط.

^٢ حتى وقت قريب ساد في الأوساط الفلسطينية والعربية تحفظ وشك حتى من موضوع تحسين أوضاع المخيمات وظروف معيشة اللاجئين؛ للاعتقاد بأنه يصب في خانة المشاريع الإسرائيلية والغربية لإزالة المخيمات وتوطين

آنذاك،^٢ إلا من عدد محدود منها مؤخرًا، في حين تناول قسم آخر مواضيع ذات صلة بها. لذلك، فقد ارتأينا القيام بمراجعة لأهم تلك الأديبيات، للاستعانة بها في تحديد منهجية تقدير احتياجات عملية استيعاب اللاجئين الراغبين بالعودة، ودمج المقيمين الراغبين منهم بالبقاء في الدولة العتيدة، وفي صياغة الخيارات السياسية التي تتطلع إليها، فيما يتعلق بالمواضيع ذات العلاقة:

أ- الدراسات ذات العلاقة المباشرة بالاستيعاب:

- الدراسة الفنية لاستيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمعدة من البنك الدولي، (البنك الدولي، ٢٠٠٢)؛ وتعد هذه الدراسة أول دراسة فنية متکاملة تقوم بها جهة دولية محايضة في موضوع الاستيعاب، إذ شملت ست أوراق متخصصة حول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع. وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها بحكم طبيعة الجهة المنظمة لها لا تضع الاعتبارات الوطنية الخاصة موضوع الاهتمام، ولا تركز على الخصوصيات الداخلية الفلسطينية عند عرض الخيارات السياسية .
- الدراسة المعدة للاتحاد الأوروبي (تساردينديس وهوليراس، ١٩٩٩)؛ اخذ على هذه الدراسة عدم تعميقها وشموليتها في معالجة قضية الاستيعاب، وانطلاقها من الظروف القائمة، لذا فقد جاءت نتائجها محدودة الأفق وقائمة .
- المخطط الإقليمي للضفة الغربية وقطاع غزة، (وزارة التخطيط الفلسطينية، ١٩٩٨)؛ تناول هذا المخطط، ومن منطلقات وطنية فلسطينية، موضوع الاستيعاب في إطار التخطيط الشامل للتنمية الفلسطينية، لكنه لم يتطرق إلى خصوصيات عملية الاستيعاب، وبعض الجوانب التفصيلية المتعلقة بها، مثل موضوع استيعاب سكان المخيمات، ومستقبل الأونروا، والمستوطنات وغيرها.
- مواد ورشتي عمل مركز (شمال) حول الهجرة العائدة (٢٠٠١) والاستيعاب (٢٠٠٢)؛ وقد ركزت هاتان الورشتان على الجوانب الاجتماعية لعملية العودة، ولم تصدر أوراً قهما النهاية بعد .

ب. الدراسات التي تناولت مواضيع ذات علاقة بالاستيعاب:

- أبحاث المؤتمرات المنظمة من مركز دراسات التنمية الدولية الكندي (IDRC) وموادها، وشبكة أبحاث اللاجئين (RRN) وقد تناولت تلك الأبحاث

اللاجئين، والتي طرحت منذ بداية الخمسينيات بهدف تصفية القضية الفلسطينية، وكان استمرار معاناة اللاجئين هو الضمان لاستمرار القضية مهما طال الزمن. وبرأينا إن تناول موضوع الاستيعاب، وفي هذا الوقت بالذات، (على اعتاب بناء الدولة الفلسطينية) هو ضرورة ملحة، ويصب في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني .

التعويضات، ومستقبل الأونروا، والتمويل الدولي وخلافه (١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٣). وتتناول آخرها مواضيع ومنطلقات عامة لعملية الاستيعاب.

- النشرات الإحصائية المتعلقة باللاجئين والمخيימות الصادرة عن وكالة تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ودوائر الإحصاء في فلسطين والدول المضيفة، والتي تقدم قاعدة بيانات مهمة عن مجتمعات اللاجئين، وتوزيعهم الديغرافي، ومواصفاتهم الاجتماعية والاقتصادية.
- المسوح الميدانية والدراسات حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ودول الشتات، بما فيها اللاجئون، والصادرة عن مؤسسة دراسات التنمية النرويجية (FAFO)، ومؤسسة التنمية السويسرية (SDC)، ومركز شمال، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وهذه الدراسات ذات أهمية بالغة، للموازنة بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الفلسطينيون في الشتات والداخل؛ لتحديد تأثير عوامل الدفع والجذب في حجم العودة ومداها، ومواصفات العائدين.
- استطلاعات الرأي السابقة لللاجئين وغير اللاجئين حول ظروف اللاجئين المعيشية، وسبل حل قضيتهم الصادرة عن مؤسسات، مثل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (PSR)، ومركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC)، ومركز إسرائيل-فلسطين للأبحاث والمعلومات (IPCRI). وقد قام الباحث بإجراء دراسة موازنة تاريخية لمنهجية تلك الدراسات ونتائجها. وقد تبين من دراسته تلك أن معظم تلك الدراسات كان مشوباً ببعض التغرات المنهجية، خصوصاً بما يتعلق باختيار العينة، أو كانت جزئية، لذا فإن الفائدة منها جاءت محدودة.
- الدراسات عن التجارب الفلسطينية والإسرائيلية والدولية للاستيعاب، والصادرة عن جمعية الدراسات العربية، وماس، وشمل، وبديل، والبنك الدولي، ومركز التنمية الإقليمي في رحobot، وإسكوا (ESCWA) وغيرها. وتعطي هذه الدراسات تحليلاً لتجارب الشعوب، وتقدم عبراً دروساً من تجاربها، قد تكون مفيدة للتخطيط لعملية الاستيعاب الفلسطينية وتطبيقاتها، لذا سيتم استعراض نتائج بعض تلك الدراسات في الجزء التالي من هذا التقرير.
- الأبحاث ومواد المؤتمرات والندوات حول مفاوضات الوضع الدائم الصادرة عن دائري المفاوضات واللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية والأجنبية؛ مثل الجمعية الملكية البريطانية للشؤون الخارجية (RIIA)،

- ومركز الدراسات اللبناني في جامعة أوكسفورد (ILS). ونظرًا لكون البعد التفاوضي أحد أبعاد هذه الورقة، فإن هذه الدراسات تشكل رافداً مهماً لتناول موضوع الاستيعاب، على الرغم من أن معظمها لم يتطرق إليه.
- الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والصادرة عن ماس، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الحكومية الفلسطينية وغيرها.
 - الدراسات القانونية والسياسية الصادرة عن وحدة الدعم الفني في دائرة المفاوضات، ومركز بديل، وكذلك الوثائق القانونية والسياسية المتعلقة بقضية اللاجئين الصادرة عن الهيئات المتخصصة والإقليمية التابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة، والمفوضية العليا للاجئين، ولجنة التوفيق الدولية لفلسطين. وهذه الدراسات والوثائق تساعده، بالتأكيد، في وضع الإطار القانوني لعملية الاستيعاب.
 - أبحاث مؤلفين مستقلين صادرة عن مراكز أبحاث أو جامعات تتعلق بالمواضيع ذاتها، مثل الدراسات الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة مكجيل (McGill) في كندا.
 - المقالات والأبحاث في الدوريات المحلية والخارجية، والصفحات الإلكترونية للهيئات أعلاه حول المواضيع ذات العلاقة.
 - ولأخذ فكرة وافية عن المراجع المذكورة أعلاه بالإمكان الرجوع إلى قائمة المراجع الموضوعة في آخر التقرير. لقد تمت مراجعة معظم المواد المذكورة أعلاه وتلخيصها، وتمت الاستفادة من الاستخلاصات والاستنتاجات الرئيسة منها في وضع المراجعات للأوراق الرئيسة لمشروع البحث، وفي صياغة هذا التقرير. ومع ذلك، يبقى من المفيد استمرار المتابعة للجهود البحثية المتواصلة حول موضوع اللاجئين، عموماً، واستيعاب العائدين بشكل خاص؛ من أجل إغناء البحث وتحديده.

(٣) تجارب الشعوب في مجال الاستيعاب

هناك تجارب عديدة حول استيعاب اللاجئين جديرة بالدراسة والاهتمام على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وقد تم تناولها في أبحاث وتقارير منها تقارير مختلفة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الحكومية الأمريكية لشئون اللاجئين، ودراسات متخصصة صادرة عن دول أو منظمات ذات علاقة، أو مراكز بحثية

متخصصة . ولعل من المفيد البدء بدراسة التجارب الذاتية ، للتعلم منها وتدارك الأخطاء فيها ، ومن ثم تناول تجارب الآخرين للاستفادة منها . تمتاز كل تجربة من تجارب الآخرين بخصائص معينة ، تبعاً لنوعية العائدین وللظروف التي تم فيها . ومن المهم عند تناول كل تجربة الانتباه إلى تلك الخصائص ؛ حتى تكون دراستها ذات فائدة و معنى . وقد قدمت الاستفادة ، في استعراض هذه التجارب ، من التلخيص الوارد في ورقة (العبد وزيدان ، ٤) المعدة للمركز في الاستيعاب المجتمعي .

(أ) التجربة الفلسطينية:

على الصعيد الفلسطيني المحلي وقعت موجتان من الهجرة العائدة ، واحدة قبل أوسلو (كنتيجة لحرب الخليج الثانية) ، والأخرى في أعقاب تنفيذ اتفاقية أوسلو . وهما ، على اختلافهما عن ما هو متوقع بالنسبة لعودة اللاجئين ، إلا أنهما تعطيان مؤشرات جديدة بالاهتمام ، سواءً من حيث المضمون والشكل ، أو السبب والنتيجة ، أو الانعكاسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية .

الموجة الأولى (العائدون بعد حرب الخليج الثانية): تمتاز هذه العودة بالعودة الاضطرارية لئات العاملين الفلسطينيين من الكويت والخليج ، والتحقهم مجدداً بأسرهم نتيجة فقدانهم وظائفهم هناك . وقد اعتبرت العودة من الخليج إلى المناطق الفلسطينية المحتلة الملاذ الأخير لأولئك الموظفين الفلسطينيين الذين طردوا من دول الخليج ، أو أنهيت عقود عملهم فيه عقب حرب الخليج الثانية ، إذ لم يأل الكثير منهم جهداً في البحث عن عمل وإقامة في دول أخرى ، حتى ولو كلفهم ذلك اللجوء إلى دول المهجر . كما لم يعد منهم سوى من لم يتمكن من العمل في الخارج أو حالت سنه دون سعيه لذلك . ونظراً لكون عودتهم قسرية ، فقد كان عليهم التكيف مع ظروف عملهم الجديدة وفقاً لشروط الموقف ، حتى ولو كانت متدينة في البداية ، وذلك ريثما يتم ترتيب فرص عمل أفضل فيما بعد .

وقد أشارت دراسة قام بها الباحث عامر نور (نور ، ١٩٩١) إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الجمة التي واجهت هؤلاء العائدين إلى المناطق الفلسطينية ، وأهمها مشكلة البطالة التي واجهت العديد منهم ، ولو إلى حين ، على الرغم من قمع معظمهم بالمؤهلات العالية ، والخبرات الطويلة في مجالات تخصصهم ، خصوصاً في مجالات الإدارة والمالية والمحاسبة والكمبيوتر . والسمة الوظيفية هي الغالبة على معظمهم ، في القطاعين الخاص والعام على السواء .

وتشير البيانات التي تم استقاءها من برنامج تشغيل العائدين من الخليج^٣ إلى أن عدد المسجلين منهم فيه كان محدوداً جداً ، وأن عدد هؤلاء المسجلين هو بضعة عشرات فقط ،

^٣ تم تشكيل هذا البرنامج عام ١٩٩١ بمبادرة عدد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وبينها جمعية الشبان المسيحية (YMCA) بالقدس بتمويل من الاتحاد الأوروبي .

(حوالي ٩٠ شخصاً)، وهم الذين تم تشغيلهم في مؤسسات محلية ، معظمها منظمات أهلية غير حكومية ، وبدعم وتمويل جزئي من البرنامج لا يتجاوز ٥٠٪ ، ولفترة محدودة لا تتجاوز العام . وقد بلغ معدل تكلفة المساعدة في توفير فرصة عمل من البرنامج للعائدين المسجلين لديه ٧٠٠ \$ شهرياً^٤ .

وأما باقي العائدين ، ويقدر عددهم بـ١٧٦٣ ، فقد اشتغلوا في الأراضي المحتلة وأقاموا فيها ، دون مساعدة من طرف خارجي ، إذ عمل معظمهم في المجالات التي كانوا يعملون فيها سابقاً ، وخصوصاً في المجالات الوظيفية لقطاعي الخدمات والمصارف . وقد صادف ذلك بدء نشاط عدد من المؤسسات الكبيرة فيها ، مثل البنوك ، وشركات التأمين ، والكمبيوتر ، وتم استيعاب بعضهم الآخر ، لاحقاً ، في القطاع العام ، كما تم استقدام بعض منهم ، واستيعابهم من خلال مشاريع الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتعددة ، والمنظمات غير الحكومية الأجنبية ، مثل برنامج (TOKTEN) الذي نفذته (UNDP) ، وهدف إلى استقطاب كفاءات فلسطينية من الخارج للعمل في المؤسسات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، إلا أن بعضهم اضطر للنزوح ثانية ، نتيجة لعدم حصولهم على فرص عمل مواتية أو لعدم توفر ظروف إقامة ملائمة .

ويلاحظ من البيانات المتوفرة ، أن معظم العائدين قد تم استيعابهم من حيث السكن ، في البداية على الأقل ، مع عائلاتهم التي كانوا قد ترکوها للعمل في الخليج . كما انهم استفادوا من الخدمات المتوفرة في البنية القائمة ، ولم يحتاجوا إلى استثمارات إضافية ملموسة أو استثنائية للإقامة . وهكذا ، فإن تجربة استيعاب هؤلاء تغيرت على محدوديتها وخصوصياتها ، تجربة غنية وجديرة بالمزيد من الدراسة والتحليل ؛ نظراً لاحتمال عودة أعداد من الموظفين الفلسطينيين من دول الخليج أو غيرها في أي وقت ، واستعداداً لها في ظروف معينة .

الموجة الثانية (العائدون بعد اتفاقية اوسلو) : على الرغم من عدم وجود أرقام إحصائية دقيقة للعائدين بعد التوقيع على اتفاقية اوسلو ، فإن هناك دراسة إحصائية متوفرة تقدم فكرة عن العائدين ، بشكل عام ، إلى الأراضي الفلسطينية (المالكي وشليبي ، ٢٠٠٠). فحسب التعداد السكاني الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، بلغ مجموع العائدين للأراضي الفلسطينية من كان لهم مكان إقامة معتاد سابق في الخارج ٢٦٧,٣٥٥ شخصاً حتى نهاية عام ١٩٩٧ . ويشكل هؤلاء ١٠,٥٪ من سكان الأراضي الفلسطينية الذين تم عدتهم فعلاً في التعداد العام للسكان نهاية عام ١٩٩٧ . ويقدر عدد العائدين منذ اتفاقية (اوسلو) بما تي ألف نسمة ، وهو رقم شمل العائدين رسمياً ، وحوالي ٦٠ ألفاً دون هوبيات ، وهم من الذين كانوا قد رجعوا كثرتين ولم يخرجوا (حنفي ، ٢٠٠٣) .

^٤ من سجلات برنامج تشغيل العائدين من الخليج .

يمتاز العائدون ، بناء على اتفاق اوسلو ، بكون معظمهم من الكوادر والأعضاء والعاملين في فصائل المقاومة الفلسطينية ، أو أبناء عائلاتهم . وكثير منهم من العسكريين المحترفين ، والإداريين المتمرسين في المراتب الإدارية والتنظيمية المختلفة لنظمة التحرير الفلسطينية . ورغم قيام مثل هذه الحالة ، وكونها لن تتكرر في أي موجة قادمة للعائدون ، فهي تعطي بعض الدلائل على كيفية تقبل العائدين من الخارج عموما في المجتمع المحلي .

ورغم أن الخبرة التي مر بها القادمون الجدد ، ومدى تفاعلهم مع السكان المحليين لم تدرس بالشكل الكافي ، فقد أشارت بعض الدراسات (زريق ، ١٩٩٦) إلى أن الكثير من العائدون عبروا عن تحررهم من الأوهام ، وعن صعوبية في التأقلم . وبالمقابل ، فهناك دراسات أخرى ناقشت المشاكل بين السكان المحليين والعائدون ، وردود الفعل السلبية لدى هؤلاء السكان التي نتجت عن المعاملة التفضيلية التيحظى بها القادمون الجدد ، والاعتمادات الضريبية المنوحة لهم . كما تناولت تلك الدراسات آثار الاختلافات الثقافية والاجتماعية في المشاكل المذكورة .

وتشير المعطيات ، إلى أنه على الرغم من أن معظم العائدون قد التحقوا بالعمل في القطاع العام فور عودتهم ، ورغم حصولهم على أماكن للسكن في البنية القائمة ، أو حصولهم عليها خلال إسكانات مختلطة أو خاصة ، وتمتعهم بخدمات البنية التحتية القائمة والتحسينات التي طرأت عليها فإن كثيرا منهم ظلوا يعيشون بأوضاع معيشية لا تحسن فيها ، رغم الامتيازات التي حصلوا عليها ، مقارنة مع ما كانت عليه الأمور لديهم قبل عودتهم .

كما تشير المعطيات إلى أنه رغم الإسهامات الواسعة للعائدون في القوى العاملة ، فإنه لم يطرأ أي تحسن ملحوظ في الوضع الاقتصادي للمناطق الفلسطينية ؛ إذ إن مشاركة هؤلاء كانت في المجالات الوظيفية ، والخدمة للقطاع العام . وعلى العكس من ذلك ، فقد طرأ تراجع ملحوظ في معدلات النمو ، ويعود ذلك للأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة ، بالإضافة إلى مظاهر سوء الإدارة والفساد المتولدة من حداثة التجربة .

الدروس المستفادة من التجربة الفلسطينية :

- ضرورة الانتباه والتحضير المسبق إلى الآثار الاجتماعية السلبية التي من الممكن أن تترتب على عملية العودة نتيجة التفاوت في الثقافات وأنماط المعيشة للعائدون والمقيمين .
- إمكانية توسيع البنية التحتية القائمة وتطويرها لتلبية احتياجات أعداد محدودة من العائدون ، دون الاضطرار إلى القيام بمشاريع مستقلة كبيرة وبناء تجمعات جديدة .
- إمكانية تكيف البنية الاقتصادية مع المستجدات الناجمة عن العودة في حالة توفر ظروف أمنية وسياسية مستقرة .

ب) التجارب الإقليمية:

هناك تجارب إقليمية عديدة في استيعاب المهاجرين العائدين، يعود بعضها لأسباب اقتصادية بحتة، مثل التجربة اليمنية، وبعضها الآخر يرجع لأسباب سياسية وعسكرية، أي في أعقاب نزاعات مسلحة، مع تضمنها أبعاداً اقتصادية واجتماعية عميقة. وإذا كانت دراسة جميع أشكال عملية الاستيعاب بداعف الهجرة والعودة المختلفة مفيدة، فإن دراستنا هنا، ستقتصر على تجربتين جاءتا في أعقاب نزاعات مسلحة، بل وارتبطتا ارتباطاً وثيقاً بقضية اللجوء الفلسطيني، وهما التجربتان الأردنية والإسرائيلية.

● التجربة الأردنية:

يُعد المجتمع الأردني مزيجاً من أغلبية وافدة، وأقلية مقيمة أصلاً. ويعود ذلك إلى موجات الهجرة الوافدة التي توالت على الأردن من جيرانه، وبشكل خاص، من فلسطين في أعقاب الحروب التي شهدتها المنطقة. وتعتبر تجربة الأردن في استيعاب اللاجئين ودمجهم في مجتمعها تجربة غنية جديرة بالدراسة والتعميم؛ لأن الأردن مشابه لفلسطينين من حيث تطوره الاقتصادي والاجتماعي، ولأن المهاجرين الذين كانوا موضوع الاستيعاب معظمهم من الفلسطينيين، كما أن قسماً منهم مرشح للعودة إلى فلسطين ثانية. ولكن للأسف، فإن الدراسات حول التجربة الأردنية في الاستيعاب تكاد تكون محدودة. ورغم ذلك، من الممكن استخلاص عدة ملاحظات رئيسية عن التجربة الأردنية، يمكن الاستفادة منها في التعامل مع عملية الاستيعاب في الدولة الفلسطينية لاحقاً.

يلاحظ الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي في الأردن في أعقاب كل حرب شهدتها المنطقة؛ إذ يحمل اللاجئون معهم مدخلاتهم وخبراتهم في أعقاب تلك الحروب، فهم لم يشكلوا عبئاً على الاقتصاد، بل كانوا مصدر النمو وتطوره. ففي حين أدت موجات الهجرة إلى مضاعفة القوى البشرية عدة مرات، أدت كذلك إلى زيادة في الدخل القومي وارتفاع في مستوى المعيشة. وتؤكد الدراسات التي تمت لتطوير الاقتصاد الأردني ذلك؛ فمثلاً تشير إحدى تلك الدراسات (كتنان وكردوش، ٢٠٠٢) إلى حصول نمو اقتصادي بمعدلات مدهشة، في أعقاب عملية اللجوء الأولى للفلسطينيين نتيجة حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي ٩٪ في سنوات الخمسينيات، و٨٪ في سنوات السبعينيات قبل حرب ١٩٦٧. وكذلك ففي الأعوام ١٩٧٤ - ١٩٨٢ بعد الشفاء من آثار حروب ١٩٦٧، ١٩٧٠، ١٩٧٣ بلغ معدل النمو الاقتصادي ١١,٦٪، وبعد حرب الخليج الثانية بلغ ٨,٢٪. وغني عن البيان أنه بعد حربي ١٩٦٧ و ١٩٩٠ حصلت عملية نزوح جماعي للفلسطينيين، وبشكل رئيس، إلى الأردن، لاشك أنها أسهمت إسهاماً رئيساً في عملية الازدهار الاقتصادي المشار إليها.

كما أن عملية استيعاب اللاجئين قد جاءت دون تخطيط مسبق ، وبالاعتماد على آليات السوق في استيعاب اللاجئين ، في حين كان تدخل القطاع العام محدوداً في وضع خطط لاحقة لاحتواء الوضع ، ومواجهة الأزمات ، وتلبية الاحتياجات الطارئة ، والقيام ببعض المشاريع التنموية في أواسط اللاجئين بالتعاون مع المؤسسات الدولية . ونتيجة ذلك ، لم تحدث أزمات في تلبية احتياجات اللاجئين بفعل التدفق المفاجئ والجماعي ، باستثناء حدوث أزمات آنية محدودة في السكن والعمالة ، أمكن تداركها من خلال آليات السوق ، واتباع القطاع العام لسياسات وخطط لتسهيل النمو الاقتصادي وتحفيزه . وقد أثبتت البنية التحتية مرونة كبيرة في التطور وفقاً لاحتياجات ، مع استمرار الاعتماد على سوق العمالة الخارجية والمساعدات الخارجية .

الدروس المستفادة من التجربة الأردنية :

- إمكانية استيعاب موجات اللجوء الجماعية حتى ولو كانت فجائية وتم بدون تخطيط وتحضير مسبق .
- الدور الحاسم لآليات السوق في تلبية احتياجات اللاجئين واحتواء أزمات الطارئة الناجمة عن التفاوت المفاجئ بين جانبي العرض والطلب .
- أن اللاجئين هم عنصر للنمو الاقتصادي لما يقدموه من موارد بشرية ومادية لعملية التنمية ولا يشكلون بالضرورة عبئاً عليها .
- أهمية دور المساعدات والاستثمارات الخارجية في تمويل عمليات الاستيعاب .
- أهمية دور القطاع العام في تسهيل تلبية السوق لمتطلبات عملية الاستيعاب .

• التجربة الإسرائيلية :

يعد المجتمع الإسرائيلي بكامله مزيجاً من أغلبية يهودية وافدة ، وأقلية عربية مقيمة أصلاً . وقد حصل هذا نتيجة لموجات الهجرة اليهودية الوافدة التي توالت على فلسطين في البداية ، وعلى إسرائيل بعد تأسيسها ، والتي جاءت من أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ومن الدول العربية بعد الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٤٨-١٩٤٩ ومن دول المنظومة الاشتراكية بعد انهيارها في أواخر السبعينيات . وتعتبر تجربة إسرائيل في استيعاب المهاجرين ودمجهم في مجتمعها تجربة غنية جديرة بالدراسة والتمحص . وقد تم تناول التجربة الإسرائيلية من العديد من المؤسسات والباحثين ، من بينها الورقة التي كرست لتقدير تجربة الاستيعاب الإسرائيلي في سياق دراسة البنك الدولي عن متطلبات استيعاب

العائدين إلى فلسطين (الترمان، ٢٠٠٢)، والتي جاءت متوافقة في استنتاجاتها مع ورقة أخرى (نيومان، ٢٠٠٠)؛ إذ تم تقييم سياسي الاستيعاب المعتمدين في إسرائيل منذ نشوئها. وقد تناولت هاتان الورقتان بالتحليل المرحلتين الرئيستين للتجربة الإسرائيلية في الاستيعاب: مرحلة الخمسينيات ومرحلة التسعينيات.

المرحلة الأولى في الخمسينيات: ركزت تجربة المرحلة الأولى على اتباع سياسة مركزية للتخطيط والتنفيذ. فنتيجة لقيامها على المعتقد الإيديولوجي الذي كان سائداً في إسرائيل آنذاك، والمتمثل في الحاجة إلى مراكز سكانية متاثرة بهدف "حماية حدود الدولة وتطويق القرى الفلسطينية" ، تم اتباع أسلوب التخطيط المركزي الذي يركز على تطوير البلدات والمدن الصغيرة الواقعة في جميع أنحاء إسرائيل وتنميتها بعيداً عن المركز، ومن ثم استخدمت تلك المدن والبلدات لإيواء القادمين الجدد وإسكانهم. كما تم استغلال المساكن التي أخلاها اللاجئون الفلسطينيون عند هجرتهم في بعض الحالات.

وأسهمت موجة الهجرة الكثيفة التي تمت في أعقاب قيام دولة إسرائيل في اتباع أسلوب التخطيط المركزي، إذ ارتفع الطلب على المرافق السكنية ارتفاعاً حاداً. وقد ترافق ذلك مع محدودية الوقت والموارد، مما قاد إلى تشييد وحدات سكنية لا تتجاوز مساحة الواحدة منها ٣٠ متراً مربعاً في بعض الأحيان، بالإضافة إلى أن التخطيط المركزي، وبُعد المدن والبلدات الصغيرة عن المراكز الرئيسية القائمة كان معناه محدودية الفرص الاقتصادية المتوفرة في هذه المدن والبلدات.

وقد أثبتت هذه التجربة لاحقاً فشلها وانعكاساتها السلبية الكبيرة في عدة مجالات، خصوصاً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. فنظرًا لكون الحكومة هي الجهة التي تقرر مكان استيعاب القادمين الجدد، دون مراعاة لاختلاف في التركيبة العرقية لهؤلاء القادمين - وهو من اليهود الشرقيين (السفارديم) - مقارنة مع السكان المقيمين - وهو من اليهود الغربيين (الأشكناز) - نشأت تجمعات سكانية مفصولة عرقياً عن بعضها، ورافق ذلك قلة في الإمكانيات الاقتصادية، وعدم توفر الخد الأدنى من الخدمات في المدن والبلدات الصغيرة، مما أدى إلى حدوث احتكاكات وتوترات كبرى بين المجتمعين. واضطر العديد من استقروا في بادئ الأمر في "مدن التطوير وبلداتها" إلى مغادرتها تجاه المراكز بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل، متسببين بذلك بمزيد من الإضعاف لتلك المدن والبلدات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

التجربة الثانية في التسعينيات: ركزت تجربة المرحلة الثانية، بصورة رئيسة، على اتباع سياسة السوق الحرة في استيعاب المهاجرين القادمين إلى إسرائيل من المعسكر الاشتراكي المنها، وخصوصاً من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة وإثيوبيا، إذ كان دور الحكومة

دوراً مساعداً للعملية فقط . وعلى النقيض من تجربة الخمسينيات ، فقد أعطى القطاع الخاص دوراً أكبر في إيجاد الحلول المناسبة لاستيعاب القادمين الجدد ، واقتصر تدخل الدولة في إيجاد حلول فورية وسريعة لاحتياجات السكن الطارئة . كما قامت الحكومة بتوفير الحوافز لبناء التطوير؛ كي يقوموا بإنشاء وحدات سكنية ، عن طريق منحهم أراضي بأسعار تبلغ ٢٠ إلى ٣٠ بالمائة من قيمتها السوقية الفعلية ، كما قلصت الاشتراطات البيئية . كذلك قامت الدولة بتوفير الضمانات والالتزامات لشراء الوحدات . وعلاوة على ما تقدم ، فقد كان بمقدور القادمين الجدد اختيار مكان سكناهم من بين العقارات السكنية المتوفرة من خلال السوق الخاص . وقامت الدولة ، أيضاً ، بمنح إعانات إيجار وغيرها من المساعدات خلال الفترات الأولية ، هذا إلى جانب توفر الخيار أمام من يرغبون في العيش في سكن من قبل الدولة .

وانتقلت أهداف الحكومة من تطوير المدن والبلدات الصغيرة وتنميتها ، إلى تطوير الأحياء الجديدة وتنميتها ، في ضواحي المراكز القائمة ، وعلى محيط مدن التطوير وبلداتها . وقد أتاح هذا المنهج إقامة مراافق سكنية ذات جودة أفضل ؛ إذ أصبح بعضها أكثر تفوقاً في جودة الوحدات السكنية . وقد أدت خيارات شراء المساكن عن طريق السوق الخاص إلى مزيج أفضل بين المجتمعات السكانية القائمة والقادمة .

ومع أنه لا زالت هناك بعض المشاكل والتوترات بين القادمين الجدد في مدن التطوير وبلداتها والسكان المحليين بسبب الاختلافات في الخلفيات العرقية ، وبروز بعض الأحياء المقصورة على القادمين الجدد ، إلا أن هذه التجربة قد أثبتت فعاليتها وجدواها ، وقدرتها على احتواء الانعكاسات السلبية بصورة طبيعية . فهذه المشاكل تعد ثانوية ، بالموازنة مع العزل والفصل الذي نجم في أعقاب تجربة الخمسينيات ، بالإضافة إلى أن انتقال القادمين الجدد إلى مدن التطوير وبلداتها قد أدى إلى الانتعاش الاقتصادي ، في معظم هذه المناطق التي كانت تعاني من ركود اقتصادي وكسراد .

الدروس المستفادة من التجربة الإسرائلية :

- أن استيعاب موجات اللجوء الجماعية والفجائية ممكن بتضافر جهود القطاعين، العام والخاص مع أهمية دور القطاع العام في المراحل الأولى، وضرورة تسهيله لأداء آليات السوق في تلبية متطلبات عملية الاستيعاب لاحقاً.
- أن الإدارة المركزية لعملية الاستيعاب من قبل القطاع العام لابد أن تراعي التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الممكنة في عملية التنمية. إذ إن إقامة تجمعات سكنية خاصة بالعائدين، ومستقلة عن التجمعات القائمة، قد تتسبب في فجوة بين الشرائح الاجتماعية المقيمة والقادمة، ومع ذلك لابد من مراعاة المزايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للعائدين.
- يشكل القادمون الرافعة الرئيسية للبناء وللنحو الاقتصادي، ومن الممكن التغلب على المشاكل الآنية الناجمة عنهم.
- أن التعويضات والمساعدات والاستثمارات الخارجية لها دور حاسم في تمويل عمليات الاستيعاب وبناء الدولة الناشئة.

ج) التجارب الدولية الأخرى :

هناك تجارب عديدة وغنية في العالم للهجرة العائدة إلى بلدانها في أعقاب نزاعات مسلحة. ومن أهم تلك التجارب، تجارب شعوب وسط إفريقيا، والبلقان، وجنوب شرق آسيا. كما أن هناك تجارب لهذه الهجرة العائدة في ظل الظروف السلمية، وابرز تلك التجارب، تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا. ومن الدراسات التي تناولت تجارب الشعوب في العودة، الدراسة التي قام بها مركز "شمل" حول إعادة دمج العائدين الفلسطينيين (شمال، ١٩٩٧)، والتي قيم فيها عدة خبرات وتجارب سابقة تعنى باستيعاب العائدين في دول مختلفة، منها غانا، وأتراك بلغاريا، واسبانيا، وأوغندا.

وقد خلصت تلك الدراسة إلى أن حجم السكان القادمين وتكوينهم، من حيث الفئات العمرية، والنوع الاجتماعي، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، هي أمور في غاية الأهمية بالنسبة لعملية الدمج. وعلاوة على ذلك، فقد بيّنت الدراسة أن الفترة الزمنية لوصول العائدين، والطريقة التي يتم بها، منظمة أو فجائية أو بأعداد غيرية، تسهم - إلى حد كبير - في إمكانات الدمج واحتمالاته. ومن العوامل الأخرى وراء الدمج الناجح، كما أورتها الدراسة المذكورة، قضايا مرتبطة بالوضع الاقتصادي القائم في الدولة المضيفة، ومقدار المساعدات الوطنية والدولية التي يتم تلقّيها، والمهارات التي يمتاز بها القادمون الجدد.

وانتهت الدراسة إلى أن التدفق الكثيف للعائدين، ليس بالضرورة أن يكون مضرًا، بل قد يكون مفيدةً، ويحدث بصفة خاصة في ظل القدرات المالية والمهارات التي يمتاز بها القادمون الجدد، بما في ذلك استعدادهم ورغبتهم في الاستثمار في وطنهم الجديد. وأوضحت تلك الدراسة أيضاً، أن التدفقات الكثيفة للعائدين في معظم الحالات التي جرى تقييمها حدثت في غضون أسابيع أو أشهر، حيث كانت تدفقات "شاملة وكثيفة وجائحة وغير منتظمة وغير متوقعة". وبالرغم من ذلك، فقد خلصت الدراسة إلى أن مثل هذه التدفقات قد أثبتت جدواها للمناطق التي حلّت في أوضاع مواتية.

لكن الدرس الرئيس من التجارب الدولية، كما أشار إليه الباحث ساري حنفي، مدير مركز "شمل" بناء على دراسة توقيعية قام بها لعودة المهاجرين من عدة دول بينها كمبوديا وموزامبيق وغواتيمالا؛ هي "أن تاريخ الهجرات العائدة لا يشير إلى أن نسبة كبيرة من اللاجئين تعود إلى أوطانها، وإن من يعود منهم لا يعود بالضرورة إلى منشأه الأصلي، بل يعود إلى مكان يجد ظروف عمل وإقامة أكثر ملاءمة، أي أن العامل الوطني ليس هو الغالب في قرار عودته، بل العوامل الاقتصادية والاجتماعية أولاً" (الأيام، ٩/٨/٢٠٠١).

الدروس المستفادة من التجارب الدولية الأخرى:

- أن التدفق الكثيف للعائدين ليس مضرًا بالضرورة، بل قد يكون مفيدةً إذا ما امتاز القادمون الجدد بالقدرات المالية والمهارات، وابدوا استعدادهم ورغبتهم في الاستثمار في وطنهم الجديد.
- أن معظم اللاجئين لا يعودون إلى أوطانهم، وإن من يعود منهم لا يعود بالضرورة إلى بيته الأصلي بل يعود حيث يجد ظروف عمل وإقامة أفضل، فالغلبة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية في قرار عودته.
- من أهم العوامل التي تعتمد عليها عملية الاستيعاب:
 - حجم السكان القادمين وتكونهم من حيث الفئات العمرية والنوع الاجتماعي والمهارات التي يمتازون بها؛
 - الفترة الزمنية لوصول العائدين والطريقة التي يتم بها، تدريجية أو فورية، منتظمة أو فجائحة، جماعية أو فردية؟
 - الوضع الاقتصادي القائم في الدولة المضيفة ومقدار المساعدات الوطنية والدولية التي تتلقاها.

(٤) المشروع البحثي للمركز في مجال اللاجئين

أ. استطلاعات المركز حول مواقف اللاجئين

نظراً لأهمية حل قضية اللاجئين وحساسيتها، فقد برزت الحاجة ، بشكل مستمر، لاستمزاج رأي اللاجئين داخل المخيمات وخارجها ، واستكشاف موقفهم من مشاريع حل قضيتهم بأبعادها المختلفة ، وتنوع من الشراكة الديمocrاطية في تقرير مصيرهم ، والتعبير عن تطلعاتهم المستقبلية ، بما يفيد المخطط المفاوض وصاحب القرار ، لاتخاذ مواقف أكثر تلاؤماً مع تلك التطلعات . من هنا ، قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بثلاثة مسح لاستطلاع رأي اللاجئين ، في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والأردن ، ولبنان . كما قام بمسح آخر لغير اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، شمل أسئلة مشابهة لتلك التي سُئلت للاجئين حول حل قضيتهم . وقد هدفت هذه الاستطلاعات إلى أمرين : أولهما ، التعرف إلى مواقف اللاجئين وخياراتهم من الحل الدائم لخدمة أغراض المفاوضات ، إذ اعتمدت لهذه الغاية استماراة المسح المذكورة ، مبنية على السقف السياسي الذي تم بحثه في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية في طبابا في كانون ثاني (يناير) من عام ٢٠٠١ . وقد كانت الأسئلة محددة ضمن محدوداته . أما الهدف الثاني ، فهو القيام بتقدير أعداد اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى الدولة الفلسطينية ، وتحديد سماتهم الديغرافية والاقتصادية والاجتماعية لخدمة أغراض التخطيط المستقبلي .

ومن أجل ضمان الفائدة القصوى لخر جات الاستطلاعات ، فقد تم وضع استماراة المسح بالتشاور والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بشؤون التخطيط في السلطة الوطنية الفلسطينية ، وكذلك مع باحثين ومنظمات بحثية غير حكومية معنية ب ملف اللاجئين للاستفادة من خبراتها . وشملت استماراة المسح استطلاع رأي اللاجئين حوالي ٣٠٠ متغير ، كان بعضها أسئلة حول الموقف والسلوك ، وبعضها الآخر معلومات عن المبحوثين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . وفي البداية ، تناولت الاستماراة أسئلة الموقف والأراء ، وبعد ذلك تناولت الأسئلة المتعلقة بالسلوك ، مراعية خصوصيات كل إقليم .

لقد كان مقرراً أن يبدأ المسح الميداني لاحتياجات الاستيعاب مباشرةً بعد انتهاء مفاوضات طبابا في عام ٢٠٠١ ، ولكن بسبب تصاعد حدة الانتفاضة ، فقد تم تأجيل البدء به مراراً ، إلى أن تقرر البدء به في بداية العام ٢٠٠٣ . جرى العمل الميداني في استطلاع رأي اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة في شهر كانون الثاني ، وفيالأردن جرى في شهر أيار ، أما في لبنان فقد جرى ذلك العمل في شهر حزيران من نفس العام . وقد بلغ حجم عينة المسح لكل إقليم ١٥٠٠ استماراة ، موزعة جغرافياً وفق معطيات التوزيع السكاني

لتلك المنطقة . وقد بلغت نسبة الاستجابة ٩٩٪ ، وكانت نسبة الخطأ في المعاينة ٣٪ . وبلغ معدل عدد أفراد العائلة في العينة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٧,٥٥ شخصاً، وبلغ في الأردن ٦,١٦ شخصاً، ثم في لبنان ٤,٥٩ شخصاً . وسنسنستخدم النتائج التفصيلية عند تقديرنا لحجم الهجرة الوافدة إلى الدولة الفلسطينية من اللاجئين ، وكذلك عند تقدير احتياجاتهم .

بـ. أبحاث المركز ودراساته

وفي إطار الجهود لتوفير رؤيا علمية متكاملة حول استيعاب اللاجئين وتقديمها إلى الجهات الفلسطينية ذات العلاقة ، باشر المركز في العام ٢٠٠١ بالقيام بمشروعه البحثي ، لتقدير الاحتياجات لإنجاز عملية استيعاب اللاجئين العائدين للدولة الفلسطينية . وقد بدأ مشروع البحث (الذى يعتبر الباحث ، معد هذا التقرير منسقاً له) بإجراء استقصاء لمتطلبات إنجازه ، بما في ذلك المراجع لمحاور البحث المختلفة ، وما هو متوفّر منها . وقد جرى ، بالتزامن مع إجرائه ، العمل على إعداد ستراتيجيات أو راق عمل ؛ لتغطية الجوانب النظرية الأساسية المتعلقة به وهي : العودة ، والتعويض ، والاستيعاب المجتمعي ، ومستقبل الأونروا للمخيمات ، مصیر المستوطنات المخللة ، والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية الاستيعاب . وقد عهد بكتابته هذه الأوراق إلى مجموعة مختارة من المختصين ، وتمت مناقشتها في ورش عصف فكري مع ذوي العلاقة ، كما عقب على كل ورقة أحد العاملين في الحقل الذي كتبت الورقة فيه . وعقدت ورش عمل في الجوانب التي لم تتم معالجتها في الأوراق السبعة المذكورة . ويأتي هذا التقرير كخلاصة لمجمل هذه الجهود ، إضافة لمحاولته استيعاب كل المراجع الأخرى التي سبق ذكرها أعلاه ؛ فقد تم وضع التقديرات الذاتية لاحتياجات الاستيعاب ، ورسم الخيارات السياسية له ، بناء على الاستخلاصات التي تم التوصل إليها من جميع تلك المصادر .

وإذا كان هذا التقرير يقدم إجمالاً لأعمال المركز في سياق المشروع ، وتلخيصاً لتحليل الجوانب المختلفة من عملية الاستيعاب التي سبق تناولها من قبل الدراسات وورش العمل المذكورة ، فإن العودة إلى نتائج المسوحات والأوراق الأصلية ومحاضر الورش ، لا غنى عنها ، للإطلاع على تفاصيل تلك الدراسات والأبحاث التي سيصدرها المركز .

(٥) بعض المنطلقات الأساسية لخطيط عملية الاستيعاب:

من المفيد قبل القيام بأي عملية تحليل وتقديم للخيارات السياسية حول أي قضية ذات بعد تخططي استراتيجي كالاستيعاب، إن تحدد المنطلقات المنهجية لتناولها وللتعامل معها. ومن المهم استلهام هذه المنطلقات، إما من التجارب الشبيهة، أو الاسترشاد برأي الخبراء، وإن كان من الأفضل الجمع بينهما، كما في حالتنا، إذ حرصنا على الأخذ بدورس التجارب السابقة المتعلقة بالاستيعاب، خصوصاً، التجارب الإسرائيلية والفلسطينية، ورأي الخبراء والمحضرين بقضايا التخطيط واللاجئين.^٥ ولكون عملية الاستيعاب جزءاً من عملية بناء الدولة والتنمية الشاملة، وهي عملية متشعبة ومتداخلة مع كل جوانب هاتين العمليتين، فلا بد من تحديد الأسس التي يقوم عليها تخطيط الاستيعاب بالعلاقة مع العمليين الآخرين:

- التعامل مع الاستيعاب في إطار الخطة الشاملة للتنمية والتغيير الديغرافي، وليس كجزء منفصل عنها، والانطلاق من افتراض أن الاستيعاب يجب أن يكون جزءاً من الخطة وليس فوقاً، بحيث تأخذ بالاعتبار مهام الاستيعاب في كل بند من الخطة. وبعد وضع الخطة، فمن الممكن تجميع البنود المتعلقة بالاستيعاب كافة؛ فمثلاً: يجب أن تشكل سياسات الإسكان جزءاً من الاستراتيجية الوطنية، لتحفيز عرض السكن. ولكون تلك السياسات عنصراً رئيساً، فينبغي الاهتمام بمبادرات تمويل الإسكان. لكن تعذر تناول قضايا التنمية كافة، في تقرير متخصص موضوع الاستيعاب كهذا، جعلنا نقفز فوق هذه النقطة، ونتناول موضوع الاستيعاب كعملية مستقلة، ولكن مع مراعاة متطلبات عملية التنمية ما أمكن.
- النظر إلى التخطيط للاستيعاب على أنه عملية شاملة تتكاملية مترابطة مع بعضها بعضاً، ومع قضايا التنمية كافة، وعلى أنها عملية مستمرة ومتعددة، تهدف لاحتواء التغيرات، وتستلزم المتابعة ومراسمة الخبرة. وعليه، فقد حرصنا على ترابط المواضيع التي تناولناها بخصوص عملية الاستيعاب وتكاملها كافة، وحاولنا ربطها -ما أمكن- بمتطلبات التنمية عموماً، وحرصنا على تحديد مضامينها بشكل مستمر لواكبة المستجدات وتراكم المعرفة.
- الانتباه إلى العلاقة الجدلية والتبادلية لحل مشكلة اللاجئين مع باقي قضايا الحل النهائي؛ لما لتلك القضايا من انعكاسات على حل قضية اللاجئين، وعملية الاستيعاب بصورة خاصة. فمثلاً، لا يمكن الحديث عن حجم

^٥ انظر مثلاً: ورقيتي خليل نجم وركس بريين في مؤتمر أوتاوا لأبحاث اللاجئين في ١٧-٢٠/٦/٢٠٠٣.

الاستيعاب ومواقعه دون معرفة حدود الدولة العتيدة، ومدى السيطرة المفترضة لتلك الدولة على أراضيها ومواردها الطبيعية، ودون معرفة مصير المستوطنات اليهودية ومصير القدس. فهل ستكون القدس هي العاصمة؟ وما هو مصير اللاجئين من المناطق المحيطة بها؟ وما مصير المخيمات التي على تخومها؟ وما هي طبيعة العلاقات الإقليمية عند توقيع اتفاقية الحل النهائي مع إسرائيل؟ وهل ستسهل تلك العلاقات عملية الاستيعاب أم ستعطلها؟ كما ينبغي التخطيط لعملية الاستيعاب بخرجات باقي موضوعات حل قضية اللاجئين، وخصوصاً قضية التعويضات التي يعول عليها كمصدر لتمويل عملية الاستيعاب، إلى جانب المساعدات الخارجية.

● النظر إلى عملية الاستيعاب كجزء من حل قضية اللاجئين من خلال إنهاء حالة اللجوء، والنظر إليها كجزء من عملية بناء الدولة، إذ يتوقع أن يشكل سيل الواصلين، ليس فقط، سوقاً للمستهلكين، بل رافداً للدولة بالكواكب المدربة والمتعلمة، عدا عن ما يملكه الوافدون من إمكانات مادية وبشرية خلاقة. لذا، لابد من الانطلاق من عدم كون العائدين مجرد مستهلكين، بل من كونهم مزودين للطاقات، ومشاركين فعالين في تنفيذ البرامج والإنتاج. من هنا، تتبّع أهمية دراسة مواصفاتهم المتوقعة؛ ديمغرافية، ومهنية، وتعليمية، واجتماعياً، واقتصادياً. وينبغي أن لا تأخذ عملية استيعاب الكفاءات، وذوي رؤوس الأموال طابعاً تلقائياً واعتيادياً، بل لابد من اتخاذ سياسة نشطة لاستقطابهم وتحفيزهم للعودة.

● ترك الفرصة للقطاع الخاص لتولي القيام بالمشاريع ذات العلاقة بالاستيعاب والتنمية عموماً، وجعل دور القطاع العام ينحصر في تهيئة الظروف لقيام القطاع الخاص بتلك المشاريع بدلاً من أن يتولى هو القيام بها، أو أن يحتكر إدارة تلك المشاريع لنفسه، أو أن يتولى إدارتها بصورة مركزية صارمة. وهنا، لا بد من التنبيه إلى عدم وجود شيء مطلق يسمى بالقدرة الاستيعابية؛ لأن هذا يعتمد على عوامل دفع وجذب، ومتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة. من الممكن وضع برامج التوظيف أو الإسكان، مثلاً، كجزء من استراتيجية الاستيعاب، ولكن تلك البرامج ينبغي أن تظل كشافاً يهتدى به فقط، وأن تكون مرنة وقابلة للتتعديل وفقاً لمتطلبات السوق، والفرص الاستثمارية المتوفرة، ويجب أن يعهد لتنفيذها إلى القطاع الخاص. ولأن العودة تعتمد على عدة عوامل، فلا بد أن تكون طوعية إلى أقصى الحدود الممكنة، وأن يحكمها توازن السوق (العرض والطلب). وينبغي، كذلك، عدم اتخاذ إجراءات بiero قراطية، أو تبني قرارات مركزية تحد من أداء السوق.

فسياسات التوطين والتنمية لا بد أن تعزز خيار اللاجيء، وان تتجنب التشويه البييرقراطي والإجراءات الاعتبارية، بل عليها أن تساعد في الانتقال الحر للسكن والعمل حيث يشاء ، بما يضمن اختصار تكاليف الانتقال والسكن وإيجاد الفرص المناسبة للعمل والاستثمار .

- عدم احتساب التكلفة بصورة ميكانيكية؛ أي ليس بالضرورة أن تساوي تكلفة استيعاب خمسة آلاف عائد خمسة أضعاف تكلفة استيعاب ألف عائد ، لأن هناك تداخلاً في بعض التكاليف ، إذ من الممكن لأغراض التقدير العام والتقريري فقط تجاوز هذه النقطة . ونظرًا لإمكانية تجاوز التكاليف استعدادات المولين ، فإن التعويل لابد أن يتركز على التعويضات في تمويل عملية الاستيعاب ، ولكن مع السعي للحصول على أكبر قدر من المساعدات والهبات ، لتمويل عمليات الأعمار والتنمية الاعتيادية ، وعمليات الاستيعاب الطارئة على الأقل .
- بالتواري مع عملية الاستيعاب ، لا بد من إزالة أسباب الهجرة الخارجية القائمة حالياً من الضفة والقطاع لبعض الشرائح الاجتماعية ، وتلافي آثار التدمير للبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني ، والأثار السلبية المتراكمة حوله ، خلال فترة العدوان الإسرائيلي المستمر منذ أيلول ٢٠٠٠ ، وإزالة ، أو تخفيف التغرات والفوارات المتوازنة في التنمية (جغرافياً ، بين الضفة وغزة ، وبين شمال ووسط وجنوب الضفة ، وبين المخيم والقرية والمدينة ؛ واجتماعياً ، بين الفقراء والأغنياء ، وبين اللاجئين وغير اللاجئين ، والمحليين والعائدين) . لهذا ، فمن الضروري القيام بعملية الاستيعاب بالتواري مع عملية إعادة الإعمار الاقتصادي ، وتجاوز نقاط القصور الذاتي . كما لابد من أن تتزامن عملية الاستيعاب مع إعادة بناء القدرات التنظيمية الذاتية وتأهيلها لإدارة عملية الاستيعاب ، وتوفير الموارد المادية والفنية الالزمة لتنفيذها ، قبل البدء بها .

الفصل الثاني
تحليل جانبي العرض والطلب
لعملية الاستيعاب

(١) تحليل جانب الطلب

ينبغي التمييز بين جانبي العرض والطلب لعملية الاستيعاب وذلك لاختلاف محدداتهما، ولقياس كل أبعاد عملية الاستيعاب، من هاتين الزاويتين، كل على حدة، ولأن الموازنة بينهما تفيد في عرض عوامل التأثير المحتملة في سير عملية العودة. يحدد العرض والطلب، إذا ما تركت حرية التصرف لللاجئين وفقاً لمعطيات السوق، نمط تدفقات اللاجئين الوافدين إلى الدولة الفلسطينية وحجمها. وقد تم في هذا التقرير تحديد الطلب الكلي لعملية الاستيعاب دون فصل بين طلب القطاع العام أو طلب القطاع الخاص،نظراً الصعوبة ذلك الفصل في هذه المرحلة، على أنه تمت الإشارة في بعض الأحيان إلى الجهة المعنية بالطلب.

أ. العودة

تشمل العودة في هذا التقرير عودة من يرغب من اللاجئين الفلسطينيين في الشتات للإقامة الدائمة في الدولة الفلسطينية، ولا تشمل تلك العودة، عودة من سيعود منهم في إطار الحل الدائم إلى إسرائيل. وإضافة للعودة المشار إليها، يأخذ هذا التقرير بالحسبان بقاء من يرغب من اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة للإقامة الدائمة في الدولة الفلسطينية.

١) حجم العودة

يكتسي تقدير حجم العودة أهمية قصوى عند تحديد الأهداف للأغراض التخطيطية التي تقوم عليها عملية الاستيعاب. وعليه فقد أعدنا هذا البند عناية خاصة؛ إذ ستبنى عليه توقعاتنا المستقبلية كافة وتوجهاتنا السياسية المشتقة منها. ونظراً لتوفر بيانات ميدانية حديثة حول أراء اللاجئين ومواقفهم وسلوكهم، فإننا لن نلجأ إلى وضع (سيناريوهات) نظرية، بل سنستعين بالتحليل النظري لتفسير اتجاهات الرأي كما تلقاها من الميدان.

وبغض النظر عن أي تحفظات قد تبرز هنا أو هناك حول نتائج الاستطلاعات ومنهجيتها، فإن البيانات التي توفرها تبقى هي المصدر الوحيد المتاح حالياً وبصورة شمولية حول هذا الموضوع. وقبل الخوض في التقديرات المبنية على معطيات الاستطلاعات، نود التنبيه إلى جملة من الملحوظات المنهجية المهمة التي تتيح فهماً أدق حول تقديرات حجم العودة المحتملة:

البعد الزمني للتقديرات: إنَّ أي تقديرات من الممكن أن تعبّر عن اللحظة التي تتم فيها، مع وجوب مراعاة التغيرات مع مرور الزمن. فإذا احتسبنا العائدتين المحتملين، كنسبة من عدد اللاجئين الحالي، ينبغي التنبه إلى أن هذا العدد سيتغير مع مرور الوقت،

وبالتالي سيتغير عدد العائدين المحتمل، عدا عن أن العوامل المؤثرة في اختيار اللاجئين لمستقبلهم قد تتغير مع تغير الظروف. ومن ناحية أخرى، يجب التنبه إلى مغزى البعد الزمني من حيث تعاقب الأجيال، ودرجة الارتباط، والتعلق بالوطن نتيجة لذلك، إذ يعتقد أن الارتباط بالوطن يتلاشى كلما طال الوقت وظهرت أجيال جديدة، وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى تقلص حجم العودة مع الوقت. وعند الحديث عن كلفة العودة، والتعويضات وأية قيم مالية، ينبغي الانتباه إلى اختلاف الأسعار من حين لآخر، بما في ذلك أسعار العملات والتضخم.

الفارق بين إبداء الرغبة والسلوك (أي بين الاختيار النظري للعودة والتنفيذ الفعلي له)؛ فمثلاً، لو قال مليون شخص بأنهم يرغبون في العودة، فعلينا أن ننظر إلى هذا الرقم من باب أن هؤلاء مرشحون للعودة فقط، وقد يكون ثلاثة أرباعهم جدلين ويحاولون العودة، وقد لا يعود منهم سوى النصف فعلاً.

الفارق بين الرغبة في العودة والإمكانية المتأحة لذلك (ظروف العرض والطلب)؛ مع أن الرغبة في العودة شرط مهم لتحقيقها، لكنه غير كاف. فعملية العودة تحتاج إلى موارد وإمكانات قد لا تتوفر لكل شخص، كما أن الظروف الموضوعية المحيطة قد لا تكون دائماً مواتية لإنجاز هذه العملية. وبمعنى آخر، لا بد من الانتباه إلى الفرق بين ظروف العرض والطلب عند تقدير الحجم الفعلي للعودة. وما دمنا هنا في معرض تقييم حجم الطلب، فإننا ستتناول الأرقام القصوى المتوقعة لحجم العودة في الظروف الراهنة، وضمن المعطيات الحالية. ولأسباب منهجة ستتناول أولاً إجمالي اللاجئين ومن ثم سنقوم بتقدير أعداد اللاجئين المتوقع عودتهم وفقاً لتحليلاتنا.

المجتمع المستهدف : اللاجئون الفلسطينيون

تعرف الأونروا اللاجئين بأنهم "الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي في الفترة بين شهر حزيران من عام ١٩٤٦ وشهر أيار من عام ١٩٤٨ ، والذين فقدوا بيوتهم وسبل عيشهم نتيجة للنزاع العربي - الإسرائيلي عام ١٩٤٨ " . ويشمل هذا التعريف ألا... (٩١٤,٠٠٠) لاجئاً أصلياً وأنسالهم، مما يجعل عدد اللاجئين المسجلين حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٣ يتجاوز ٤ مليون لاجئ (الموقع الإلكتروني للأونروا، أيار ٢٠٠٣).

يقيم أقل من ثلث إجمالي اللاجئين المسجلين في ٥٩ مخيماً رسمياً تابعاً للأونروا، في لبنان، وسوريا، والأردن، والضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو موضح في الجدول رقم ١ أدناه. ويعرف المخيم، بأنه قطعة من الأرض وضعت تحت تصرف الأونروا من قبل الحكومات الضيفية، لتوفير مأوى للاجئين، وإقامة مراافق تلبى احتياجاتهم. وتشمل

هذه المراقبة المراكز التعليمية، والصحية والشبابية ومراكز التوزيع. وإضافة إلى هذا العدد، يقدر وجود ما يقارب ٢٧٪ من إجمالي اللاجئين غير مسجلين لدى وكالة الغوث،^٦ منهم حوالي ٢٦٠ ألف مهجر في إسرائيل. وبهذا، يصل مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العالم، مع نهاية مارس ٢٠٠٣ إلى حوالي ٥,٦ مليون نسمة، يقيم منهم حوالي ٣,٧ مليون نسمة خارج فلسطين التاريخية، هذا عدا عن الفلسطينيين الذين ما زالوا يقيمون مع أنسالهم في بقاع مختلفة من العالم، والذين يقدر عددهم بأكثر من مليون نسمة حتى تاريخه. وعلى ذلك يكون مجموع الفلسطينيين في الخارج حتى تاريخه ٤,٨ مليون نسمة، أي ما يقارب عدد الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية.

جدول رقم (١) : التوزيع المتوقع للفلسطينيين في العالم حسب بلد/ منطقة الإقامة وحالة اللجوء، آخر آذار ٢٠٠٣

البلد / المنطقة	النوع	اللاجئون المسجلون رسمياً في التحقيقات	اللاجئون المسجلون رسمياً خارج التحقيقات	مجموع اللاجئين المسجلين رسمياً	مجموع اللاجئين غير المسجلين رسمياً	مجموع اللاجئون غير المأجوبين	غير اللاجئين النازحون بما فيهم	مجموع الفلسطينيين
١	المنطقة العربية	١٧٤,٨٤٢	٤٧٣,٠٧٧	٤٧٣,٩١٩	٩٢٢,١١١	٦٧٠,٣٠	١,٦٩,٧٨١	٢,٢٧٩,٨١١
٢	قطاع غزة	٤٧٦,٣٠٣	٤٢٦,٧٨٩	٩٠١,٩٢	٩٩,١٠٢	٩١,١٩٤	٤٠٠,٣٥٣	١,٣١٠,٤٤٧
٣	الضفة والقطاع	٦٥١,١٤٥	٨٩٧,٨٦٦	١,٥٤٩,٠١١	٤٣١,٢١٣	١,٥٨٠,٢٢٤	٢,٠١٠,٣٤	٣,٥٩٠,٣٥٨
٤	إسرائيل			٢٦٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠		٧٨٦,٨٣٢	١,٤٤٦,٨٣٢
٥	فلسطين التاريخية	٦٥١,١٤٥	٨٩٧,٨٦٦	١,٥٤٩,٠١١	٢٩١,٢١٣	١,٨٦٠,٢٢٤	٢,٧٩٦,٨٦٦	٤,٦٧٢,٩٠
٦	الأردن	٢٩٦,٥٦٢	١,٤٠٩,٩٤٥	١,٤٠٩,٩٤٥	١,٧٠٨,٥٠٧	١,٨٧٧,٤٨٠	٨٦٢,٤٧٤	٢,٧٣٩,٩٥٤
٧	لبنان	٢٢٠,٥٥٢	١٧٠,٤٤٦	١٧٠,٤٤٦	٣٩٠,٤٩٨	٤١٥,٤٢٣	٢٤,٣٧١	٤٧٩,٧٩٤
٨	سوريا	١١٩,٣٩٢	٢٨٨,٥٠٣	٢٨٨,٥٠٣	٤٠٧,٧٤٢	٤٣٣,٧٦٨	٢٢,٣٦٧	٤٥٧,١٣٥
٩	دول الجوار	٦٣٧,٨٥٣	١,٨٦٨,٨٩٤	١,٨٦٨,٨٩٤	٢٠,٦٧٤	٢١٩,٩٢٤	٢,٧٢٦,٦٧١	٩١٠,٢١٢
١٠	منطقة (الأونروا)	٥٩	١,٢٨٨,٩٩٨	١,٢٨٨,٩٩٨	٤,٠٥٥,٧٥٨	٤٥١,١٣٧	٤,٣٠٦,٨٩٥	٢,٩٣٠,٢٤٦
١١	مصر				٩,١٨٠	٩,١٨٠		٥١,٤٤٤
١٢	السعودية				٣٠٣,٣٥٩	٣٠٣,٣٥٩		٣٠٣,٣٥٩
١٣	الكويت				٣٧,٩٤٧	٣٧,٩٤٧	٣,٦٧٢	٤١,٦١٩
١٤	باقي الخليج				١٢١,٦٣٧	١٢١,٦٣٧	١٢١,٦٣٧	١١٣,١٣٠
١٥	العراق ولبنان				١١٣,١٣٠	١١٣,١٣٠		١١٣,١٣٠

^٦ وإن ما يؤكد وجود فجوة واضحة بين سجلات الأونروا والأرقام الحقيقة لأعداد اللاجئين هو عدم التطابق بين الهيكل العمري والجنساني للاجئين لباقي السكان، على سبيل المثال في الضفة والقطاع وفقاً للدراسة معدة من مسئول في الأونروا ذاتها (بارفاتيني، ٢٠٠٣).

البلد / المنطقة	البلدان التي يعيشون فيها	اللاجئون المسجلون رسمياً في المخيمات	اللاجئون المسجلون رسمياً خارج المخيمات	مجموع اللاجئين	مجموع المسلمين رسمياً	اللاجئون غير المسلمين رسمياً	مجموع اللاجئين	مجموع المسلمين	مجموع اللاجئين	مجموع اللاجئين غير المسلمين	البلدان التي يعيشون فيها	غير اللاجئين النازحون	مجموع الفلسطينيين
دول عربية أخرى				٦,٣٨٦	٦,٣٨٦	٦,٣٨٦							٦,٣٨٦
الامريكتان				٤٥,٦٨٤	١٨٨,٠٠٨	١٨٨,٠٠٨							٤٥,٦٨٤
دول أخرى				٢٩٧,٥٨٢	٥٨,١٧٣	٢٣٩,٤٠٩							٢٩٧,٥٨٢
خارج (الأونروا)				١,١٧٨,٠٢٩	١٥٨,٩٢٣	١,٠١٩,٥٥٦							١,١٧٨,٠٢٩
خارج فلسطين				٤,٨١٤,٩١٢	١,٠٦٩,١٨٥	٣,٧٤٥,٧٢٧							٤,٨١٤,٩١٢
المجموع الكلي				٩,٤٥٢,٠٠٢	٣,٨٦٦,٠٥١	٥,٥٨٥,٩٥١							٩,٤٥٢,٠٠٢

المصدر : تقديرات الباحث بالاعتماد على بيانات الأثر والأعدمة ٥-٢ ، وعلى استطلاعات رأي اللاجئين التي قام بها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمحلية للأرقام المشار إليها بعلامة * في العامود ٦ وعلى سلمان أبوستة لباقي الأرقام فيه ، وعلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعامود ٩ . وأما العامود ٧ فهو حصيلة جمع الأعدمة السابقة له وعامود ٨ حاصل طرح العامودين ٧ من ٩ .

تقدير عدد العائدين

لقد قامت دراسات عديدة بإعطاء تقديرات مختلفة حول عدد اللاجئين الفلسطينيين المحتمل عودتهم من دول الشتات والدول المضيفة ، وعلى وجه الخصوص للإقامة في الدولة الفلسطينية . وترواحت تلك التقديرات بين بضعة آلاف ، وبضع عشرات الآلاف سنوياً في حال العودة التدريجية ، و ٣٥٠ ألف عائد ، و مليون ونصف المليون ، سواء أعادوا عودة جماعية أم عودة تدريجية ، أي ما يقارب ٤٠ - ١٠٪ من مجموع اللاجئين في الخارج ^٧ .

وقد تشابهت بعض تلك الدراسات في المازنة بين ظروف المعيشة في تلك الدول ، وتلك التي كانت قائمة قبل إعادة احتلال الضفة والقطاع . ومن بين تلك الدراسات ، دراسة الباحث فضل النقيب (أحد الباحثين الذين أعدوا أوراق عمل لمركز حول الموضوع - النقيب ، ٢٠٠٤) الذي قام بتحديد عوامل الدفع والجذب التي تؤثر في تحديد عدد العائدين ، إذ اهتم الباحث بثلاثة عوامل دفع : الأول ، هو أصل اللاجيء أو النازح ، وهل كان من الضفة الغربية وقطاع غزة أم لا؟ والثاني ، وضعه القانوني في المكان الموجود

^٧ قدرت إحدى الدراسات المعدة للسوق الأوروبيه (تسارDaniels ، ١٩٩٩) عدد اللاجئين المحتمل عودتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ٣٥٠ ألفاً . في حين قدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في خططها الإقليمية النيرانية للضفة الغربية وقطاع غزة عدد العائدين إلى الضفة الغربية بـ ٧٨٠ ألفاً (المخطط الإقليمي للضفة الغربية ، ١٩٩٨) و ٤٠٠ ألف إلى قطاع غزة (المخطط الإقليمي لقطاع غزة ، ١٩٩٨) ، فيما قدرت دراسة ثالثة عدد العائدين إلى الدولة الفلسطينية (الجعفرى ، ٢٠٠١) بـ مليون ونصف شخص .

فيه؛ والثالث، الوضع الاقتصادي والاجتماعي. أما عوامل الجذب التي تناولها الباحث فكانت من نوعين: النوع الذاتي وهو مدى استعداد العائدين والمجتمع المحلي لتقدير بعضهما بعضاً. والنوع الموضوعي، ويشمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة العتيدة. ومن جانبنا، فإننا نورد في الجدول رقم ٢ أدناه، قائمة موازنة بعوامل الدفع والجذب التي نرى بإمكانية تأثيرها، كلياً أو جزئياً، في قرار الهجرة أو الهجرة المعاكسة، ونعتقد بإمكانية وجود تداخل بينها. لذا، فمن الممكن أن يكون العدد الحقيقي للعائدين هو محصلة عوامل الدفع والجذب في أحسن الحالات، وربما لن يزيد كثيراً عن العدد المتوقع، بحكم عوامل الجذب في ظل ظروف هجرة طبيعية للسكان دون تهجير قسري، أو ازدياد في قوة عوامل الدفع.

جدول رقم (٢): موازنة بين عوامل الدفع والجذب المؤثرة في الهجرة

الرقم	عوامل الجذب	عوامل الدفع
١	استقرار سياسي آمني	انعدام الاستقرار السياسي والأمني
٢	وضع قانوني طبيعي ومتوازي	وضع قانوني غير طبيعي ومتناقض
٣	ازدهار اقتصادي: مستوى معيشة مرتفع، وتوفر فرص عمل، وبطالة وفقر	ازدهار اقتصادي: انخفاض مستوى الدخل والمعيشة، ومعدل دخل منافس
٤	استقرار العلاقات الاجتماعية، والارتباط الأسري ^٨	انحطاط وتفكك جتماعي، وعدم وجود ارتباط اسري
٥	توفر بيئة اقتصادية - اجتماعية مناسبة: سكن، خدمات اجتماعية: صحة، وتعليم، ورفاه اجتماعي	عدم توفر بيئة اقتصادية - اجتماعية مناسبة: سكن، خدمات اجتماعية: صحة، وتعليم، ورفاه اجتماعي
٦	الارتباط الوطني، الحنين للموطن، والهوية	انعدام الارتباط الوطني، تغليب المصلحة الخاصة
٧	القدرة على التأقلم مع المجتمع المحيط	النفور من المجتمع المحيط

من ناحية أخرى، فقد أظهرت نتائج استطلاعات الرأي بوضوح التأثير البالغ للإحساس بالانتماء للهوية الوطنية الفلسطينية في تحديد توجههم إزاء مكان الإقامة المستقبلي، إذ يبدو أن غالبية من اختاروا العودة للدولة الفلسطينية كان ذلك دافعهم الأساسي (انظر الجدول ٣ أدناه).

^٨ وللدلالة على أهمية عامل القربى في تحديد خيار اللاجئين لمكان عودتهم، نسوق بعض نتائج الاستطلاعات التي أجرتها المركز، إذ اختار ٤٥٪ من لاجئي لبنان من لهم أقارب في الضفة الغربية الذهاب إلى الدولة الفلسطينية ومناطق التبادل، مقابل ٣٩٪ من ليس لهم أقارب، و٢٩٪ من لهم أقارب في إسرائيل اختاروا العودة إليها، مقابل ١٩٪ من ليس لهم أقارب.

جدول رقم (٣) : توزيع اللاجئين حسب تفضيلهم للتعبير عن هويتهم (بالنسبة المئوية)

الرقم	الهوية	لاجئو الضفة والقطاع	لاجئو الأردن	لاجئو لبنان
١	أنا فلسطيني	٧٦	٢٩	٨٩
١	أنا لاجيء	١١	٣	٢
٣	أنا (أردني / لبناني) من أصل فلسطيني	-	٤٦	١
٤	أنا عربي	١٣	٢٢	٨

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

وبالتزامن مع ذلك أظهرت نتائج استطلاع الأردن، ولبنان أهمية الشعور بالمساواة النسبية في البلد المضيف في تحديد موقف اللاجئين من التوطين فيه ، إذ اختارت نسبة الثلث من لاجئي الأردن البقاء فيه كبلد إقامة دائمة ، في حين اختارت نسبة ضئيلة من لاجئي لبنان له كمستقر دائم . وفي الوقت الذي تزيد فيه نسبة الذين اختاروا البلد المضيف للإقامة الدائمة بين سكان المدن والقرى عنها لدى سكان المخيمات ، يلاحظ ارتفاع نسبة سكان المخيمات الذين اختاروا الذهاب إلى الدولة الفلسطينية عنها لدى سكان المدن والقرى (انظر الجدول ٤ أدناه) . من ناحية أخرى ، فإن نسبة ذوي الدخل المنخفض والمتوسط الراغبين في العودة للدولة الفلسطينية ، كانت في الأردن ولبنان أعلى منها لدى ذوي الدخل فوق المتوسط . كما أن أصحاب البيوت والأراضي في مناطق الإقامة الحالية أبدوا ميلاً إلى البقاء في نفس مناطق إقامتهم الحالية بصورة أكبر من لا يملكون أراضي وبيوتاً وعلى العكس ، اختار من لا يملك بيوتاً وأراضي بصورة أكبر ، الذهاب إلى الدولة الفلسطينية ، أو مناطق التبادل .

جدول رقم (٤) : توزيع اللاجئين حسب تفضيلهم لمكان إقامتهم بعد التسوية الدائمة (بالنسبة المئوية)

الرقم	تصنيف السكان	لاجئو الأردن		لاجئو لبنان	
		البقاء في البلد المضيف	الذهاب إلى الدولة الفلسطينية	البقاء في البلد المضيف	الذهاب إلى البلد إلى
١	سكان المدن والقرى	٣٨	٢٧	١٤	٣٤
١	سكان المخيمات	٢٧	٣٥	٨	٤٥
٣	أصحاب البيوت والأراضي	٣٦	٢٤	١٣	٣١
٤	من لا يملكون البيوت والأراضي	٣٦	٢٩	١١	٤٣

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

من هنا، يغدو من المهم - عند تقدير حجم العودة - التركيز على العامل الاقتصادي كعامل أساسى، مع عدم إهمال عوامل الدفع والجذب الأخرى، وخصوصاً القانونية والاجتماعية منها. كما يجب التركيز على اللاجئين ذوي الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وبشكل خاص سكان المخيمات.

وببناء على الجدولين ٣ و ٤ أعلاه، فقد وجدنا، من المفيد لأغراض التحليل، تقسيم لاجئي الشتات إلى فئات، وفقاً لنمط اللجوء، أو النزوح، أو الاغتراب، وموقع الإقامة. وبناء عليه يمكن تحديد مستوى احتمالية عودة كل فئة من تلك الفئات، انظر الجدول رقم ٥ أدناه.

جدول رقم (٥) : تحليل إمكانية عودة الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية حسب تأثير عوامل الدفع والجذب

الرقم	فترة التصنيف	العوادة
١	لاجئو المخيمات	بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة للتغير منهم، فإن هؤلاء سيكونون الأكثر احتمالاً للعودة للدولة الفلسطينية.
٢	الاجئون خارج المخيمات	سيكون سكان الأحياء الفقيرة في القرى والمدن الأكثر رغبة، على الأرجح، للعودة للدولة الفلسطينية.
٣	النازرون: بما فيهم المغادرون الذين لم يسمح بعودتهم	يتحكم القرابة وجود ممتلكات لدى بعضهم وعمرهم بالنسبة سيكونون مرهضين أكثر من غيرهم، في حال عدم توفر فرص أفضل في الخارج للعودة للوطن للدولة الفلسطينية.
٤	المغادرون بعد الاحتلال دون عودة	احتفلات عودتهم للدولة الفلسطينية ضعيفة، ما لم يكن الترتيب من السفر هو الدراسة أو العلاج.
٥	المقيمين في الخارج قبل نكبة عام ١٩٤٨	احتلال عودة جزء منه للدولة الفلسطينية ضعيفة جداً.

تأثير عوامل الدفع والجذب في دول الشتات وأقاليمها :

الأردن: يتمتع الفلسطينيون في الأردن بحقوق المواطن الأساسية، وبمساواة نسبية مع نظرائهم من الأردنيين. غير أن اللاجئين منهم، وبالتحديد الفقراء منهم في المخيمات وسكان الأحياء الفقيرة في المدن والقرى، ما زالوا يعانون من ظروف اقتصادية واجتماعية متدينة. وعلى ذلك، فإن هؤلاء يشكلون الفئة الأكثر تهيئاً ورغبة في العودة للدولة الفلسطينية، بين فئهم النازحون من غير اللاجئين الذين يتوقع أن تعود نسبة لا يأس بها منهم إلى الدولة الفلسطينية بحكم وجود أقارب ومتلكات لهم هناك. يضاف إلى هؤلاء سكان قطاع غزة العائدون من الكويت، والذين لا يتمتعون بأي حماية قانونية نتيجة لعدم حيازتهم الجنسية الأردنية، أو من الدارسين والمبتدئين الذين لم يتمكنوا من العودة حتى الآن. أما العائدون المحتملون نتيجة عوامل الجذب، فهم المتعلمون والمهنيون الذين عادوا من الكويت، ومن الممكن لهم اختيار العودة للعمل وفق ظروف يرونها أفضل من ظروفهم في الأردن. لكن ذلك يعتمد بشكل كبير على مدى قدرة الدولة الناشئة على استيعابهم وتوفير شروط معيشة أفضل لهم.

لبنان: نظراً للعوامل الدفع القوية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حيث توجد ظروف قانونية واقتصادية واجتماعية قاسية، يتوقع أن يكون لدى هؤلاء استعداد ورغبة شديدة لمغادرته. ولو نظرنا إلى تأثير عامل القربي وحده، ونتيجة للارتباط الأسري وحتى المعرفي المتدني لدى لاجئي لبنان بالضفة وغزة، فإن معظمهم لن يكون خياره الأول العودة إلى هاتين المنطقتين لو أتيحت له حرية الإختيار، بل سيعود إلى إسرائيل، حيث توجد لديه الروابط الأسرية الأساسية. لذا، فإن عدد من يرغبون في العودة من لبنان إلى الدولة بحكم عامل القربي، سيكون أقل من الراغبين بالعودة إلى إسرائيل. ولكن عامل التخوف من العودة للعيش في ظل المجتمع الإسرائيلي، وقوانينه، وأنظمته، والشروط ، والعوائق التي ستفرضها إسرائيل على عودتهم، بحكم الظروف السياسية القائمة، سيجعل رغبة هؤلاء اللاجئين أكبر بالعودة إلى الدولة الفلسطينية، في حين يتوقع أن يكون لعامل الجذب تأثير مهم في اتخاذ اللاجئين لوجهتهم خصوصاً عند الاختيار بين العودة أو الهجرة إلى الخارج . وهذا التوقع يبدو لنا منطقياً جداً في ظل ظروف هجرة طبيعية . ولكن إذا ما فرضت على هؤلاء اللاجئين ظروف هجرة قسرية ، ولم يوجد بديل سوى الدولة الفلسطينية كملاذ لهم ، فسيزيد العدد كثيراً، وربما يشمل حينها معظم اللاجئين ، وهذا سينطبق على جميع اللاجئين الذين سيمررون في مثل هذا الوضع حيّشما كانوا.

سوريا: يعتقد أن وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا لا يشمل على عوامل تدفعهم لطلب الانتقال إلى بلد آخر غير بلدتهم الأصلي الذي جاؤوا منه؛ لأن معظمهم جاء من مدن فلسطين وقرابها في الشمال والوسط ، وليس من الصفة الغربية أو من قطاع غزة . بالإضافة لذلك ، فإن التمييز ضدتهم ، من النواحي القانونية ، والاقتصادية ، والاجتماعية يكاد لا يلمس ، سوى أنهما مازالوا لا يحملون الجنسية السورية ، وان بعض المخيمات النائية يسودها الفقر والبؤس . لذا ، فإنه من الصعب توقع وجود رغبة عند عدد كبير منهم في الانتقال إلى الدولة الفلسطينية . وبالمقابل ، قد يشكل بناء دولة فلسطينية ، والمشاركة في بناء مجتمع فلسطيني حر ومستقل إغراء لبعض اللاجئين في سوريا ، مع أن عددهم قد يكون أقل من العائدين من لبنان ؛ لأن الوضع القانوني لهم أفضل ، ولذلك من الممكن أن لا تصل نسبة الراغبين منهم بالعودة أكثر من نصف نسبة الراغبين بالعودة للدولة الفلسطينية من لبنان .

باقي البلدان العربية: وفقاً لورقة النقيب (النقيب ، ٢٠٠٤) ، فإن كل الفلسطينيين الموجودين في البلاد العربية الأخرى يعاملون كأجانب ، وليس لديهم جنسية من البلدان المضيفة . ومن المتوقع ، أن يسعى معظم هؤلاء الفلسطينيين للحصول على جنسية الدولة الفلسطينية الجديدة ، والانتقال إليها بعد التقاعد إذا كان وضعها الاقتصادي يشكل إغراء ، وخصوصاً لأولئك الذين يعملون كموظفين برواتب جيدة ، وأصبح عندهم وفر يمكنهم من الاستثمار في أعمال حرة . ومن المتوقع أن يكون أول الراغبين في العودة للدولة اللاجئون الفلسطينيون في العراق ومصر بحكم الظروف التي يعيشون فيها حالياً .

باقي دول العالم : مع أن معظم الفلسطينيين في باقي دول العالم قد أسس مصالحه الاقتصادية وظروفه الاجتماعية جيدا ، وبشكل أفضل مما قد توفر لهم الدولة الفلسطينية الناشئة ، إلا أنه قد يبرز بينهم من يرغبون في الإسهام في بناء هذه الدولة ، وقد يكون معظم العائدين من هذه الفئة من المستثمرين ، أو الأكاديميين ، والمهنيين ذوي الوظائف العالية . كما أن من فشل منهم في ترتيب أموره المعيشية ، أو الذي لجأ منهم سياسيا إلى بعض الدول الأوروبية ، مثل ألمانيا ، والدول الاسكندنافية هربا من الحروب ، ولم تعد ظروفه المعيشية مناسبة قد يرغب في العودة إلى الدولة العتيدة ، إذا توفرت له فرصة للاستقرار والمعيشة الكريمة في بلده .

إنجمالي تأثير عوامل الدفع والجذب

تحدد اتجاهات العودة والإقامة لدى اللاجئين الفلسطينيين كمحصلة لتأثير العوامل أعلاه وتفاعلها مع بعضها بعضا . فقد بينت استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ومراكز أخرى أن غالبية اللاجئين قد أبدت تمسكها بحق العودة . ومع ذلك ، فقد أظهرت استطلاعات اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ ، كما يستدل من الجدول رقم ٦ أدناه ، أن نسبة ٥٤٪ من مجموع أولئك اللاجئين كانوا على استعداد للبقاء أو العودة للإقامة في الدولة الفلسطينية ، وإلى مناطق يتم تبادلها مع إسرائيل ، وأن عشرهم رغبوا بالعودة إلى إسرائيل ، وأن ثلث لاجئي الأردن أبدوا رغبة في البقاء فيه ، مع قبول تعويض عادل في ظل حل سياسي يقضي بأن تعرف إسرائيل بحق العودة وتقبل بقرار ١٩٤ . وأما الباقى من الأقاليم الثلاثة ، فاختار الهجرة إلى بلد آخر ، أو رفض أي حل ، أو لم يحددوا رأيهم بعد . ومن الممكن توقع أن لا تكون نسبة الراغبين في العودة إلى الدولة الفلسطينية من سوريا أقل من نصف مثيلتها في الأردن ولبنان ، أي ٢٠٪ من مجموع اللاجئين هناك . كما أن ١٠٪ من الفلسطينيين في باقي دول العالم قد يرغبون بالعودة إليها .

وهكذا فإنه بناء على نتائج استطلاعات اللاجئين هذه ، فإن حوالي مليون وربع المليون لاجئ من الضفة الغربية وقطاع غزة وحدهما أبدوا رغبة في البقاء في الدولة الفلسطينية ، مع العلم بأن سكان المخيمات يشكلون حوالي نصف مليون لاجئ منهم . وأما في الشتات ، فإن حوالي ٦٩٤ ألف لاجئ من الأردن ، و ١٦٦ ألف لاجئ من لبنان يتطلعون للعودة إلى الدولة الفلسطينية . ووفقاً لتقديرنا ، فإن حوالي ٨٧ ألفاً من سوريا ، و ١١٠ ألف آخر من الشتات قد يرغبون في العودة للإقامة فيها أيضا .

**جدول رقم (٦) : اتجاهات اللاجئين للإقامة بعد التوصل إلى حل دائم
حسب مكان الإقامة الحالي (بالنسبة المئوية)**

الرقم	الخيار اللاجي	لاجئون فقط والقطاع	لاجئون الأردن	لاجئون لبنان	المجموع
١	العودة لإسرائيل (مناطق ١٩٤٨)	١٣	٥	٢٣	١٠
٢	البقاء في (أو الذهاب إلى) الدولة الفلسطينية	٣٨	٢٧	١٩	٣١
٣	الذهاب لمناطق التبادل/الدولة الفلسطينية	٣٧	١٠	٢١	٢٣
٤	البقاء في البلد المضيّف (لبنان والأردن فقط)	***	٣٣	١١	١٢
٥	الهجرة لبلد آخر	١	٢	٩	٢
٦	يرفض كل الحلول السابقة	٩	١٦	١٢	١٣
٧	لا رأي / لا يعرف	٢	٨	٠	٥

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠٠٣.

وتتبّع الإشارة إلى أن الاستطلاع المذكور لم يغط النازحين غير اللاجئين المقيمين في الأردن، والذين يقدر عددهم حالياً بما لا يقل عن ٧٢٦ ألفاً.^٩ لا يشمل هذا الرقم الفلسطينيين الذين استقروا في الأردن قبل نكبة ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، كما لا يشمل الفلسطينيين بعد نكبة ١٩٦٧ وحتى الآن ، والذين يقدرون بمئة وأربعين ألفاً على الأقل ، باعتبارهم اختاروا العيش هناك ، بغض النظر عن الظروف التي دفعتهم لذلك . ومع أن النازحين مرشحون أكثر من غيرهم للعودة إلى الدولة والإقامة فيها ، بحكم ارتباطهم الأسري والمادي ، فإننا إذا أسلقنا عليهم نسبة أقل منها لدى الراغبين في العودة للدولة من اللاجئين ٢٧٪ بدلاً من ٣٧٪ من باب التحفظ ، عندها يكون عدد الراغبين منهم في العودة هو قرابة مئتي ألف نسمة . وهكذا ، يكون إجمالي الرقم المتوقع للعائدين إلى الدولة الفلسطينية هو حوالي مليون وربع المليون نسمة .

يحتل اللاجئون المقيمون في المخيمات المقام الأول في قائمة الفئات الاجتماعية المرشحة للعودة إلى الدولة الفلسطينية . ويبلغ عدد لاجئي المخيمات المقيمين في الخارج المسجلين لدى الوكالة حوالي ٦٤٠ ألفاً . ومن الممكن إضافة اللاجئين في بعض المخيمات غير المعترف بها ، والتي قد تتشابه مع التجمعات الحضرية ، (ويفصلها لاجئون العراق) ، ويقدر عددهم بما يزيد عن ٢٠٠ ألف لاجيء ، وفقاً للهيئة العامة للاجئين في سوريا . ومن الممكن ، أيضاً ، أن يضاف إلى هؤلاء حوالي ٦٠٠ ألف من اللاجئين سكان الأحياء الفقيرة في المدن والقرى في الدول المحطة ، إضافة إلى ١١٠ ألف من بعض أبناء الطبقة الوسطى في الدول العربية

^٩ تقدّر دراسة لفافو (أربنغر، ١٩٩٨) عدد النازحين فقط من غير اللاجئين في الأردن في الربع الأول من عام ١٩٩٦ في المتوسط بحوالي ٥٧١ ألف نسمة . وبإسقاط نسبة تكاثر ٣,٥٪ سنوياً يكون عددهم مع نهاية الربع الأول ٢٠٠٣ هو ٧٢٦ ألف نسمة .

الأخرى ، ومن باقي دول العالم الذين قد يرغبون بالعودة للوطن . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن حوالي مليون وربع تقريرياً من اللاجئين المقيمين حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ابدوا رغبة بالبقاء فيها . أي أن مجموع من ينبغي أن تأخذهم عملية الاستيعاب والدمج بعين الاعتبار ، بناء على تقدير حجم الطلب الحالي ، هو حوالي مليونين ونصف المليون نسمة . وعلى هذا الأساس ، لا بد من الإسراع بالاستعداد والتخطيط لعملية استيعاب اللاجئين العائدين ودمجهم مع المقيمين في الدولة الفلسطينية ، وتحضير الدراسات التفصيلية لهم من جميع الجوانب .

(٢) موعد العودة

يشير ساجي سلامة مدير عام دائرة اللاجئين في (م.ت.ف) إلى أن الاحتمال الأكبر أن تتم عملية العودة للدولة الفلسطينية وفقاً لاتفاقية حل قضية اللاجئين ، وضمن سقوف زمنية محددة ، ولا يعتقد بأن تتم بتدفقات كبيرة ، إلا إذا كانت أطراف إقليمية غير راضية عنها ، وقامت كرد فعل عليها أو لأسباب أخرى ، بطرد الفلسطينيين لديها . فقد يقوم لبنان ، مثلاً بذلك ، وعندها فقط سُنكون أمام تدفقات جماعية ، كما حصل لبعض اللاجئين الفلسطينيين في العراق أثناء الغزو الأمريكي للعراق ، أو كما حصل للفلسطينيين في الكويت إبان حرب الخليج الثانية ، وللفلسطينيين في ليبيا بقرار مفاجئ بإبعادهم (سلامة ، في محاضرة في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، ١٩ نيسان ٢٠٠٣) . وفي مثل هذه الحالة ، لا بد من قيام الدولة المقبلة بدور استثنائي ، لتوفير أماكن السكن المؤقت والخدمات الطارئة لهؤلاء العائدين .

ويعزز الاعتقاد بتدرج العودة للدولة الفلسطينية نتائج استطلاعات الرأي التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية التي بينت تفضيل معظم المستجوبين من اللاجئين وغير اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة للعودة التدريجية حوالي ٦٠٪ ، كما أيدت أغلبية لاجئي الأردن العودة التدريجية ٥٠،٩٪ ، في حين أيدت نسبة أقل من لاجئي لبنان العودة التدريجية ٢٥،٦٪ . ويعود ذلك إلى الضغط الشديد الذي يتعرضون له . ولعل رأي لاجئي الأردن ذي أهمية قصوى بهذا الخصوص ، بصفتهم يمثلون المجموعة الكبرى المحتمل عودتها ، كما أن الظروف في الأردن ستكون أكثر احتمالاً لعودة تدريجية منظمة^{١٠} .

ومن الممكن أن يدفعنا التخوف من المشاكل المترتبة على العودة الفورية إلى السعي لدى لبنان ، مثلاً ، لجدولة عودة اللاجئين الراغبين بالعودة منه زمنياً ، ولكن ذلك لا يمنع من

^{١٠} لا يعني غط العودة المنظم بالضرورة وضع قيود وسقوف زمنية وعددية مباشرة وإنما إتباع سياسات تهدف إلى خلق البيئة المناسبة لضبط أداء السوق .

التحضير لأسوأ الاحتمالات. فمع تفضيل العودة المنظمة، فإنه وفقاً لدراسة مركز "شمل" لتجارب الشعوب الأخرى المشار إليها آنفاً، فإنه لا ضير من حدوث مثل تلك الموجات الجماعية والفجائية، إذ إن تجارب الشعوب أثبتت إمكانية التكيف مع تلك الهبات واستيعابها. وبالرغم من أنه لا يتوقع أن تكون هذه الهبات هي القاعدة التي ستحكم أخطاء العودة في الحالة الفلسطينية، فلابد من التحضير من الآن للعودة الفورية لـ ٢٥٠ ألف نسمة، معظمهم من لبنان والغزيين في الأردن، ولاجئ العراق ومصر، لكون أوضاعهم هي الأكثر مأساوية. ومن المتوقع أن يكون نصيب قطاع غزة من العودة الفورية ١٥٠ ألف نسمة، معظمهم من الغزيين في مصر والأردن، في حين يتوقع عودة جماعية مباشرة لـ ٢٠٠ - ١٥٠ ألف نسمة إلى الصفة الغربية، معظمهم من لبنان والأردن.

أما في إطار نمط العودة المنظم فمن المتوقع عودة ما معدله ١٠٠ ألف فلسطيني سنوياً، خلال فترة عشر السنوات الأولى على قيام الدولة، وهي الفترة الافتراضية في هذا التقرير لعملية الاستيعاب، بحكم الصعوبات والعوائق المتوقع بروزها خلال تفزيذ تلك العملية، وحيث أنه وفقاً لخارطة الطريق من المفترض أن تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة مع نهاية عام ٢٠٠٥ فقد تم اعتبار تلك الفترة هي ٢٠٠٦ - ٢٠١٥، وعليه فإن تأخير قيام الدولة سيعني انتقال تلك الفترة إلى السنوات العشر التي تليه. إلا أن هذا التوقع ليس قطعياً؛ فقد تطول عملية العودة وقد تقتصر وفقاً للتسهيلات أو العوائق التي ستواجهها، كما أن و蒂رة العودة قد تتفاوت من سنة لأخرى، ولكننا افترضنا أنها ستكون بوتيرة واحدة، وبمعدل ثابت، لأسباب منهاجية فقط. وكذلك، فإنه من غير الممكن أن تبدأ عملية العودة بتاريخ محدد وتنتهي بتاريخ محدد، أي في نهاية الفترة الافتراضية لعملية العودة. إن هذه العودة قد تبدأ بعد قيام الدولة بوقت غير محدد وقد تتمتد إلى فترة طويلة بعده، ولكننا هنا، مرة أخرى، نهتم بتقدير الاحتياجات للموجات الرئيسة التي نفترض أن تعود إلى الدولة خلال الفترة الافتراضية المشار إليها. فحتى لو عاد الجزء الرئيس من الراغبين بالعودة خلالها، فنحن على ثقة أن أعداداً أخرى ستلحق بهم، وسيتوالى قدوم الفلسطينيين إلى الدولة العتيدة لفترة قد تطول وقد تقتصر، وبوتيرة قد تعلو وقد تخبو، وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة الوليدة، ووفقاً لمستوى النمو الاقتصادي فيها وبالتالي قدرتها الاستيعابية.

إن تحديد فترة زمنية افتراضية للعودة يتيح المساعدة في القيام بتحيط تأشيري؛ إذ يعطي من ناحية أولى المجال للقطاع العام لتحديد دوره في عملية الاستيعاب المتطرفة، واتخاذ الإجراءات والسياسات التي تساعده في إنجاز مهامه إزاءها. ومن ناحية أخرى، يعطي القطاع الخاص سقفاً زمنياً للاستعداد لإنجاز متطلبات تلك العملية ومتطلبات السوق المترتبة عليها.

وفي إطار العودة المنظمة، لا يتوقع أن يعود أكثر من ١٠٪ إلى قطاع غزة نتيجة الاكتظاظ القائم فيه، في حين يتوقع أن يعود البالغين إلى الضفة الغربية، وهذا ما تشير إليه نتائج الاستطلاعات بين اللاجئين . فقد أبدى ٦,٠٪ فقط من المستجوبين في الأردن و ١٣,٢٪ في لبنان من الراغبين في العودة إلى الدولة نيتهم الإقامة في قطاع غزة ، في حين أبدى ٣٪ و ٤,٢٪ (على التوالي) رغبتهما في الإقامة بالضفة الغربية ، والباقيون لم يحددوا موقفهم . ووفقاً لهذه التوقعات ، من الممكن تنبؤ التدفق السكاني للعائدين إلى الدولة الفلسطينية كما في الجدول رقم ٧ أدناه .

جدول رقم (٧): تقدير عدد العائدين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥

الضفة الغربية وقطاع غزة			قطاع غزة			الضفة الغربية			السنة
النحو المطلق	إجمالي العائدين	العائدون الجدد	النحو المطلق	إجمالي العائدين	العائدون الجدد	النحو المطلق	إجمالي العائدين	العائدون الجدد	
٣٦٢,٣٢٨	٣٦٢,٣٢٨	٢٥٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠	١١٤,١٣٦	١١٤,١٣٦	١٠٠,٠٠٠ ١٠,٠٠٠	٢٤٨,١٢٩	٢٤٨,١٢٩	١٥٠,٠٠٠ ٩٠,٠٠٠	٢٠٠٦
١١٦,٢٨٥	٤٧٨,٦١٣	١٠٠,٠٠٠	١٤,٦٦٧	١٤٨,٨٠٣	١٠,٠٠٠	١٠١,٤٥٣	٣٤٩,٥٨٢	٩٠,٠٠٠	٢٠٠٧
١٢٠,٣٨١	٥٩٨,٩٩٣	١٠٠,٠٠٠	١٥,٢١٩	١٤٤,٠٢٣	١٠,٠٠٠	١٠٤,٨٨٩	٤٥٤,٤٧١	٩٠,٠٠٠	٢٠٠٨
١٢٤,٦٢١	٧٢٣,٦١٤	١٠٠,٠٠٠	١٥,٧٩١	١٥٩,٨١٤	١٠,٠٠٠	١٠٨,٤٤٢	٥٦٢,٩١٢	٩٠,٠٠٠	٢٠٠٩
١٢٩,٠١٠	٨٥٢,٦٣٥	١٠٠,٠٠٠	١٦,٣٨٥	١٧٦,١٩٩	١٠,٠٠٠	١١٢,١١٥	٦٧٥,٠٢٧	٩٠,٠٠٠	٢٠١٠
١٣٣,٥٥٥	٩٨٦,١٧٩	١٠٠,٠٠٠	١٧,٠٠١	١٩٣,٣٠٠	١٠,٠٠٠	١١٥,٩١٢	٧٩٠,٩٣٩	٩٠,٠٠٠	٢٠١١
١٣٨,٢٥٩	١,١٢٤,٤٣٨	١٠٠,٠٠٠	١٧,٦٤٠	٢١٠,٨٤٠	١٠,٠٠٠	١١٩,٨٣٨	٩١٠,٧٧٧	٩٠,٠٠٠	٢٠١٢
١٤٣,١٢٩	١,٣٦٧,٥٦٧	١٠٠,٠٠٠	١٨,٣٠٣	٢٢٩,١٤٣	١٠,٠٠٠	١٢٣,٨٩٧	١,٠٣٤,٦٧٤	٩٠,٠٠٠	٢٠١٣
١٤٨,١٧٠	١,٤١٥,٧٣٧	١٠٠,٠٠٠	١٨,٩٩٢	٢٤٨,١٣٥	١٠,٠٠٠	١٢٨,٠٩٣	١,١٦٢,٧٦٧	٩٠,٠٠٠	٢٠١٤
١٥٣,٣٨٣	١,٥٦٩,١٢٦	١٠٠,٠٠٠	١٩,٧٦٦	٢٦٧,٨٤١	١٠,٠٠٠	١٣٢,٤٢٣	١,٢٩٥,١٩٩	٩٠,٠٠٠	٢٠١٥
١,٥٦٩,١٢٦		١,٣٥٠,٠٠٠	٣٦٢,٨٤١		٢٠,٠٠٠	١,٢٩٥,١٩٩		١,٠٥٠,٠٠٠	المجموع

المصدر: تقديرات الباحث بناء على البيانات في جدول رقم ١ ونتائج استطلاعات رأي اللاجئين من المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية والتحليلات السابقة لعوامل الجذب والدفع .

أما بالنسبة إلى التركيب الاجتماعي والاقتصادي للعائدين في إطار عودة اللاجئين المنظمة والتدريجية ، فلأشك أن عوامل الدفع والجذب ستلعب دورها ، أيضا ، في تحديد من يحضر أولاً ، ومن يحضر ثانياً وهكذا دواليك . ولعل الجدول رقم ٥ الذي سبق الإشارة له أعلاه ، يعطي فكرة مبدئية عن احتمالية التقويم ، والتسلسل الزمني لعودة الشرائح الاجتماعية المشار إليها . ومن ناحيتنا ، فإننا نقترح كسياسة عامة ، إعطاء الأولوية لمن يعيشون في ظروف أصعب في الدول المضيفة لهم ، وكذلك من تحتاج الدولة إلى خبراتهم ورؤوس أموالهم في بنائها .

٣) طبيعة العودة:

الخصائص الديمغرافية للعائدين

التركيب العمري : يلاحظ من الجدول رقم ٨ أدناه ، للتراكيب العمري للعائدين المحتملين من الأردن أن هؤلاء سيكونون أقل فتوة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، و أكبر في نسبة الفئات العمرية في سن العمل ، في حين تتشابه تلك النسبة لدى العائدين المحتملين من لبنان . وهذا ، يدل على أن معظم القادمين من الأردن سيكونون في سن العمل ، في حين سيكون القادمون من لبنان منقسمين بين شباب ناضجين وأطفال ، كما هو الأمر في الضفة والقطاع . ويشير هذا إلى أن نسبة من سيدخلون في سن العمل من السكان من كلا الإقليمين الآخرين ستكون في ازيداد مضطرب في الأعوام القليلة القادمة . إن هذا يعني أن جزءا رئيسا من العائدين سيكون بحاجة للعمل فور قدومه ، في حين سيشهد العرض في سوق العمل نتيجة للعودة استقرارا لاحقا ، وربما اضمحلاما يتعلّق بالعائدين من الأردن ، وستشهد بعض التوسيع فيما يتعلق بالعائدين من لبنان . وعليه ، من الممكن اتباع سياسة تقوم على تقديم اكبر عدد من فرص العمل للقادمين الجدد في حين تهمم بمعدل ثابت لحجم العمالة الوافدة في المستقبل .

التوزيع حسب الجنس : لا يوجد اختلاف في التركيب الجنسي للعائدين المحتملين من الأردن ولبنان ، فهو في وضع طبيعي ومطابق لما هو عليه الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعليه لا توجد ضرورة لاعتماد أي سياسات خاصة للتعامل مع التركيب الجنسي للعائدين . (انظر الجدول رقم ٨ أدناه)

متوسط عدد أفراد الأسرة : كما سبق وأسلفنا فإنه حسب نتائج استطلاعات آراء اللاجئين التيرأى الذي قام بها المركز ، والمبنية في الجدول رقم ٨ أدناه ، يصل معدل عدد أفراد الأسرة لدى اللاجئين في لبنان والأردن ٦ أفراد فقط ، وهو أقل منه في الضفة الغربية وقطاع غزة ٧,٥٥ فرداً . وينعكس ذلك أيضا ، على حجم الأسر المتوقع عودتها للدولة الفلسطينية ، وهذا يهمنا بالدرجة الأولى ، في التخطيط لعملية الإسكان والبنية التحتية لاحقا .

المستوى التعليمي للعائدين : يلاحظ من الجدول رقم ٨ أدناه أن حوالي ربع الراغبين بالعودة من الأردن هم من الأميين ، في حين هم في لبنان أقل من العشر . بالمقابل ، فإن أكثر من ثلثي الراغبين بالعودة من لبنان هم من انهوا بالتساوي التعليم الابتدائي والإعدادي فقط ، في حين إنهم لم يتجاوزوا في الأردن الخمس لكيل من هاتين المراحلتين ؛ إذ يتضح الفرق في المراحلتين الثانوية وما بعدها ، فهما في الأردن أعلى . وهكذا ، فإننا نتوقع أن يشكل العائدون من الأردن الفئة الكبرى والأقل تعلما في آن واحد ، في حين إن المستوى التعليمي للعائدين من لبنان ، بالغالب ، لا يتتجاوز الإعدادية . ويتوقع أن يعمل الأقل

تعلما في العمل المأجور، وسوف يحتاجون برنامجاً لمحوا الأمية، في حين يتوقع أن يعمل ذوو التعليم المتوسط في المجال الحرفي، وعلى الأرجح أن يحتاج هؤلاء برنامجاً مكثفاً للتدريب المهني. أما ذوو التعليم العالي، فينبغي توفير فرص عمل لهم في المجالات المهنية والأكادémية والإدارية.

الجدول رقم (٨) : الخصائص الديغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعائدين (بالنسبة المئوية)

الرقم	المؤشر	لاجئون الأردن	لاجئون لبنان	
١	التركيب العمري للعائدين			
١	نسبة الفئات العمرية أقل من ١٨ سنة	٣٨	٤٩	
٢	نسبة الفئات العمرية في سن العمل ١٨-٥٢ سنة	٤٩	٤٣	
٣	معدل عدد أفراد الأسرة	٦,٢١	٤,٥٩	
٤	معدل عدد أفراد الأسرة المتوقع عودتها	٦,٢١	٣,٩٤	
ب	المستوى التعليمي للعائدين			
١	الأيمون	٢٣	٩	
٢	المرحلة الابتدائية	١٨	٣٥	
٣	المرحلة الإعدادية	٢٢	٣٥	
٤	المرحلة الثانوية	٢١	١٧	
٥	مرحلة ما بعد الثانوية	١٦	٤	
ج	الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعائدين			
١	الأسر التي لديها من يعمل	٥٧	٥٩	
٢	الأسر التي لديها دخل شهري فوق المتوسط إلى متوسط	١٥	١٩	
٣	الأسر التي لديها دخل شهري تحت المتوسط إلى متوسط	٨٥	٨١	
٤	من يعمل باجر من الراغبين بالعودة	٨	٢٢	
٥	العاملون في المجالات المهنية	٢٨	٢٣	
٦	غير المشاركين في قوة العمل (الطلاب وربات البيوت والمتقاعدون)	٤٠	٤٠	
٧	من لا يعلمون	٢٣	١٦	

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجرتها مركز الفلسطنية للبحوث السياسية والمسحية . ٢٠٠٣

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعائلتين

يلاحظ من الجدول رقم ٨ أعلاه، لتركيبة معدلات دخل الأسر والعمل أن العائدين المحتملين من لاجئي الأردن هم في الدرجة الأولى من أبناء الأسر التي لديها من يعمل ولديها دخل شهري متوسط أو فوق المتوسط بمعايير المعيشة هناك. أما العائدين المحتملون من لبنان فهم من الفئات التي لديها نسبة أكبر لا تعمل، وهي ذات دخل متوسط أو دون المتوسط. وهذا يهمنا بالدرجة الأولى في التخطيط للعمالة، إذ أن العائدين من الأردن سيكونون أكثر حظاً في الاعتماد على أنفسهم في إيجاد فرص عمل، وفي العمل في الأعمال الحرة، في حين يتوقع أن يحدث العكس بالنسبة للعائدين من لبنان.

وما يعزز هذا الانطباع التوزيع السكاني من حيث العمالة ، ففي حين شكلت نسبة العاملين بأجر من العائدين المحتملين من لبنان قرابة ثلاثة أضعاف نسبة من يعمل بأجر بين العائدين المحتملين من الأردن ، فقد شكل العاملون في المجالات المهنية نسبة أكبر في الأردن منها في لبنان . ويلاحظ أن نسبة غير المشاركين في قوة العمل (الطلاب وربات البيوت والتقاعدون) من الإقليميين متساوية تقريريا ، في حين كانت نسبة من لا يعملون أكبر في الأردن منها في لبنان ، وغالبا ما مستووجه هذه الفئة من الإقليميين للعمل المأجور .

أشكال العودة

١. العودة الطبيعية بإمكانية ذاتية ، مقابل العودة بالاعتماد على الدعم الحكومي (ضمن برنامج الاستيعاب)

يتضح من المعطيات المشار إليها أدناه حول توقعات اللاجئين لدور الدولة في توفير السكن والعمل ، أنها غير كبيرة ، وخصوصا في الأردن مركز ثقل العائدين المحتملين للدولة . وعليه ، يمكن الاستنتاج أن كثيراً من الراغبين في العودة يميلون إلى الاعتماد على امكاناتهم الذاتية ، أو على ممتلكاتهم وأقاربهم في الضفة والقطاع . أما الشكل الآخر للعودة أي اعتماداً على الدعم الحكومي ، فغالباً ما سيتركز على لاجئي لبنان وذوي الظروف الخاصة في الأردن ، مما يستلزم التركيز على التخطيط لاستقبال هؤلاء واستيعابهم المؤقت .

٢. العودة بهدف الإقامة الدائمة ، أو بهدف الإقامة الجزئية (العمل أو الدراسة)

من المتوقع أنه عندما تستقر الأمور في الدولة الفلسطينية ، أن تقدر أعداد غير محددة من الفلسطينيين في الخارج ، خصوصاً من حملة الجنسية الفلسطينية ، ليس بغرض الإقامة الدائمة في الدولة الفلسطينية ، بل لأغراض العمل أو الدراسة ، ناهيك عن زيارة الأهل والوطن . ويستلزم ذلك ، وان كان بدرجة أقل ، التخطيط لاستقبال هؤلاء واستيعابهم المؤقت .

ب. توقعات العائدين

من الممكن الاستئناس بتنتائج استطلاعات آراء اللاجئين في قياس توقعات المبحوثين لما سيكون عليه الوضع في الدولة المستقبلية ك مجرد مؤشر قد يسترشد به لأغراض تخطيطية ، وذلك من زاوية معرفة توجهات الرأي العام للمجتمع المستهدف والعمل على التجاوب معها .

١. التوقع للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة

يلاحظ من الجدول رقم ٩ أدناه ، أن رأي اللاجئين في لبنان والأردن قد جاء منقسمًا إلى ثلاثة أقسام شبه متساوية : الرأي الأول لا يعتقد أن تسمح الظروف الاقتصادية

والاجتماعية في حال قيام الدولة الفلسطينية القادمة باستيعاب اللاجئين . والثاني يعتقد بإمكانية ذلك . أما الرأي الثالث فلم يحدد موقفا . أما في الصفة الغربية وقطاع غزة ، فقد جاء رأي اللاجئين وغير اللاجئين مناصفة تقريباً بين مؤكدين وناف لذلك الاحتمال . ولعل هذا هو السبب لحفظ قسم كبير من اللاجئين في الأردن ولبنان من إبداء الرغبة في العودة إلى الدولة ٣٧٪ و ٤٠٪ على التوالي ، رغم أن الذين ابدوا رغبة في البقاء في البلد المضيف أقل ٣٣٪ و ١١٪ على التوالي .

**جدول رقم (٩) : توقعات اللاجئين وسواهم لأوضاع الدولة الفلسطينية ،
الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها الاستيعابية (بالنسبة المئوية)**

الرقم	التوقع	غير اللاجئين في الضفة والقطاع	الاجئون والقطاع	الاجئون الأردن	لاجئون لبنان
توقع بأن تستمع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة باستيعاب اللاجئين					
١	نعم	٤٨,٤	٤٢,٠	٣٨,٧	٢١,٨
٢	لا	٤٧,٥	٥١,٠	٣٤,٥	٣٣,٨
٣	لا رأي / لا أعرف	٤,١	٦,٩	٢٦,٨	٣٤,٢
التوقع للقدرة الاستيعابية للدولة					
١	يمكنها استيعاب الموجودين فيها بالإضافة لما يصل إلى نصف مليون فقط من الثنات / الخارج.	١٨,٦	١٢,٦	٧,١	١٧,٦
٢	يمكنها استيعاب الموجودين فيها بالإضافة لما يصل إلى مليون واحد فقط من الثنات / الخارج.	١٥,٥	١٢,١	٤,٩	١٣,٥
٣	يمكنها استيعاب الموجودين فيها بالإضافة لما يصل إلى عددة ملاريين من اللاجئين العائدين من الثنات.	٣٠,٣	٢٥,٩	٦,٥	٢٨,٤
٤	الضفة الغربية وقطاع غزة غير قادرة على استيعاب أي لاجئين من الثنات	٣٦,٦	٣٥,٨	٥٦,٧	١٩,٥
٥	لا رأي / لا أعرف	٨,٩	٢٣,٦	٢٤,٨	١١,٠
التوقع أن تقوم الدولة الفلسطينية باحتياط بيت مجاناً للسكن في حالة العودة والبقاء في الدولة الفلسطينية					
١	نعم	—	٧١,٦	٢٨,٣	٣٤,٣
٢	لا	—	١٧,٠	٤٩,٢	٥٨,٥
٣	لا رأي / لا أعرف	—	١١,٤	٢٢,١	٧,٢
التوقع أن تقوم الدولة الفلسطينية بتوفير العمل للاجئين عند العودة					
١	نعم	—	—	٦٢,٨	٤٠,٤
٢	لا	—	—	٢٠,١	٣٢,٣
٣	لا رأي / لا أعرف	—	—	١٧,٠	٢٧,٣

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عام ٢٠٠٣ .

٢ . التوقع للقدرة الاستيعابية للدولة

كما يلاحظ في الجدول رقم ٩ أعلاه ، فقد انقسم المستجوبون في توقعهم لقدرة الدولة الفلسطينية على استيعاب العائدين . كما كان توقعهم للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بين مترافق ومتناheim . إنقسم المستجوبون في الأردن إلى أربعة أقسام متساوية

تقريباً: القسم الأول، اعتبر أنّ الدولة ستكون قادرة على استيعاب نصف مليون إلى مليون نسمة ، والقسم الثاني اعتبر أنّ الدولة الفلسطينية ستكون قادرة على استيعاب عدة ملايين ، والقسم الثالث أشار إلى عدم قدرة الدولة على الاستيعاب . أما القسم الرابع ، فقد كان رأيه غير محدد . وقد كانت آراء اللاجئين وغير اللاجئين متشابهة في الصفة الغربية وقطاع غزة ، إذ انقسمت إلى ثلاثة أقسام متساوية تقريباً ، هي نفس الأقسام السابقة ، مع فارق جمع القسمين الآخرين في قسم واحدة . أما في لبنان فقد كان الأمر معاكساً تماماً ، إذ أنّ الغالبية اعتقدت بعدم قدرة الدولة على استيعاب اللاجئين العائدين ، وهذا يأتي منسجماً مع تصور المبحوثين في الأقاليم الثلاثة للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة العتيدة وينعكس بالطبع على قرارهم بالعودة أو البقاء فيها . ولو اعتمدنا الرأي الوسط بين هذه الآراء ، فإن غالبية اللاجئين تعتقد بأنّ الدولة ستكون قادرة على استيعاب نصف مليون إلى مليون نسمة .

هذه التوقعات التي جاءت في أصعب ظروف مرت فيها المناطق الفلسطينية تعكس إلى حد كبير هذه الظروف وبصورة واقعية . ومع ذلك فلو تحققت هذه التوقعات ، فستكون كافية ، عملياً ، لقدر ما أكثر اللاجئين اضطراراً للإقامة في الدولة الفلسطينية من الذين ابدوا رغبتهما بالقدوم على أمل تحقيق انفراج أكبر في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتوقع أن تتيح ، إذا ما تحققت ، الفرصة للمزيد من اللاجئين للعودة إلى الدولة المستقبلية .

٣. التوقع لتوفير السكن المجاني

ويلاحظ من الجدول رقم ٩ السابق أيضاً ، أنّ أغلبية من اللاجئين الذين كان خيارهم الأول البقاء في الصفة والقطاع ، وكذلك حوالي نصف اللاجئين الذين كان خيارهم الأول العودة من الأردن ، لا تتوقع حصولها على بيت مجاني من الدولة الفلسطينية في حال بقائها أو عودتها إليها ، مما يخفف عن كاهل تلك الدولة . لكن نسبة كبيرة جداً من لاجئي لبنان توقعت ذلك ، وهذا أمر ربما يكون مبرراً؛ نظراً الصعوبة ظروف هؤلاء . من هنا يمكن الاستنتاج أن طرح إسكان العائدين للسوق الحر سيكون مناسباً ومقبولاً عند غالبية العائدين ، ومن الممكن أن يتلزم القطاع العام بتوفير عدد محدود من الإسكانات المدعومة للحالات الخاصة .

٤. التوقع لتوفير فرص العمل

كما يلاحظ من الجدول رقم ٩ السابق ، فإن الاعتماد على الدولة في توفير فرص العمل للاجئين الذين كان خيارهم الأول العودة كان عالياً في لبنان (الثلثين) ، وبشكل أقل في الأردن (الخمسين) . ويبدو ذلك مفهوماً إذا عرفنا أنّ حوالي نفس النسب من ابدوا رغبتهما

للعودة هم من العاطلين عن العمل ، في حين أن حوالي الثلث في الأردن ، والخمس في لبنان ، لا يتوقعون ذلك غالباً ما يكون هؤلاء هم المهنيون أو الرياديون الاقتصاديون . وفي ضوء ذلك ، من الممكن توقع اتجاهات العمل المستقبلي للعائدين .

ج. تحديات الاستيعاب

١) التحديات الاقتصادية والاجتماعية

عند افتراضنا أن اللاجئين هم وكلاء اقتصاديون واعون ، فإنهم سيسعون لتعظيم ثرواتهم الذاتية والأسرية ، على افتراض أنه لن يكون هناك حواجز مادية رئيسية سيجري تقديمها من المانحين . عند ذلك ، فإن الفرص الاقتصادية (توفر فرص عمل ، والأجور ، ونوعية الإسكان والخدمات العامة) هي التي ستحكم في الغالب ، وبشكل إيجابي ، على حسابات الشروة ، مع تأثير أكبر من العوامل السياسية والوطنية (العودة إلى الوطن) . هذا الأمر مطابق لتجربة البوسنة ، إذ لم يعد الناس إلى الأماكن الفقيرة . وبعبارة أخرى ، فإن طموح الفلسطينيين للعودة إلى وطنهم ودولتهم لن يكون كافياً لتحديد نمط عودتهم وأعدادها وموعدها (البنك الدولي ، ٢٠٠١) .

من هنا ، فإن حجم عودة اللاجئين الفلسطينيين ونمطها إلى الدولة الفلسطينية سيعتمد ، بشكل كبير ، على البيئة الاقتصادية فيها ، وعلى أماكن تواجدهم الحالية . فهناك عدد كبير من اللاجئين النازحين في الدول المضيفة مع ظروف معيشة وإمكانات متباعدة للوصول إلى السلع والخدمات . ولكي تتمكن الدولة الفلسطينية من استقطاب أكبر عدد من اللاجئين واستيعابهم ، فإن عليها أن تسعى لمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية .

يتضح من الجدول رقم ١٠ أدناه ، أن الضفة الغربية وقطاع غزة في وضعهما الحالي ليسا مغريين لعودة اللاجئين ، وإن كان معدل النمو الاقتصادي فيهما عالياً نسبياً . ومن ناحية أخرى ، فإن اختلاف الثقافات والهويات الاجتماعية والسياسية والإقليمية قد يضع الدولة في مواجهة مصاعب جمة لتحقيق الانسجام والوئام الاجتماعي بين العائدين ، على اختلاف مشاربهم واتماماتهما وتطلعاتهم الاجتماعية . ما لم تستطع الدولة الفلسطينية من تحسين أو ضاعفها لتتصبح مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية هي الأفضل ، أو الأقل سوءاً في المنطقة ، فإن احتمالات العودة ستكون ضعيفة . ولاشك في أن الوصول إلى هذا الوضع ، ولتدارك تلك التحديات سيتطلب بذل جهود استثنائية فور نيل الاستقلال .

جدول رقم (١٠) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين في فلسطين والدول المحطة لعام ١٩٩٩

المؤشر	الضفة وغزة	الأردن	سوريا	لبنان
القرب من الضفة والقطاع	-	متاخم	غير متاخم	غير متاخم
علاقة القرابة بالضفة والقطاع	-	متوسط- عالي	متخفض	متخفض
التركز في المخيمات	عالٍ في القطاع	متخفض	متوسط إلى عالي	عالٍ
حقوق المواطنة	جيـدة جداً (اـخلاـلا)	جيـدة جداً	جيـدة ومتـسوـطة	صـعـيـدة
التميـز / الـقيـود	مـحدود	مـحدود	مـحدود	كـبـير
فرص الاستثمار والمبادرة	مـحدودـة	مـتوـسطـة - مـنـخـفـضـة	مـتوـسطـة - عـالـية	مـنـخـفـضـة
معدـل دـخل الفـرد	\$1650	\$2615	\$2702	مـتـدـنـ لـاجـجـينـ
النسـوـ الاقتصاديـ (اجـمـاليـ الدـخـلـ القـوـيـ لـلفـردـ)	% ٣,١	% ٠,٥	% ٢,٣-	% ٤,٣
بطـالـةـ الـاجـجـينـ	% ١١,٨	مـتوـسطـة	مـنـخـفـضـة	عـالـية
الاستقرار الاقتصادي	مـعدـوم	مـتوـفـر	مـتوـفـر	مـتـقـرـرـ نـسـبيـاـ
اكتـظـاظـ السـكـنـ	مـتوـسـطـ	مـتوـسـطـ	مـتوـسـطـ	عـالـيـ
مستـوىـ الخـدـمـاتـ الصـحـيـةـ	جيـدـ مـتوـسـطـ	جيـدـ	مـتوـسـطـ	مـتـدـنـ
مستـوىـ الخـدـمـاتـ التـعـلـيمـيـةـ	جيـدـ	جيـدةـ جـداـ	جيـدـ	مـتـدـنـ

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠١. أضاف الباحث للجدول المعلومات غير الرقمية المتعلقة بالصفة والقطاع بالإضافة للمؤشرات الأربع الأخيرة.

٢) التحديات السياسية والأمنية

لا تقتصر التحديات التي تواجه عملية الاستيعاب على الجانبي الاقتصادي والاجتماعي، بل تتعداها إلى المجالين السياسي والأمني، فهذا المجالان يستحوذان على أهمية أكبر وأولوية لدى اللاجئين عند قرارهم بالعودة. فطبيعة البشر تبحث عن الأمان والاستقرار الشخصي أولاً، وتضعه غالباً فوق كل الاعتبارات الأخرى. ولعل هذين الأمرتين كانا هما السبب المباشر لعملية اللجوء في حينها، فكيف من الممكن أن نقنع اللاجيء بالتخلي عن حالة اللجوء قبل إزالة الأسباب التي أدت إلى هجرته، وقبل التوصل إلى سلام دائم مع إسرائيل وإقامة حكم ديمقراطي راسخ. إن موازنة للظروف السياسية والأمنية في المنطقة تبين أن الأمن الشخصي منخفض في الضفة وغزة، عال فيالأردن، وعال في سوريا، ومتوسط في لبنان. أما الاستقرار السياسي، فهو معندهم، ومتوفر، ومتوفر، ومتوفر نسبياً على التوالي، وعليه، فإن هذه الشروط لا تعتبر شرطاً مشجعاً للعودة.

كما أن عودة مئات الآلاف من اللاجئين إلى الدولة المستقبلية من خلفيات ثقافية وفكريّة واجتماعية متنوعة، ربما يترك آثاره على التركيبة السياسية، والنظام السياسي الفلسطيني برمتها. إلا أن الانتشار الجغرافي للفصائل السياسية الفلسطينية في مختلف بلدان الشتات، وانعكاس الخريطة السياسية في الداخل على تلك الخريطة في الخارج، يجعل من غير المتوقع إحداث العودة لتغييرات جوهرية على تلك الخريطة. ومع ذلك، فإن بعض الارتباطات المحتملة لبعض العائدين مع جهات خارجية وتأثيرهم بأماكن إقامتهم السابقة قد تعمل للتأثير في الوضع السياسي والأمني للدولة المستقبلية.

من جانب آخر، فإن عدم اقتناع جزء من اللاجئين بالحل الذي سيتم التوصل إليه، قد يؤدي إلى بروز تحالف للدولة الناشئة لفرض الاتفاق وسلطة القانون. ومن هنا، فمن المهم العمل على الوصول إلى أكبر إجماع ممكن حول الحل من طرف اللاجئين بشكل خاص. وربما يؤدي الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول قضية اللاجئين إلى ردود فعل سلبية مع بعض الدول المضيفة، وخصوصا فيما يتعلق بقضيتي التعويض والعودة. فعودة مئات الآلاف من هذه البلدان ربما يشير حفيظتها لما قد يخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية عليها. من هنا، فإن من الأهمية التنسيق مع هذه الدول في كل مراحل الحل.

د. احتياجات العائدين:

من المهم عند القيام بالتخطيط لأي عملية تنمية العمل على تحديد الاحتياجات ليصار إلى اختيار سبل تحقيقها ورسم السياسات للوصول إليها. ستعتمد في تحديد الاحتياجات على التوقعات حول حجم العودة، ومواعيدها، وتأثيرها، وأنماطها المتوقعة، وإسقاط النسبات والمعايير الفعلية وال العلاقات بين المؤشرات ذات العلاقة القائمة عليها حاليا. ولا يجب في أي من الأحوال النظر إلى هذه الحسابات بمدى دقتها، بل بدءى تمثيلها لاتجاهات التطور المحتملة لتلك المؤشرات التي شملتها، فهذه هي الغاية التي جاءت من أجلها هذه التقديرات التي قد تختلف بعض مقوماتها مع الوقت. ستتناول أربعة احتياجات أساسية بالتقدير: وهي الوظائف، والسكن، والبنية التحتية، وكذلك خدمات التعليم والصحة. جميع هذه الاحتياجات متوفرة بالنسبة للاجئين المقيمين، وعند النظر إلى ضرورة إعادة تأهيلها وتطويرها، وخاصة السكن والبنية التحتية، فإننا سنركز على الأمر الأخير لأهميته والحاكيته مع ترك باقي الأمور للمعالجة في سياق خطط التنمية العادلة للدولة الفلسطينية.

١) الوظائف

وفقاً لمعطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقدر نسبة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في سن العمل، حالياً بـ ٥٣,٢٪، ونسبة المشاركة الفعلية في قوة العمل المحلية

منهم ٣٨,٦٪ . ورغم التوقع لارتفاع تدريجي في هذه النسب نتيجة للتحرك في الهيكل العمري للسكان نحو الفئات العمرية الأعلى ، ونتيجة لإقبال أعداد أوسع من النساء والخريجين على العمل ، فسوف تقوم بتقدير عدد الوظائف الإضافية الناجمة عن العودة وتتكلفتها بناء على تلك النسب دون تغيير ، وهي لا تستثنى احتمالات العمل في إسرائيل ، وإن كان في حدوده الدنيا القائمة حاليا (انظر الجدول رقم ١١ أدناه) .

جدول رقم (١١): توقعات احتياجات العائدين من فرص العمل وحجم الاستثمار اللازم لتوفيرها ٢٠١٥-٢٠٢٠

السنة	نسبة الزيادة في عدد السكان الكلي	نسبة الزيادة في عدد السكان الناجمة عن العودة	العائدون في سن العمل	العائدون في قوة العمل	الزيادة السنوية الناجمة عن العودة	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي) / فرصة
			% ٣٨,٦	% ٥٣		
٢٠٠٦	٣٦٢,٣٢٨		١٩٢,٠٣٤	٧٠,٦٦٨	٧٠,٦٦٨	٢,٦٨٥,٤
٢٠٠٧	٤٧٨,٦١٣		٢٥٣,٦٦٥	٩٣,٣٤٩	٩٣,٣٤٩	٨٦١,٩
٢٠٠٨	٥٩٨,٩٩٣		٣١٢,٤٦٧	١١٦,٨٢٨	١١٦,٨٢٨	٨٩٢,٢
٢٠٠٩	٧٢٣,٦١٤		٣٨٣,٥١٦	١٤١,١٣٤	١٤١,١٣٤	٩٢٣,٦
٢٠١٠	٨٥٢,٦٢٥		٤٥١,٨٩١	١٦٦,٣٩٦	١٦٦,٣٩٦	٩٥٦,٢
٢٠١١	٩٨٦,١٧٩		٥٢٢,٦٧٥	١٩٢,٣٤٤	١٩٢,٣٤٤	٩٨٩,٨
٢٠١٢	١,١٤٤,٤٣٨		٥٩٥,٩٥٢	٢١٩,٣١٠	٢١٩,٣١٠	١,٠٢٤,٧
٢٠١٣	١,٢٦٧,٥٦٧		٦٧١,٨١٠	٢٤٧,٢٢٦	٢٤٧,٢٢٦	١,٠٦٠,٨
٢٠١٤	١,٤١٥,٧٣٧		٧٥٠,٣٤١	٢٧٦,١٢٥	٢٧٦,١٢٥	١,٠٩٨,٣
٢٠١٥	١,٥٦٩,١٢٦		٨٣١,٦٣٧	٣٠٦,٤٤٢	٣٠٦,٤٤٢	١,١٣٦,٨
المجموع				٣٠٦,٤٤٢	٣٠٦,٤٤٢	١١,٦٢٩,٦

المصدر : تقديرات الباحث بناء على الجدول رقم ٤ وفقا لنسب السكان في سن العمل والمشاركين في قوة العمل حاليا المشتقة من مسح القوى العاملة ، الصفحة الإلكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، وقيمة الاستثمار لفرصة العمل المستخدمة في (النقيب ، ٢٠٠٤) وقد اعتبرت نسبة العمالة في الاقتصاد المحلي كاملة .

من المتوقع أن تختلف طبيعة العودة إلى الدولة الفلسطينية عن التجربتين السابقتين في العودة إلى الضفة والقطاع ، وال المشار إليها أعلاه ، وبشكل خاص في مجال العمالة . فالتجربة الأولى للعودة كانت للعائدين من الكويت ودول الخليج المقدرة ببضعة ألف معظمهن موظفين والمهنيين ذوي الاختصاصات المختلفة . أما التجربة الثانية والمقدرة بـ ٢٠٠,٠٠٠ بينهم حوالي ٦٠ ألفا من كوادر (منظمة التحرير الفلسطينية) الذين أتوا مع وظائفهم . أما التجربة القادمة ، فسوف تشمل بالأساس الفئات الفقيرة من اللاجئين والعاطلين عن العمل ، ولكنها ستشمل أيضاً الرياديين والمهنيين وأصحاب التخصصات في المجالات الإدارية والمهنية .

ويتوقع من الجدول أعلاه تراكم ما نسبته ٤٠٪ تقريباً من قوة العمل الفاعلة حالياً في المناطق الفلسطينية المحتلة نتيجة للعودة المحتملة إلى الدولة خلال عشر السنوات القادمة . وعليه ، فإنه يجب العمل على توفير بنية اقتصادية لاستيعاب هذا العدد الكبير من الوظائف . وسوف نقدم اقتراحاتنا لاحقاً حول كيفية توزيع هذه الوظائف بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع من ناحية وإمكانات العاملين من العائدين وفقاً لمواصفاتهم المهنية والتعليمية من ناحية أخرى . كما أن العمالة في إسرائيل ستبقى ضرورية لاستيعاب العمالة الفائضة ، ولو لفترة انتقالية لتقليلها تدريجياً . وقد أبدى ١٦,٦٪ من العائدين المحتملين من الأردن و ٧,٧٪ من لبنان استعدادهم للعمل في إسرائيل ، في حين لم يحدد موقفه ١٠,٤٪ و ٩,٦٪ على التوالي . وبالطبع ، فإن حجم الإستثمار الكافي لخلق فرص عمل لهذا العدد يعتمد على ما يسمى بنسبة رأس المال للعمل (K/L) ، أي حجم الاستثمار الذي يضمن خلق فرصة عمل واحدة . وليست هناك معلومات دقيقة لتقدير هذه النسبة ، ولكن التقديرات تشير إلى أنها ما بين ٣٣٪ إلى ٤٤٪ ألف دولار ، ولذا أخذنا متوسط هذا الرقم وهو ٣٨ ألفاً (النقيب ، ٤٢٠٠٤) . ويعني هذا أن خلق فرص العمل تحتاج إلى حوالي ١١,٦ بليون دولار (انظر الجدول رقم ١١ أعلاه) .

٢) السكن والبنية التحتية

من الممكن أن يتم استبدال تدريجي ، وبالكامل لبيوت اللاجئين المقيمين داخل المخيمات الذين يفضلون البقاء في الدولة ، وعلى مدار ١٠ أعوام حسب الأولوية (مدى الإلحاح) . وعليه سيتم بناء وحدات سكنية تكفي سنوياً عشرين اللاجئين ، إضافة إلى الزيادة السنوية لمجموعهم ، على أن يتم البناء ، في الدرجة الأولى ، على أراضي المخيمات نفسها (بعد تسوية وضعها القانوني) ، أو محيطها ، وأن يتم استغلال أراضي البيوت التي يجري استبدالها في بناء بيت آخر أو مرفاق عام لاستفادة أهالي الأحياء التي ستقوم على أنقاض المخيمات ، ولكن بعد شراء تلك الأرضي أو تعويض أصحابها عنها . أما بالنسبة لللاجئين القادمين ، فيتوقع أن يترك المجال للقطاع الخاص بالمبادرة بتوفير الكمية المطلوبة من العودة السنوية المتطرفة . أما القطاع العام ، فيإمكانه أن يشرف على توفير الشقق المطلوبة للعودة الجماعية المتوقعة عند تأسيس الدولة والمساعدة في ذلك .

ولتقدير احتياجات السكن للعائدين والباقي من اللاجئين في المخيمات ، فقد أخذنا في الجدول رقم ١٢ أدناه الزيادة السنوية الناجمة عن العودة كمؤشر رئيس لتحديد عدد الشقق المطلوبة . و كما أشرنا ، آنفاً ، فقد اعتمدنا معدل (٦أفراد) لعدد أفراد الأسرة العائدة ، وهو أقل منه لدى عينة الاستطلاع لدى اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة البالغة ٧,٥٥ فرداً .

جدول رقم (١٢) : توقعات احتياجات اللاجئين العائدين و الباقين في الدولة الفلسطينية من الشقق السكنية ٢٠٠٦-٢٠١٥

السنة	الزيادة السنوية للعائدين	الشقق المطلوبة للعائدين	الإيجار السنوي	الإيجار المتوقع بقياً لهم	اللاجئون الباقون في المخيمات	اللاجئون في الأحياء الفقيرة	اللاجئون في الباقةون	% من اللاجئين الباقين والمحاجين لسكن	الشقق المطلوبة للاجئين والباقين للمحتاجين لسكن	مجموع العائدين والباقين للمحتاجين لسكن	إجمالي إجمالي الشقق المطلوبة
٢٠٠٦	٣٦٢,٣٤٨	٦٠,٣٨٨	١,٤١٧,٩١٩	٥٩٥,٥٣٦	٤٢٥,٣٧٦	١٠٢,٠٩٠	١٧,٠١٥	٤٦٤,٤١٨	٧٧,٤٠٣		
٢٠٠٧	١١٦,٢٨٥	١٩,٣٨١	١,٤٦٧,٥٤٦	٦١٦,٣٧٠	٤٤٠,٣٦٣	١٠٥,٦٦١	١٧,٦١١	٢٢١,٤٤٦	٣٦,٩٩١		
٢٠٠٨	١٢٠,٣٨١	٢٠,٠٢٣	١,٥١٨,٩١١	٦٣٧,٩٤٣	٤٥٥,٧٧٤	١٠٩,٣٥٣	١٨,٣٢٧	٢٢٩,٧٤٠	٣٨,٢٩٠		
٢٠٠٩	١٢٤,٦٢١	٢٠,٧٧٠	١,٥٧٢,٠٧٢	٦٦٠,٢٧٠	٤٧١,٦٢٢	١١٣,١٨٣	١٨,٨٦٥	٢٣٧,٨١٠	٣٩,٦٣٥		
٢٠١٠	١٢٩,٠١٠	٢١,٥٠٢	١,٦٢٧,٩٥	٦٨٣,٣٨٠	٤٨٨,١٧٨	١١٧,١٥٣	١٩,٥٣٥	٢٤٦,١٦٢	٤١,٠٧٢		
٢٠١١	١٣٣,٥٥٥	٢٢,٣٥٩	١,٦٨٦,٤٤٣	٧٠٧,٣٩٨	٥٠٥,٢١٣	١٢١,٢٥٣	٢٠,٢٩٠	٢٥٤,٨٠٨	٤٢,٤٦٨		
٢٠١٢	١٣٨,٢٥٩	٢٣,٠٤٣	١,٧٤٢,٩٨٥	٧٣٣,٠٥٤	٥٢٢,٨٩٥	١٢٥,٤٩٥	٢٠,٩١٦	٢٦٣,٧٥٤	٤٣,٩٥٩		
٢٠١٣	١٤٣,١٣٩	٢٣,١٥٥	١,٨٠٣,٣٨٩	٧٥٢,٦٧٦	٥٤١,١٩٦	١٢٩,٨٨٦	٢١,٦٤٨	٢٧٣,٠١٨	٤٥٥,٠٣		
٢٠١٤	١٤٨,١٧٠	٢٤,٦٩٥	١,٨٧٢,١٢٩	٧٨٤,١٩٤	٥٦٠,١٣٩	١٣٤,٤٢٦	٢٢,٤٠٦	٢٨٢,٦٠٦	٤٧,١٠١		
٢٠١٥	١٥٣,٣٨٩	٢٥,٥٦٥	١,٩٣٢,٤٧٨	٨١١,٦٤١	٥٧٩,٧٦٣	١٣٩,١٤١	٢٣,١٩٠	٢٩٢,٥٣٠	٤٨,٧٥٥		
	١,٥٦٩,١٣٦	٢٦١,٥٢١	١,٩٣٣,٤٧٨	٨١١,٦٤١	٤٢٥,٣٧٦	١,١٩٧,٦٦٠	١٩٩,٦١٠	٢,٧٦٦,٧٨٦	٤٦١,١٣١	المجموع	

المصدر : احتسب عدد الشقق بقسمة عدد السكان على معدل عدد أفراد الأسرة الواحدة (٦ أفراد)

ولتقدير كلفة إسكان العائدين والمحاجين من اللاجئين الباقين في الدولة الفلسطينية ، فقد أخذت مساحة البناء والأرض للبناء عليها كمعدلات إلى عدد هؤلاء ، وأخذ معدل كلفة الأرض والبناء بناء على الأسعار السائدة ، واحتسبت تكلفة البنية التحتية كنسبة من إجمالي تكلفة الإسكان . وقد اخذ اللاجئون الباقيون في المخيمات كنسبة من إجمالي اللاجئين المتوقع بقياً لهم٪٤٢ . وأما سكان الأحياء الفقيرة ، فقد قدروا ب٪٣٠ من إجمالي اللاجئين الذين أبدوا رغبهم بالبقاء . تم احتساب احتياجات السكن وتكلفته لهؤلاء معا ، لإمكانية بناء تجمعات لهم في موقع المخيمات القائمة حاليا (انظر الجدول رقم ١٣ أدناه) . وبنفس الطريقة ، فقد تم احتساب تكلفة إسكان العائدين المحتملين (انظر الجدول رقم ١٤ أدناه) ، ثم القيام بتجميع التكاليف في جدول واحد (جدول رقم ١٥ أدناه) .

جدول رقم (١٣) : توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية للاجئين الباقيين في الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥ (التكلفة باللليون دولار أمريكي)

مجموع الكلفة	تكلفة البنية التحتية %١٠	مجموع التكلفة للشقق	تكلفة الأرض ٢م/\$٥٠	تكلفة البناء ٢م/\$٢٥٠	الأرض مليون ٢م	البناء مليون ٢م	الشقق للأجئين المخيمات والأحياء القبرة ٢م/شقة	السنة
٦١٧,٦٥	٥٦,١٥	٥٦١,٥٠	٥١,٠٥	٥١٠,٤٥	١,٠٢١	٢,٠٤١	١٧,١٥	٢٠٠٦
٦٣٩,٣٦	٥٨,١١	٥٨١,١٥	٥٣,٨٣	٥٢٨,٣٢	١,٠٥٧	٢,١١٣	١٧,٦١	٢٠٠٧
٦٦١,٦٤	٦٠,١٥	٦٠١,٤٩	٥٦,٦٨	٥٤٦,٨١	١,٠٩٤	٢,١٨٧	١٨,٢٢	٢٠٠٨
٦٨٤,٧٩	٦٢,٢٥	٦٢٢,٥٤	٥٦,٥٩	٥٦٥,٩٥	١,١٣٢	٢,٢٦٣	١٨,٨٦	٢٠٠٩
٧٠٨,٧٦	٦٤,٤٣	٦٤٤,٣٣	٥٨,٥٨	٥٨٥,٧٥	١,١٧٢	٢,٣٤٣	١٩,٥٣	٢٠١٠
٧٣٣,٥٧	٦٦,٦٩	٦٦٦,٨٨	٦٠,٦٣	٦٠٦,٦٦	١,٢١٣	٢,٤٢٥	٢٠,٢٠	٢٠١١
٧٥٩,٢٤	٦٩,٠٢	٦٩٩,٢٢	٦٢,٧٥	٦٢٧,٤٧	١,٢٥٥	٢,٥٠٩	٢٠,٩١	٢٠١٢
٧٨٥,٨٢	٧١,٤٤	٧١٤,٣٨	٦٤,٩٤	٦٤٩,٤٤	١,٣٩٩	٢,٥٩٧	٢١,٦٤	٢٠١٣
٨١٣,٣٢	٧٣,٩٤	٧٣٩,٣٨	٦٧,٢٢	٦٧٢,١٧	١,٤٤٤	٢,٦٨٨	٢٢,٤٠	٢٠١٤
٨٤١,٧٩	٧٦,٥٣	٧٦٥,٣٦	٦٩,٥٧	٦٩٥,٩٦	١,٣٩١	٢,٧٨٢	٢٣,١٩	٢٠١٥
٧٣٤٥,٨٤	٦٥٨,٧١	٦٥٨٧,١٢	٥٩٨,٨٣	٥٩٨٨,٣٠	١١,٩٧٧	٢٣,٩٥٣	١٩٩,٦١	المجموع

المصدر: تقديرات الباحث وفقاً للمعطيات الحالية للسوق.

جدول رقم (١٤) : توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية للعائدين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥ (التكلفة باللليون دولار أمريكي)

مجموع الكلفة	تكلفة البنية التحتية %١٥	مجموع التكلفة للشقق	تكلفة الأرض ٢م/\$٥٠	تكلفة البناء ٢م/\$٢٥٠	الأرض مليون ٢م	البناء مليون ٢م	الشقق للعائدين ٢م/شقة	السنة
٢,٣٩٢	٢٩٩	١,٩٩٣	١٨١	١,٨١٢	٣,٦	٧,٢٥	٦٠,٣٨	٢٠٠٦
٧٣٦	٩٦	٧٤٠	٥٨	٥٨١	١,٣	٢,٣٣	١٩,٣٨	٢٠٠٧
٧٦١	٩٩	٧٦٣	٦٠	٦٠٢	١,٣	٢,٤١	٢٠,٠٦	٢٠٠٨
٧٨٨	١٠٣	٧٨٥	٦٢	٦٢٣	١,٣	٢,٤٩	٢٠,٧٧	٢٠٠٩
٨١٦	١٠٦	٧١٠	٦٥	٦٤٥	١,٣	٢,٥٨	٢١,٥٢	٢٠١٠
٨٤٥	١١٠	٧٣٥	٦٧	٦٦٨	١,٣	٢,٦٧	٢٢,٢٥	٢٠١١
٨٧٤	١١٤	٧٦٠	٦٩	٦٩١	١,٤	٢,٧٧	٢٣,٠٤	٢٠١٢
٩٠٥	١١٨	٧٨٧	٧٢	٧١٦	١,٤	٢,٨٦	٢٣,٨٥	٢٠١٣
٩٣٧	١٢٢	٨١٥	٧٤	٧٤١	١,٥	٢,٩٦	٢٤,٦٩	٢٠١٤
٩٧٠	١٢٧	٨٤٤	٧٧	٧٦٢	١,٥	٣,٠٧	٢٥,٥٦	٢٠١٥
٩٩٢٥	١,٣٩٥	٨,٦٣٠	٧٨٥	٧,٨٤٦	١٥,٧	٣١,٣٨	٢٦١,٥٢	المجموع

المصدر: تقديرات الباحث وفقاً للمعايير السابقة في جدول رقم ١٣ .

وربما كان من المناسب تناول خيارات مختلفة لإسكان كلتا المجموعتين وفقاً للخيارات التي سنعرضها لاحقاً. ولكن عدم توفر بعض البيانات حول مدى الحاجة للخيارات المختلفة جعلنا نلجأ لاحتساب خيار عام واحد، ونأمل أن يكون كافياً لتحديد السياسات في هذه المرحلة.

جدول رقم (١٥) : توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية لجميع اللاجئين في الدولة الفلسطينية (التكلفة بالمليون دولار أمريكي)

مجموع التكلفة	تكلفة البنية التحتية	مجموع التكلفة للشقق	تكلفة الأرض	تكلفة البناء	تكلفة البناء ٢م / بناء	الأرض مليون ٢م	البناء مليون ٢م	إجمالي الشقق المطلوبة	السنة
	% ١٣	٢م/٥٥٠	٢م/٥٢٥٠	٢م/٥٠٠	٢م/١٢٠	٢م/٥٠٠	٢م/١٢٠		
٢,٩٠٩	٣٥٥	٢,٥٥٤	٢٣٢	٢,٣٢٢	٥	٩	٧٧,٤٠٣	٢٠٠٦	
١,٣٧٥	١٥٤	١,٢٢١	١١١	١,١١٠	٢	٤	٣٦,٩٩١	٢٠٠٧	
١,٤٢٣	١٥٩	١,٣٦٤	١١٥	١,١٤٩	٢	٥	٣٨,٣٩٠	٢٠٠٨	
١,٤٧٣	١٦٥	١,٣٠٨	١١٩	١,١٨٩	٢	٥	٣٩,٦٣٥	٢٠٠٩	
١,٥٢٥	١٧١	١,٣٥٤	١٢٣	١,٢٢١	٢	٥	٤١,٠٤٧	٢٠١٠	
١,٥٧٨	١٧٧	١,٤٠١	١٢٧	١,٢٧٤	٣	٥	٤٢,٤٦٨	٢٠١١	
١,٦٣٤	١٨٣	١,٤٤١	١٣٢	١,٣١٩	٣	٥	٤٣,٩٥٩	٢٠١٢	
١,٧٩١	١٩٠	١,٥٠٢	١٣٧	١,٣٦٥	٣	٥	٤٥,٥٠٣	٢٠١٣	
١,٧٥١	١٩٦	١,٥٥٤	١٤١	١,٤١٣	٣	٦	٤٧,١٠١	٢٠١٤	
١,٨١٢	٢٠٣	١,٦٠٩	١٤٦	١,٤٦٣	٣	٦	٤٨,٧٥٥	٢٠١٥	
١٧,١٧١	١,٩٥٣	١٥,٢١٧	١,٣٨٣	١٣,٨٣٤	٢٨	٥٥	٤٦١,١٣١	المجموع	

المصدر: الجدولين ١٣ و ١٤

٣) التعليم

يشكل التعليم المدرسي الجانب الأساسي من العملية التعليمية. ولعدم توفر فرصة عالية للتعليم لدى اللاجئين المقيمين حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا ما يتوافر لهم من خلال البنية القائمة لوكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، فإننا سنركز هنا على تحديد احتياجات التعليم العام للاجئين المحتمل عودتهم للدولة الفلسطينية. وبما أنّ توفير الصنوف والعلميين هما العنصران الأكثر أهمية، فقد قمنا بتحديد الأعداد اللازم توفيرها منها باستخدام معدلات أفضل من تلك السائدة حالياً. فقد استخدم ما معدل ٢٥ طالباً، بدلاً من ٣٤ طالباً لكل صف، و ٣٠ طالباً بدل ٣٦ طالباً لكل معلم. (جدول رقم ١٦).

**جدول رقم (١٦) : تقدير الزيادة السنوية المطلوبة في الصنوف والمعلمين
للتعليم العام نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥**

السنة	الزيادة السنوية للسكان نتيجة العودة	عدد طلاب المدارس	عدد الصنوف	عدد المعلمين
٢٠٠٦	٣٦٢,٣٢٨	٩٤,١٨٩	٣,١٤٠	٣,٧٦٨
٢٠٠٧	١١٦,٢٨٥	٣٠,١٩١	١,٠٠٨	١,٢٠٩
٢٠٠٨	١٢٠,٣٨١	٣١,٢٢٨	١,٠٤٣	١,٢٥٢
٢٠٠٩	١٢٤,٦٢١	٣٢,٣٠١	١,٠٨٠	١,٢٩٦
٢٠١٠	١٢٩,٠١٠	٣٣,٤١٠	١,١١٨	١,٣٤٢
٢٠١١	١٣٣,٥٥٥	٣٤,٥٥٧	١,١٥٧	١,٣٨٩
٢٠١٢	١٣٨,٢٥٩	٣٥,٧٤٤	١,١٩٨	١,٤٣٨
٢٠١٣	١٤٣,١٢٩	٣٦,٩٧٢	١,٢٤٠	١,٤٨٩
٢٠١٤	١٤٨,١٧٠	٣٨,٢٤٢	١,٢٨٤	١,٥٤١
٢٠١٥	١٥٣,٣٨٩	٣٩,٥٥٦	١,٣٢٩	١,٥٩٥
المجموع	١,٥٦٩,١٢٦	٤٠٦,٣٩٠	١٣,٥٩٩	١٦,٣١٩

المصدر : تقديرات الباحث بالاعتماد على تقدير عدد السكان ومعدلات محسنة لعدد الصنوف والمعلمين نسبة لعدد الطلاب .

وقد أخذنا جميع التكاليف التأسيسية والجارية بالحساب عند احتساب تكاليف التعليم العام للعائدين (وفقاً لمعدلات الصرف الحالية) وهي بمعدل ٢٠٠ دولار مصاريف تأسيسية ، و ٣٠٠ دولار مصاريف جارية سنوية للطالب ، في حين أنها تقدر الآن للإنفاق الجاري بحدود ٢٩٠ دولاراً ، علماً بأن النفقات التأسيسية تقدر بثلثي الجارية (جدول رقم ١٧) .

**جدول رقم (١٧) : تقدير الزيادة السنوية في تكلفة التعليم العام
نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)**

السنة	الزيادة السنوية في طلبة المدارس	الزيادة التراكمية في طلبة المدارس	الإنفاق الرأساني	الإنفاق الجاري	الإنفاق الكلي
٢٠٠٦	٩٤,١٨٩	٩٤,١٨٩	١٨,٨	٢٨,٣	٤٧,١
٢٠٠٧	٣٠,١٩١	١٢٤,٣٨٠	٢٤,٩	٣٧,٣	٦٢,٢
٢٠٠٨	٣١,٢٢٨	١٥٥,٦٠٨	٣١,١	٤٦,٧	٧٧,٨
٢٠٠٩	٣٢,٣٠١	١٨٧,٩٠٩	٣٧,٦	٥٦,٤	٩٤,٠
٢٠١٠	٣٣,٤١٠	٢٢١,٣١٩	٤٤,٣	٦٦,٤	١١٠,٧
٢٠١١	٣٤,٥٥٧	٢٥٥,٨٧٦	٥١,٣	٧٦,٨	١٢٧,٩
٢٠١٢	٣٥,٧٤٤	٢٩١,٦٢٠	٥٨,٣	٨٧,٥	١٤٥,٨
٢٠١٣	٣٦,٩٧٢	٣٢٨,٥٩٢	٦٥,٧	٩٨,٦	١٦٤,٣
٢٠١٤	٣٨,٢٤٢	٣٦٦,٨٣٥	٧٣,٤	١١٠,١	١٨٣,٤
٢٠١٥	٣٩,٥٥٦	٤٠٦,٣٩٠	٨١,٣	١٢١,٩	٢٠٣,٢
المجموع	٤٠٦,٣٩٠	٤٨٦,٥	٧٢٩,٨	١٢١٦,٤	

المصدر : تقديرات الباحث بالاعتماد على تقدير عدد السكان ومعدلات أعلى قليلاً من الحالية للإنفاق على التعليم .

وأما بالنسبة للتعليم الجامعي ، فقد تم احتساب كلفته الإضافية وفقاً لمعدلات الصرف الحالية ، وهي بمعدل ٨٠٠ دولار مصاريف تأسيسية ، و ١٢٠٠ دولار مصاريف تشغيلية سنوية للطالب (جدول رقم ١٨) .^{١١} ونعتقد بان بنية التعليم الجامعي القائمة ستحتاج من أجل تطويرها وتفعيل استخدامها المزيد من الموارد لتكون قادرة على استيعاب الاحتياجات المستقبلية . كما أنه لابد من اتباع سياسة تمويلية جديدة لمؤسسات التعليم العالي تساعده في الاعتماد على مواردها الذاتية بالدرجة الأولى في تغطية نفقاتها بما في ذلك رفع تدريجي للرسوم الجامعية . أما التعليم المهني والتقني المتوسط ، وهو الأهم ، فهو بحاجة إلى خطة متكاملة تتناسب مع احتياجات بناء الدولة والتنمية الاقتصادية فيها ومؤهلات اللاجئين العائدين .

جدول رقم (١٨) : تقدير الزيادة السنوية في تكلفة التعليم العالي نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)

السنة	الزيادة السنوية في عدد الطلاب الجامعيين	الزيادة التراكمية في عدد الطلاب الجامعيين	الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الكلي
٢٠٠٦	٥,٤٣٥	٥,٤٣٥	٦,٥	٤,٣	١٠,٩
٢٠٠٧	١,٧٤٤	٧,١٧٩	٨,٦	٥,٢	١٤,٤
٢٠٠٨	١,٨٠٦	٨,٩٨٥	١٠,٨	٧,٢	١٨,٠
٢٠٠٩	١,٨٦٩	١٠,٨٥٤	١٣,٠	٨,٧	٢١,٧
٢٠١٠	١,٩٣٥	١٢,٧٨٩	١٥,٣	١٠,٣	٢٥,٦
٢٠١١	٢,٠٠٣	١٤,٧٩٣	١٧,٨	١١,٨	٢٩,٦
٢٠١٢	٢,٠٧٤	١٦,٨٦٧	٢٠,٢	١٣,٥	٣٣,٧
٢٠١٣	٢,١٤٧	١٩,٠١٤	٢٢,٨	١٥,٣	٣٨,٠
٢٠١٤	٢,٢٢٣	٢١,٢٣٦	٢٥,٥	١٧,٠	٤٢,٥
٢٠١٥	٢,٣٠١	٢٣,٥٣٧	٢٨,٢	١٨,٨	٤٧,١
المجموع	٢٣,٥٣٧		١٦٨,٨	١١٢,٦	٢٨١,٤

المصدر : تقديرات الباحث بالاعتماد على تقدير عدد السكان ومعدلات الإنفاق الحالية على التعليم العالي .

ويستدل من الجدول رقم ١٩ ، الذي يجمل الزيادة في تكلفة التعليم الناجمة عن العودة ، أن التعليم العام سيستحوذ بمعدل على نحو ٨١٪ من الزيادة في تكلفة التعليم ، في حين أن الباقي تمثله حصة التعليم العالي . وبالأجمال تمثل النفقات الجارية ٦٠٪ والنفقات الرأسمالية ٤٠٪ من الزيادة في نفقات التعليم الناجمة عن العودة .

^{١١} الرقم الأخير مبني على البيانات المستقاة من وكيل وزارة التعليم العالي الأستاذ هشام كحيل ، أما الرقم الأول فقد أخذ كسبة من الثاني .

**جدول رقم (١٩) : تقدیر الزيادة السنوية في إجمالي تكلفة التعليم
نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)**

السنة	التعليم العام	التعليم العالي	الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الكلي
٢٠٠٦	٤٧,١	١٠,٦	٢٣	٣٥	٥٨
٢٠٠٧	٦٢,٢	١٤,٤	٣١	٤٦	٧٧
٢٠٠٨	٧٧,٨	١٨,٠	٣٨	٥٧	٩٦
٢٠٠٩	٩٤,٠	٢١,٧	٤٦	٦٩	١١٦
٢٠١٠	١١٠,٧	٢٥,٦	٥٤	٨٢	١٣٦
٢٠١١	١٢٧,٩	٢٩,٦	٦٣	٩٥	١٥٨
٢٠١٢	١٤٥,٨	٣٣,٧	٧٢	١٠٨	١٨٠
٢٠١٣	١٦٤,٣	٣٨,٠	٨١	١٢١	٢٠٢
٢٠١٤	١٨٣,٤	٤٢,٥	٩٠	١٣٦	٢٢٦
٢٠١٥	٢٠٣,٢	٤٧,١	١٠٠	١٥٠	٢٥٠
المجموع	١,٢١٦,٤	٢٨١,٤	٥٩٩	٨٩٩	١,٤٩٨

المصدر: المدخلين رقم ١٧ و ١٨

٤) الصحة

على الرغم من أن النظام الصحي القائم في الضفة والقطاع مازال يعاني من عدد من الشغافل ، فإنه يبقى مقبولاً مقارنة بدول الجوار على الأقل في جانب الصرف كما سيتضح لاحقاً عندتناول جانب العرض . وقد اعتمدنا في احتساب تلك الاحتياجات على المعدلات القائمة للأسرة والأطباء والممرضين إلى عدد السكان (الجدول رقم ٢٠ أدناه) . كذلك اعتمدنا على معدلات الصرف الحالية في الخدمات الصحية ٣٢ دولاراً لكل مواطن ، لاحتساب تكلفتها بالنسبة للعائدين (الجدول رقم ٢١ أدناه) . ونعتقد بأن نوعية الخدمات الصحية بحاجة إلى تطوير جوهري ، كما نرى أنه من الضروري العمل على تطوير نظام تأمين صحي شامل لجميع المواطنين في الدولة المستقلة يضمن خدمات على مستوى أفضل .

**جدول رقم (٢٠) : تقدير الزيادة السنوية في المستلزمات الصحية الأساسية
نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦**

السنة	نتيجة العودة الزيادة السنوية للسكان	عدد الأسرة	عدد الأطباء	عدد الممرضين
٢٠٠٦	٣٦٢,٣٢٨	٣٢,٩٣٩	٣٦٢	١٠٨٧
٢٠٠٧	١١٦,٢٨٥	١٠,٥٧١	١١٦	٣٤٩
٢٠٠٨	١٢٠,٣٨١	١٠,٩٤٤	١٢٠	٣٦١
٢٠٠٩	١٢٤,٦٢١	١١,٣٢٩	١٢٥	٣٧٤
٢٠١٠	١٢٩,٠١٠	١١,٧٢٨	١٢٩	٣٨٧
٢٠١١	١٣٣,٥٥٥	١٢,١٤١	١٣٤	٤٠١
٢٠١٢	١٣٨,٢٥٩	١٢,٥٦٩	١٣٨	٤١٥
٢٠١٣	١٤٣,١٣٩	١٣,٠١٢	١٤٣	٤٢٩
٢٠١٤	١٤٨,١٧٠	١٣,٤٧٠	١٤٨	٤٤٥
٢٠١٥	١٥٣,٣٨٩	١٣,٩٤٤	١٥٣	٤٦٠
المجموع	١,٥٦٩,١٢٦	١٤٢,٦٤٨	١,٥٦٩	٤٧٠٧

المصدر: تقديرات الباحث بالاعتماد على تقدير عدد السكان والمعدلات الحالية لعدد الأسرة والأطباء والممرضين نسبة لعدد السكان وهي سرير لكل ١١٠٠ مواطن وطبيب لكل ١٠٠٠ مواطن و٣ ممرضين لكل طبيب.

**جدول رقم (٢١) : تقدير الزيادة السنوية في تكلفة الخدمات الصحية
نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)**

السنة	الإضافية في عدد الأسرة الزيادة التراكمية	الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الكلي
٢٠٠٦	٣٢,٩٣٩	١٦,٥	١٦,٥	٣٢,٩
٢٠٠٧	٤٣,٥١٠	٢١,٨	٢١,٨	٤٣,٥
٢٠٠٨	٥٤,٤٥٤	٢٧,٢	٢٧,٢	٥٤,٥
٢٠٠٩	٦٥,٧٨٣	٣٢,٩	٣٢,٩	٦٥,٨
٢٠١٠	٧٧,٥١١	٣٨,٨	٣٨,٨	٧٧,٥
٢٠١١	٨٩,٦٥٣	٤٤,٨	٤٤,٨	٨٩,٧
٢٠١٢	١٠٢,٢٢٢	٥١,١	٥١,١	١٠٢,٢
٢٠١٣	١١٥,٢٣٣	٥٧,٦	٥٧,٦	١١٥,٢
٢٠١٤	١٢٨,٧٠٣	٦٤,٤	٦٤,٤	١٢٨,٧
٢٠١٥	١٤٢,٦٤٨	٧١,٣	٧١,٣	١٤٢,٦
المجموع		٤٢٦,٣	٤٢٦,٣	٨٥٢,٧

المصدر: تقديرات الباحث بالاعتماد على تقدير عدد السكان ومعدلات الإنفاق الحالية على الصحة نسبة لعدد السكان

٥) إجمالي التكلفة الأساسية للاستيعاب

يتضح من الجدول رقم ٢٢ أدناه، أن مجموع التكلفة الأساسية للاستيعاب اللاجئين (بما في ذلك إعادة إسكان فقراء اللاجئين المقيمين حالياً في الضفة والقطاع)، وفقاً للتقديرات الأولية يصل إلى ٣١,٢ مليار دولار.

جدول رقم (٢٢): إجمالي التكلفة الأساسية للاستيعاب اللاجئين العائدين والباقين في الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)

السنة	لتوفير فرص العمل	للسكن والبيئة التحتية	للتعليم	للحصنة	المجموع للعائدين	لإسكان الباقين	الإجمالي
٢٠٠٦	٢,٦٨٥	٢,٢٩٣	٥٨	٣٣	٥٠٦٨	٦١٨	٥,٦٨٦
٢٠٠٧	٨٦٢	٧٣٦	٧٧	٤٤	١,٧١٩	٦٣٩	٢,٣٥٧
٢٠٠٨	٨٩٢	٧٦١	٩٦	٥٤	١,٨٠٣	٦٦٢	٢,٤٦٥
٢٠٠٩	٩٢٤	٧٨٨	١١٦	٦٦	١,٨٩٤	٦٨٥	٢,٥٧٨
٢٠١٠	٩٥٦	٨١٦	١٣٦	٧٨	١,٩٨٦	٧٠٩	٢,٦٩٥
٢٠١١	٩٩٠	٨٤٥	١٥٨	٩٠	٢,٠٨٣	٧٣٤	٢,٨١٥
٢٠١٢	١,٠٣٥	٨٧٤	١٨٠	١٠٢	٢,١٨١	٧٥٩	٢,٩٤٠
٢٠١٣	١,٠٦١	٩٠٥	٢٠٢	١١٥	٢,٢٨٣	٧٨٦	٣,٠٦٩
٢٠١٤	١,٠٩٨	٩٣٧	٢٢٦	١٢٩	٢,٣٩٠	٨١٣	٣,٢٠٣
٢٠١٥	١,١٣٧	٩٧٠	٢٥٠	١٤٣	٢,٥٠٠	٨٤٢	٣,٣٤٢
المجموع	١١,٦٣٠	٩,٩٢٥	١,٤٩٨	٨٥٣	٢٣,٩٠٦	٧,٢٤٦	٣١,١٥١

المصدر: الجداول السابقة

وينبغي الحذر من أن هذه التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الزمنية لسعر العملات ولا البضائع والخدمات ولا التغيرات التي قد تطرأ على أعداد العائدين.

كذلك لا تأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار التغيرات النوعية الواجب إدخالها على حياة اللاجئين الراغبين في البقاء في الدولة، ما عدا التغيرات المتعلقة بالسكن والتي إذا ما قيست بما تم احتسابه للعائدين فإنها قد تصل إلى ٨ مليارات دولار. كما لا تشمل تلك التقديرات أيضاً احتياجات الطبقة المتوسطة من اللاجئين، والتي من الممكن أن يصل إجماليها أيضاً لحوالي ١٠ مليارات دولار حسب الجدول رقم ٢٢. أي أن مجموع تكلفة عمليتي استيعاب، اللاجئين القادمين والراغبين بالبقاء، قد تصل إلى ٥٠ مليار دولار خلال عشر سنوات، وهذه هي التقديرات للتكلفة الأساسية فقط ووفقاً لأكثر المعدلات تحفظاً. أي أن الدولة الفلسطينية ستحتاج ما معدله ٥ مليارات دولار سنوياً كحد أدنى لإنجاز عمليتي الاستيعاب والدمج للاجئين الوافدين والمقيمين، وهو ما يعادل الناتج

القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة حالياً، ويعادل خمسة أضعاف ما تعهد به المانحون للسلطة الفلسطينية في السنوات العشرة التي تلت التوقيع على اتفاق أوسلو لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. ولا بد من التنويه إلى أن هذا المبلغ لا يشمل متطلبات استيعاب النصف الآخر من اللاجئين الذين سيعودون إلى إسرائيل، أو يبقون في الشتات، والذين سيحتاجون إلى برامج استيعاب خاصة قد تصل قيمتها إلى نفس الرقم، أي خمسين مليار دولار.

وأخذنا بعين الاعتبار ما حصل بعد اتفاق أوسلو من عدم وفاء المانحين بسد التزاماتهم، فإننا ننبه إلى خطورة المراهنة على المساعدات الخارجية للفواء بمتطلبات عملية الاستيعاب، ولا بد من التركيز على التعويضات، كمورد رئيس، لتغطية نفقات الاستيعاب.

(٢) تحليل جانب العرض

بعدتناولنا لجانب الطلب في عملية الاستيعاب أعلاه، نقوم هنا بتناول جانب العرض ليتسنى لنا من خلال الموازنة بين الجانبين تحديد مواطن النقص والعجز في موازنة الاحتياجات والموارد المتوفرة. وستتناول ببداية، هذا الجانب من حيث الموارد المتاحة حالياً، ثم سنتناوله من حيث إمكانية توفر موارد إضافية في المستقبل، من الموردين المحلي والدولي في كلتا الحالين.

أ. القدرات الفلسطينية المتوفرة في المجالات المتعلقة بالاستيعاب

من الممكن تصور الوضع النموذجي للقدرة الاستيعابية لأي دولة، من خلال اعتماد المعايير المثالية لتلبية احتياجات السكان. لكن الوضع على أرض الواقع ربما يكون مختلفاً كثيراً، خصوصاً إذا ما كانت تلك الدولة ستولد بعد فترة طويلة من الاحتلال والانهيار الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، فإن تلك المهمة ستكون أصعب إذا ما علم أن مقومات تلك الدولة ما تزال مجھولة. ولذلك، فإن القدرة الاستيعابية للدولة العتيدة مفهوم متغير وغير مطلق؛ إذ ليس من الدقة تناول هذا المفهوم، بدون الأخذ بعين الاعتبار تطور الظروف السياسية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة لغاية قيام الدولة، ودون معرفة الأسس التي ستقوم عليها، وما هي حدودها، وما مدى سيطرتها على مواردها، ونوعية سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. فهذه المؤشرات لا تزال غير محددة ومتغيرة، بحكم تطور الظروف، ودونها لا يمكن تحديد القدرة الاستيعابية للدولة المستقبلية. ولكن سير الأمور، لغاية الآن، يؤيد التوقعات المتحفظة حول قدرة الدولة، ليس فقط على استقبال العائدين، بل والحد من الهجرة الخارجية. ويضاف إلى الاعتبارات والعقبات

للقدرة الاستيعابية الصدمات الاقتصادية والسياسية التي من الممكن أن تتعرض لها أماكن اللجوء الراهنة .

وإذا كانت الاستنتاجات الواردة أعلاه حول القدرة الاستيعابية للدولة الفلسطينية المستقبلية قد بنيت ، في جانب منها ، على استطلاعات الرأي ، وإذا كنا قد استعرضنا بعض محددات القدرة الاستيعابية عند تناولنا التحديات الاستيعاب بموازنتها مع المؤشرات ذاتها لدى الدول المجاورة ، فإن من المفيد دراسة تلك القدرة على أرض الواقع ، من خلال استخدام البيانات والمعرفة المتوفرة ، وتفحص ما هو عليه الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة في الظرف الراهن ، للاستدلال ، بشكل خاص ، على مدى حدود القدرة الاستيعابية الحالية لهاتين المنطقتين .

١) القدرة الراهنة في مجال الحكم المحلي والوطني

بالرغم من عدم إجراء الانتخابات المحلية ، فقد أثبتت السلطة الفلسطينية قدرتها على إدارة السلطات المحلية بمستوى مقبول . لكن تحقيق مبدأ الالامركزية في إدارة شؤون السلطات المحلية ، ودفعها للاعتماد بالدرجة الأولى على مواردها وامكاناتها الذاتية ، خصوصا بما يتعلق بالمصاريف الجارية ، ما زال بحاجة إلى جهد كبير . أما التكاليف الرأسمالية للمشاريع ، وبصورة رئيسة مشاريع البنية التحتية والتنمية في إطار صلاحياتها تحت إشراف وزارة الحكم المحلي ، والتنسيق معها ، فقد تم التعاون مع الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية لإنجاز المشاريع المشار إليها بتوجيه من وزارة الحكم المحلي ورعايتها . ومن الناحية القانونية ، فقد تم إقرار قانوني الهيئات المحلية وانتخابات السلطات المحلية وللذين ما زال يلزمهما تعديل بما يتناسب مع متطلبات تحقيق الأولويات المشار إليها أعلاه . وعلى الرغم من ذلك يبقى انعدام توفر هيئات منتخبة ، واعتماد مبدأ التعيين من أهم الثغرات القائمة في مجال الحكم المحلي .

وعلى صعيد الحكم الوطني ، فقد تمكنت السلطة التنفيذية من إقامة وزارات ومؤسسات عديدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية ، وتوفير أنظمة عمل لها . ورغم الإنجازات العديدة التي حققتها على مستوى كفاءة تلك المؤسسات وفعاليتها ، فقد ظلت متدنية قياسا بالموارد المتاحة ، رغم التضخم في الجهازين الإداري والتنفيذي . ولا نريد هنا أن نكرر ما ذكرناه في البند السابق ، ولكن ينبغي التنوية بحالات الترهيل والفساد والمحسوبيّة وشخصنة الوظائف العامة .

أما فيما يتعلق بالسلطتين التشريعية والقضائية ، فعلى الرغم من إنجاز العديد من القوانين فقد حصل تغيير لدورهما لصالح السلطة التنفيذية ، فأصبحتا بالواقع أداتين لتنفيذ رغباتها بدلا من الرقابة عليها ومحاسبتها . وقد عجز الجهاز القضائي ، تحديدا ، عن تحقيق العدالة ،

سواء من حيث المماطلة في معالجة القضايا ، أو من حيث نزاهة الأحكام التي صدرت عنه ، اضافة إلى ان بعض قرارات الجهاز القضائي ، على علاقتها ، لم تجد طريقها للتنفيذ بسبب تباطوء الأجهزة التنفيذية أو بسبب الأوضاع الأمنية السائدة . كما ان السلطة التشريعية لم تفلح في التحرر من قيود السلطة التنفيذية ، ولم تصبح أداة ناجعة لمحاسبتها . وبالرغم من الحديث عن الإصلاح ، فإن ما تحقق منه ظل محدودا جدا ويكاد لا يذكر موازنة مع حجم فساد الحكم القائم .

إن هذا الوضع قد خلق هوة بين المواطن والسلطة ؛ فاصبح ينظر إليها كأداة للفساد بدل البناء عند كثير من المواطنين . كل ذلك اضعف بدوره الثقة لدى المواطنين في قدرة الدولة المقبلة على إدارة شؤون الاقتصاد والمجتمع بصورة صحيحة تساعد على البناء والتنمية . إن استمرار هذا الوضع من شأنه أن لا يساعد في تشجيع اللاجئين على العودة إلى الدولة ، حتى ولو قدمت إليهم صنوف المغريات الأخرى . بل على العكس ، فإن ذلك قد يكون من شأنه تشبيط همم الكثيرين من العودة ودفعهم للبقاء خارج الوطن إذا ما توفرت لديهم خيارات أخرى .

٢) القدرة الراهنة في مجال إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

التخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية المستدامة

تعتبر وزارة التخطيط الجهة الإدارية المسئولة عن تنسيق الأنشطة والفعاليات التخطيطية في مجالات التخطيط الحضري (بشقيه الطبيعي والاستراتيجي) ، والاقتصادي والاجتماعي والبيئي وذلك بالتعاون مع وزارات الاقتصاد ، والحكم المحلي ، والشؤون الاجتماعية ، والبيئة ، وبباقي مؤسسات السلطة الوطنية ذات العلاقة بهدف تحقيق تنمية متوازنة تمتاز بكافأة استخدام الموارد . وقد قامت الوزارة بتطوير إطار للتنسيق مع الوزارات والمؤسسات العامة المعنية والذي نتج عنه عام ١٩٩٨ إقرار استراتيجيتين تمويتين إقليميتين : إحداهما للضفة الغربية (المخطط الإقليمي للضفة الغربية) والأخرى لقطاع غزة (المخطط الإقليمي لقطاع غزة) ، وهما الاستراتيجيتان اللتان تم استخدامهما كمنطلقين للخطة الاقتصادية الوطنية الشاملة ؛ إذ تناولتا عملية استيعاب اللاجئين في سياق عملية التنمية الشاملة ، وكجزء لا يتجزأ منها . كما سعت الوزارة لتنسيق أنشطة التخطيط وفعالياتها مع تلك الوزارات المتعلقة ببناء المؤسسات ، لضمان تنفيذ التخطيط ، وفحص الخبرات التنظيمية للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وتقديرها ، وإتاحة المجال أمام دمج تلك الخبرات في إطار تنسيقي فاعل .

ويشير خليل نجم المدير العام في وزارة التخطيط ، في مقابلة مع الباحث ، إلى أن مستوى التنسيق بين أجهزة السلطة في الوقت الراهن مقبول ، وإن كان يعترضها العديد من

المعوقات ، منها : التفاوت في الخبرات ، والمعيقات الخارجية المرتبطة بالاحتلال . لكن ، برأيه ، فإن هذا التنسيق يلزمه المزيد من التفعيل ، لتحقيق التكامل بين طاقات اجهزة السلطة وجهودها ، للتخطيط الاستراتيجي والتنمية الدائمة . وإدراكا من السلطة الوطنية الفلسطينية لأهمية تعزيز ذلك التنسيق في رسم السياسات الاقتصادية ومتابعتها وتقييمها ، صدر مرسوم رئاسي سنة ٢٠٠٠ بتشكيل المجلس الأعلى للتنمية بهدف توحيد السياسات الاقتصادية لمختلف الوزارات ومتابعة تنفيذها وتقييمها ، إلا أن ذلك المجلس ما زال غير فاعل لغاية الآن (مكحول ، ٢٠٠٣) . ولعل إنشاء مؤسسة مجلس الوزراء سيؤدي إلى التعزيز لذلك التنسيق ، وللمتابعة في عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة . كما يتطرق اختلاف الوضع وتكامل مستوى التنسيق بين اجهزة الدولة بزوال مؤثرات الاحتلال .

البناء المؤسسي :

بالرغم من أن السلطة الوطنية كانت قد حققت قبل الانفلاحة إنجازات مهمة في بناء بعض المؤسسات الناجحة ، وفي عدد من المجالات الاقتصادية ، وخصوصا في إعداد القوانين وتعديل الإجراءات والأنظمة المعتمدة بها في مجالات اقتصادية مختلفة ، إلا أن القطاع الحكومي الفلسطيني ظل يعاني من العديد من المشاكل ، أهمها : تضخم الجهاز الحكومي وترهله ، وتدخل الاختصاصات الوظيفية بين الوزارات والهيئات الحكومية ، وتدنى كفاءة القطاع الحكومي وارتفاع أعبائه ، وبروز ظواهر التلوث الإداري ، بما في ذلك تفشي الإهمال في الإدارات الحكومية ، وتنامي التناقض بين الوزارات والإدارات الحكومية في مجال الأهداف والسياسات والسلوكيات ، وتفاقم ظاهرة اللامبالاة لجهة تبذيد الموارد العامة ، وارتفاع حجم الفاقد والضياع على المستوى الوطني ، وتفاقم المسؤولية ، وتزايد الاستقطاب الشخصي ، وبروز ظاهرة الفساد الإداري والمالي (ملحيس ، ١٩٩٨) .

وقد أشار استطلاع أجراه مركز تطوير القطاع الخاص عام ٢٠٠١ إلى أن تقييم القطاع الخاص لدور أجهزة السلطة ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي متباين جدا ، وقد وصل في بعض الحالات إلى أقل من ٢٠٪ (مكحول ، الاستثمار والبيئة الاستثمارية ، ٢٠٠٢) . وهذا ما أدى في حالات عدّة لهجرة رأس المال والكفاءات ، وبشكل خاص بين الفلسطينيين الذين عادوا للاستثمار أو للعمل في الاقتصاد الفلسطيني ، كما أدى ذلك إلى تعطيل العديد من الاستثمارات المحلية . إن استمرار هذا الوضع من شأنه إغلاق الباب أمام المستثمرين والمهنيين وحتى فقراء اللاجئين للعودة من الشتات ، إذا ما توفر البديل لديهم .

٣) القدرة الراهنة للبنية الاقتصادية

الزراعة : تعتبر مساحة الأرض الصالحة للزراعة ، سواء عن طريق الري أم عن طريق المطر ، أكبر عائق أمام توسيع القاعدة الإنتاجية للقطاع الزراعي . فالمساحة ، كما هو معروف ، تقلصت في أثناء الاحتلال بحكم سياسات المصادر وبناء المستعمرات

الاستيطانية وبناء الشوارع الالتفافية والسور الفاصل . كما أن السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه الفلسطينية قد أدى إلى تقلص شديد للرقة الزراعية المروية وبالتالي إلى تقلص الإنتاج الزراعي . وفي الوقت الحاضر ، تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة عن طريق الري ١٠٪ فقط من أراضي الضفة الغربية ، أي حوالي ٥٥٠ ألف دونم . ولقد ابتدأت وزارة الزراعة ، بتمويل خارجي ، بالعمل على إصلاح بعض الأراضي ، ولكن محدودية الأراضي والمياه التي تحت تصرف الفلسطينيين تجعل إمكانية توسيع الأرض الزراعية محدودة (النقيب ، ٢٠٠٤) . كل ذلك قاد إلى اعتماد السوق الفلسطيني ، بشكل كبير ، على المنتجات الزراعية الإسرائيلية . وفي مجال الإنتاج الحيواني فإن الاعتماد الرئيس أيضاً في جميع عوامل الإنتاج يقع على السوق الإسرائيلي ، مما يجعل - بالإضافة إلى انحسار المزاعي - هذا الإنتاج في الغالب غير مجد ، بالموازنة مع الإنتاج الحيواني الإسرائيلي الذي يكتسح الأسواق الفلسطينية . ومجمل هذه الظروف تعرض الميزان الغذائي والأمن الغذائي الفلسطيني برمته للخطر .

الصناعة : يعد القطاع الصناعي من أكثر القطاعات التي تضررت من الاحتلال ، فقد عانى من التدهور والكساد لسنوات طوال ، وذلك بسبب سياسات الاحتلال المعادية للصناعة الفلسطينية ، والتي ترتب عليها ضعف شديد في قدرته التنافسية أمام السلع الإسرائيلية ، وبالتالي في قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير إلى الخارج . وعليه ، فلم تجد الصناعة ازدهاراً سوى الصناعات التعاقدية من الباطن مع السوق الإسرائيلي الناجمة عن رخص اليد العاملة الفلسطينية ، والتي تعرضت بعد اتفاق السلام الأردني- الإسرائيلي لنكسة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد بُرِزَتْ ، نتيجةً لتصميم بعض رجال الأعمال الفلسطينيين على الصمود والإبداع ، بعض المبادرات الصناعية الناجحة التي من الممكن أن تشكل نواة لصناعة وطنية رائدة ، خصوصاً إذا ما تحرر هذا القطاع من السياسات التحizية الإسرائيلية وفتحت الأسواق الخارجية أمامه لاستيراد المواد الخام والتصدير بحرية .

الإنشاءات : على الرغم من أن الاستثمارات في هذا القطاع قد ارتفعت نسبياً في أثناء سنوات الاحتلال ، لأن بناء البيوت كان أحد المجالات المفتوحة أمام الاستثمار ، إلا أن التشويهات الكبيرة في السوق جعلت من ذلك التوسيع توسيعاً غير كفء . ولهذا ، فهناك مشكلة حقيقية في السكن ؛ فمتوسط ما يسكن في غرفة واحدة يزيد عن ثلاثة أشخاص ، كما أن التقديرات تشير إلى أن نصف بيوت اللاجئين في المخيمات غير صالحة للسكن (النقيب ، ٢٠٠٤) .

الخدمات : يعتبر قطاع الخدمات اكبر مشغل في فلسطين حاليا ، كما يعتبر ، بحكم الموقع الجغرافي لفلسطين والمكانة الدينية والتاريخية التي تميز بها ، من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على النطور المستقبلي . ولقد شهد هذا القطاع في عهد السلطة الوطنية نموا ملحوظا ، خصوصا في المجالات البنكية والتأمينية والسياحية ، غير أن الانتفاضة التي ابتدأت في أيلول ٢٠٠٠ قد ألحقت به ضربات قاسمة .

٤) القدرة الراهنة للبنية التحتية^{١٢} :

البنية التحتية الاقتصادية

زادت الاستثمارات في البنية التحتية بشكل ملحوظ في عهد السلطة الفلسطينية ، وذلك بتمويل رئيس من الدول المانحة ، إذ بلغ ما انفق على تطوير خدمات البنية التحتية حتى عام ٢٠٠١ حوالي ٤٩٨ مليون دولار ، أي ما يعادل ١٠٪ من المسحوبات الحكومية . إضافة إلى ذلك فقد صرف على تطوير البنية الاجتماعية ٢٧١ مليون دولار ، وعلى البناء المؤسسي ١١٣ مليون دولار ، أي أن مجموع ما انفق على البنية التحتية بشقيها المادي والاجتماعي بلغ ٨٨٢ مليون دولار ، أي ما نسبته ٢٦٪ من إجمالي المسحوبات . بالرغم من ذلك ، وبالرغم من ارتفاع معدل الاستثمار السنوي في البنية التحتية إلى حوالي أربعة أضعاف مقارنة بعام ١٩٩٤ إلا أن تلك الاستثمارات لم تصل إلى المعدلات التي بلغتها في الدول المجاورة ، سواء في خدمات الكهرباء أم الماء أم الاتصالات أم الطرق ، في حين أن تكلفتها في فلسطين كانت هي الأعلى بحكم استيراد معظم متطلباتها من إسرائيل .

لكن الأهم من كل ذلك ، أن معظم عناصر البنية التحتية التي تم بناؤها في عهد السلطة قد تم تدميره كليا أو جزئيا من قبل إسرائيل خلال عدوانها الذي بدأ في أيلول ٢٠٠٠ . ومن الجدير ذكره ، أن السلطة الفلسطينية قد سعت إلى خصخصة قطاع البنية التحتية ، بل جات في بعض الحالات إلى تشجيع القطاع الخاص إلى اخذ المبادرة والاستثمار في هذا المجال ، وأسهمت في تأسيس بعض مشاريع المناطق الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

الطرق والمواصلات : بالرغم من جهود إسرائيل إلى توسيع شبكة الطرق لمستوطناتها في المناطق الفلسطينية ، وتهميشهما وتعطيلها لشبكة الطرق الفلسطينية ، إلا أن استثمارات - هذه الأخيرة زادت بـ ٢٢٦٪ في نهاية سنة ١٩٩٩ موازنة سنة ١٩٩٧ . وقد تمت تغطية معظم تكاليفها من الدول المانحة ، التي أنفقت ما مقداره ١٣٨,٨ مليون دولار حتى نهاية سنة ٢٠٠٠ ، وهو ما يساوي ١٦٪ فقط من المبلغ المقدر من البنك الدولي لتطوير هذا القطاع ، وذلك لتعذر تنفيذ بعض المشاريع بسبب عدم موافقة سلطات الاحتلال عليها

^{١٢} الأرقام الواردة في هذا البند مقتبسة أو مشتقة من (مكحول، الاستثمار والبنية الاستثمارية، ٢٠٠٢) ما لم يشر لغير ذلك .

أو بسبب عدم تقييد بعض الدول المانحة بالتزاماتها . وقد تعرضت العديد من الطرق التي تم إنشاؤها إلى تخريب منظم من جيش الاحتلال . كما أن باقي الطرق التي كانت بحاجة إلى صيانة خلال السنوات الثلاث الفاصلة ظلت محرومة منها ، وأضطر المواطنون إلى سلوك طرق زراعية وترابية طويلة ووعرة لتجنب حواجز الاحتلال . لذا ، فمن الضروري عند قيام الدولة ، أو فور توفر الإمكانية لذلك ، أن يتم استكمال المشاريع التي لم تنفذ ، وإصلاح الأضرار التي حدثت في شبكة الطرق القائمة ، وإعادة هيكلة شبكة المواصلات الفلسطينية مع ما يستجد من تجمعات سكنية وذلك لتحقيق عملية الاستيعاب بما يخدم مواهمتها مع ربط شبكة الطرق الالتفافية عند إخلاء المستوطنات أو أي جزء منها .

الاتصالات : تمكن شركة الاتصالات الفلسطينية التي حازت على امتياز عشر سنوات للهاتف العادي وخمس سنوات للهاتف المتنقل ، من مضاعفة اشتراكات الهاتف في المناطق الفلسطينية بمرتين وربع في الفترة بين عامي ١٩٩٧ ونهاية ٢٠٠٠ . كما تمكن من إيصال خدمة الهاتف إلى ما يزيد عن ٩٦٪ من المواطنين ، هذا عدا عن الهاتف العمومي الذي تم نشره في أنحاء الضفة والقطاع كافة .

الكهرباء : وصلت نسبة السكان المزودين بالطاقة الكهربائية حوالي ٩٩٪ ، مع زيادة في استهلاك تلك الطاقة بنسبة ٦٠٪ بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ . وجدير بالذكر ؛ أن معظم هذه الطاقة مستوردة من إسرائيل وهي تتعرض للقطع بين الفينة والأخرى ، كما أن أسعارها هي الأعلى في دول المنطقة إذ تتقاضى إسرائيل أرباحاً عالية مقابل تزويد الفلسطينيين بها . ويعود جزء من أسباب عدم قدرة السلطة على ضمان الاعتماد الذاتي على الطاقة إلى أن الدول المانحة لم تقدم سوى ١١,٥٪ من المبلغ المقدر لتطوير مصادر الطاقة الكهربائية في المناطق الفلسطينية . وفي حين تم إنشاء شركة كهرباء في قطاع غزة ، إلا أن مشروع شركة للكهرباء في الضفة الغربية لم ير النور بعد .

المياه والصرف الصحي : حتى بداية الانتفاضة في عام ٢٠٠٠ لم تصل خدمات المياه إلى حوالي ٤٠٪ من التجمعات السكانية الفلسطينية ، ولم يزد معدل استهلاك الفرد من المياه عن ٤ لتر يومياً ، وهو ما يعادل ثلث المعدل المسموح به من منظمة الصحة العالمية . ويعود سبب ذلك إلى سيطرة إسرائيل على موارد المياه في الضفة الغربية ورفضها ترخيص معظم مشاريع تطوير المياه الفلسطينية . وجدير بالذكر أن معظم المياه التي يستهلكها الفلسطينيون يعاد تصديرها لهم من مياه الضفة الغربية من خلال شركة "موکوروت" الإسرائيلية .

أما بخصوص شبكة الصرف الصحي ، فإن أقل من ٤٠٪ من الأسر الفلسطينية فقط كانت موصولة بها بعد أن قامت الدول المانحة بصرف حوالي ٥٠٠ مليون دولار لتطويرها . وحسب تقديرات البنك الدولي ، فإنها ما زالت بحاجة إلى ما يقارب نفس المبلغ لاستكمالها . إلا أن هذه الشبكة ما زالت تعاني من حالات التسريب وانعدام المصبات المناسبة ومحطات التنقية التي تحتاج إليها .

ولا شك أن إقامة عملية الاستيعاب يفرض إجراء تحسين جوهري على شبكة المياه الفلسطينية بما يسمح ليس فقط بتوفير الاحتياجات المائة للعائدين، بل ويسمح برفع معدلات الاستهلاك الحالية، ويجعلها بمستوى المعدلات الدولية. كما لابد من تطوير شبكة الصرف الصحي لترتبط التجمعات السكنية كافة بما يسد الفجوة القائمة حالياً ويلبي الاحتياجات التي تفرضها عملية الاستيعاب.

البنية التحتية الاجتماعية

التوظيف: بالرغم من الجهد الحثيثة التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية لتحسين القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني من خلال مجموعة من السياسات التشغيلية والاقتصادية الكلية ومن خلال كونها أكبر موظف في المناطق الفلسطينية، فقد ظلت تلك القدرة عاجزة عن استيعاب الزيادة السنوية على عرض القوة العاملة، إذ وصلت قدرته الاستيعابية في الضفة الغربية قبل بدء الأحداث الراهنة إلى ٦٢٪ فقط، منها ٨٥٪ في الضفة الغربية و٥٢٪ في قطاع غزة (مکحول، ٢٠٠١). ولا ينطبق ذلك على الأيدي العاملة غير الماهرة فقط بل انه يشمل كافة الوافدين لقوة العمل وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد. ونتيجة لذلك فقد كان على الفائض من قوة العمل إما الالتحاق بجيش العاطلين عن العمل أو الالتحاق بالعمل في سوق العمل الإسرائيلي ولو بالتهريب مع ما ينطوي عليه من مخاطر. ولقد تفاقم هذا الوضع كنتيجة لانتفاضة وتدحرج الأوضاع الاقتصادية بسببها، ووصلت معدلات البطالة إلى أقصى حدودها حيث يقدرها البعض بـ ٦٠-٧٠٪ في حين يقدر الجهاز المركزي للإحصاء وفقاً للمعايير الدولية بـ ٣٠٪. من هنا فإن حل مشكلة البطالة القائمة حالياً سيكون هو المهمة المركزية التي يفترض معالجتها لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق عملية الاستيعاب وتشغيل العائدين ودون إنجاز هذه المهمة يصبح الحديث عن موضوع الاستيعاب أمراً عبيشاً.

التعليم: يعتبر مستوى التعليم في المناطق الفلسطينية من أفضل مستويات التعليم في المنطقة، وقد بذلت السلطة الوطنية منذ قドومها جهوداً كبيرة لتطويره. لكن نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأقل في المنطقة، إذ أنها أقل بـ ١٥٪ عنها في تونس ومصر و٣٧٪ عنها في لبنان و٤١٪ عنها في الأردن و٥٩٪ عنها في إسرائيل. وقد انعكس ذلك على القدرة الاستيعابية لنظام التعليم في تلك المناطق، فقد بقي معدل الطلبة للمعلم الواحد لمختلف المراحل التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة الأعلى بين الدول المذكورة، فهو يزيد عنه في مصر بحوالي ١٨٪، وعنه في الأردن بـ ٣١٪، وعنه في تونس بحوالي ٧٧٪، وعنه في المدارس العربية في إسرائيل بـ ١١٧٪. وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل الطلبة للصف لمختلف المراحل، إذ أنه أعلى منه في تونس وإسرائيل بـ ١٥٪ (عبدالرازق، ٢٠٠٢). وهكذا، وتلبية لاحتياجات

التطور التقني والتنمية الاقتصادية ، وتلبية لشروط المنافسة الإقليمية حول مستويات التعليم وتأهيل الكوادر الفنية فإنه ينبغي الاهتمام برفع معدلات الاستثمار في الموارد البشرية ، إضافة إلى تلبية احتياجات الاستيعاب والتنمية العادلة .

الصحة : بالرغم من أن الفلسطينيين في الوقت الحاضر يصرفون ما يعادل ٧٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي على الخدمات الصحية ، وأن الإنفاق العام الجاري على الخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ كان حوالي \$٣٢ للفرد ، وهو أعلى بـ ١٨٪ منه في الأردن ، وأقل بـ ٤٢٪ منه في إسرائيل ، فقد ذهب جزءُ رئيسٌ من هذا الإنفاق على مصابي أحداث الانفاسة . ومع انه قد طرأ استقرار في الكفاية السريرية (معدل سرير لكل ١٠٠ مواطن) ، وارتفاع في عدد الأطباء (معدل طبيب لكل ١٠ آلاف مواطن) ، فإن ذلك يعود إلى الأولوية التي أعطتها السلطة الوطنية لهذا القطاع المهم ولاهتمام الدول المانحة بالصرف على هذا القطاع (عبد الرزاق ، ٢٠٠٢) .

ومع ذلك ، فان الوضع الصحي العام بحاجة إلى إعادة هيكلة ، وتحسين في الأداء تلبية لحاجات السكان . فهناك أربعة مصادر للخدمات الصحية : وزارة الصحة التي تقدم الخدمات الصحية الرئيسية عبر تسع مستشفيات ، وعشرات العيادات والمراكم الصحية في الضفة والقطاع ، وهناك وكالة الغوث (الأونروا) التي تقدم خدمات صحية رئيسة للاجئين ، ثم هناك المؤسسات غير الحكومية التي تدير مستوصفات صحية في المناطق الريفية ، وهناك القطاع الخاص الذي يستعمل على عيادات الأطباء الخاصة وعلى مستشفيات تدار من شركات هدفها الربح . ومن المعروف أن الخدمات الصحية العامة للمصادر الثلاث الأولى غير كافية ، كما أن المصدر الأخير يقدم خدمات بأسعار مرتفعة ؛ وذلك لأن مؤسسياته تقدم خدمات لأعداد قليلة نسبياً وعليها تكاليف عالية وغير قادرة على الاستفادة من وفرة الحجوم .

ب. القدرات الدولية المتوفرة من خلال خدمات وكالة الغوث (الأنروا) والمنظمات الدولية الأخرى

لقد قمنا أعلاه باستعراض القدرات الفلسطينية المتوفرة حالياً للتنمية ، والمفترض أن تضطلع بعها استيعاب اللاجئين مستقبلاً ، لكن من المهم استعراض القدرات والبنيان الدولية التي تضطلع حالياً بتقديم الخدمات للاجئين لعرفة حجم ، ونوعية تلك الخدمات ، وذلك لتحديد سبل الاستعاضة عنها في المستقبل . الأونروا هي وكالة الأمم المتحدة المعنية مباشرة برعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين ، إذ تقوم بخدمة اللاجئين الفلسطينيين في مناطق تواجدهم الرئيسية (منطقة ولاتها: الضفة الغربية وقطاع غزة ، والأردن ، وسوريا ، ولبنان) . وفي نفس الوقت تسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR) إلى تقديم خدماتها لأولئك اللاجئين الذين يقيمون خارج منطقة ولاته

الأونروا. وهناك تعاون بين الأونروا والمعوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في المساعدة في حل المشكلات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون خارج منطقة ولاية الأونروا.

تقدم وكالات الأمم المتحدة الأخرى مساعدات للاجئين الفلسطينيين، سواءً عبر الأونروا أو عبر السلطات المحلية، أو الوكالات التنفيذية التابعة لها. فلدي الأونروا اتفاقيات معونة فنية مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) اللتين تقدان الوكالة بكتاب الموظفين لبرامجها التعليمية والصحية على التوالي. علاوة على ذلك، فإن معظم الموظفين الدوليين بالوكالة يتلقون مستحقاتهم مباشرةً من المقر الرئيس للأمم المتحدة بنيويورك. وتتلقي الأونروا كذلك الإمدادات الطبية من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) وغيرهما من الوكالات الدولية المتخصصة بتقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين. وبالإضافة إلى الوكالات الدولية، هناك العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأجنبية التي تقدم العون للاجئين الفلسطينيين في مجالات الحياة المختلفة.

وبما أن الخدمات الأساسية المقدمة لهؤلاء اللاجئين تبقى هي خدمات وكالة الغوث (الأونروا)، لذا فإننا سنركز عليها. توفر الأونروا خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين المستحقين من بين أربعة مليون لاجئ فلسطيني مسجل لديها. ويعيش حوالي ثلث إجمالي اللاجئين تقريباً في ٥٩ مخيماً معترفاً به. وتتمرّكز خدمات الأونروا داخل هذه المخيمات، أو بالقرب منها إذ تتوارد مجموعات كبيرة من تجمعات اللاجئين. وعلى النقيض من منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل من خلال السلطات المحلية والوكالات التابعة لها، تقدم الأونروا خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين مباشرةً؛ فهي تخطط، وتنفذ نشاطاتها ومشروعاتها الخاصة، كما تنشئ المنشآت كالمدارس والعيادات وتديرها. وتقوم الوكالة حالياً بتشغيل ما يربو على ٩٠٠ منشأة يعمل بها حوالي ٢٣,٥٠٠ موظف في جميع مواقع عملياتها الميدانية. ولأن خدمات الأونروا، كالتعليم والرعاية الصحية، من نوع الخدمات التي يقدمها القطاع العام عادةً، فإنها تتعاون تعاوناً وثيقاً مع السلطات الحكومية في مناطق عملياتها، إذ تقدم هذه السلطات بعض الخدمات للاجئين الفلسطينيين.^{١٣} ولإعطاء صورة عامة عن نشاطات الأونروا وبرامجه، نورد فيما يلي ميزانيتها، ثم نستعرض أهم تلك الأنشطة:

^{١٣} البيانات الوردة هنا عن نشاطات الأونروا مستقاة من www.unrwa.org

جدول رقم (٢٣) : ميزانية الأونروا الاعتيادية لعام ٢٠٠٢

نقوص الصرف بين المقر والقليع	الميزانية الفعلية		الميزانية المقررة		البرنامج
	نسبة منوبة	دولار أمريكي	نسبة منوبة	دولار أمريكي	
-١,٩	-٣,١٩٨,٠٣١	٥٩,٧	١٢٥,٤٥٣,٠٣١	٥٢,٨	١٢٦,٢٥٥,٠٠٠
١١,٣	٦,٦٥٤,٨٣٤	١٧,٨	٥٢,٢٥٦,١٦٦	١٨,١	٥٨,٩١١,٠٠
١٧,٣	٥,٨٢٩,٣٠٩	٩,٥	٢٧,٨٠٠,٦٩١	١٠,٣	٣٣,٦٣٠,٠٠٠
٣٧,٦	٢٣,٠٦٩,٧٠١	١٣,٠	٣٨,٣٥٢,٢٩٩	١٨,٨	٦١,٤٢٢,٠٠٠
٩,٩	٣٢,٣٥٥,٨١٣	١٠٠,٠	٢٩٣,٨٦٢,١٨٢	١٠٠,٠	٣٢٦,٢١٨,٠٠٠
				المجموع	

المصدر : www.unrwa.org

١. التعليم

يتضح من الجدول رقم ٢٣ أعلاه، أن التعليم يستأثر بمنصب الأسد من بين أنشطة الأونروا؛ فهو يستقطع نصف ميزانيتها الاعتيادية وثلثي موظفيها. وفي العام الدراسي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ، وفرت الأونروا التعليم الأساسي المجاني لـ ٤٨٦,٠٢٦ لاجئاً فلسطينياً شاباً في ٦٣٩ مدرسة ابتدائية وإعدادية في مناطق عملياتها الميدانية، وفي خمس مدارس ثانوية في لبنان. وتزود الأونروا ثمانية مراكز تدريب حرفى وفني، أي حوالي ٤٨٩١ مقعداً للاجئين الشباب، بمهارات يحتاجها السوق. كما يضمن برنامج تدريب المعلمين توفير ما يكفي من المعلمين المؤهلين، لتلبية حاجات مدارس الوكالة. كما اشتمل برنامج تدريب المعلمين الجامعي في الأردن ولبنان والضفة الغربية على ١٦٨٠ متدربياً على رأس الخدمة وقبل الالتحاق بالخدمة في عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ، مع توفير تدريب إضافي على رأس الخدمة لـ ٦٤٨ معلماً من معلمي الأونروا. ومن أجل التوسيع في فرص التعليم العالي لشباب اللاجئين، عملت (الأونروا) على توفير منح للدراسة الجامعية لحوالي ١٩٧ طالباً سنوياً، غير أن نقص الموارد قد عطل هذا البرنامج مؤخراً.

٢. الصحة

تقدّم الأونروا الرعاية الصحية الأساسية للاجئين المسجلين من خلال شبكة من ١٢٢ عيادة خارجية استقبلت ٩ ملايين مريض في عام ٢٠٠٢ . تشمل الخدمات المقدمة الرعاية الطبية الخارجية، ومنع الأمراض، والسيطرة عليها، وصحة الأمهات والأطفال، وإرشادات تنظيم الأسرة، والتعليم الصحي. كما تقدم الأونروا أيضاً الرعاية الثانوية، لاسيما حالات الطوارئ وإنقاذ الحياة، من خلال الاتفاقيات التعاقدية مع المستشفيات غير الحكومية والخاصة، أو من خلال تسديد جزء من تكاليف العلاج. و تقوم الوكالة

بتشغيل مستشفى يتسع لـ ٤٣ سريراً في قلقلية بالضفة الغربية. وتشتمل خدمات الصحة البيئية لساكني المخيمات البالغ عددهم ١,٢ مليون لاجئ، التخلص من مياه المجاري، وإدارة مياه الأعاصير الرائدة، وتوفير مياه الشرب الآمنة، وجمع الفضلات والتخلص منها، ومكافحة الحشرات والقوارض.

٣. الإغاثة والخدمات الاجتماعية

تدعم الأونروا أسر اللاجئين الفلسطينيين العاجزة عن تلبية حاجاتها الأساسية، وتساعد في تطوير الاعتماد على الذات في مجتمع اللاجئين من خلال التنمية الاجتماعية للمجتمع، إذ توفر المعونة المادية والمالية المباشرة، بما في ذلك الغذاء للأسر التي تعاني من صعوبات خاصة، وتلك الأسر التي تفتقر إلى الذكر البالغ القادر طبياً على إدرار الدخل، ولديها وسائل معروفة أخرى للدعم المالي الكافي لتغطية حاجات الغذاء، والمأوى، والجاجات الرئيسة الأخرى. ويتلقي المعونة تحت هذا البرنامج حوالي ٢٢٥,١٥٦ شخصاً، أو ٥,٧٪ من جميع الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة. كما تقدم الأونروا الدعم الفني والمالي لـ ١٣٤ برنامجاً نسائياً ومركز تأهيل مجتمعي تدار محلياً وتتوفر سلسلة من الخدمات الاجتماعية لمجتمع اللاجئين.

٤. برامج القروض البسيطة والمؤسسات الصغيرة

أطلقت الأونروا هذا البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو (حزيران) عام ١٩٩١. وجاءت هذه المبادرة؛ استجابة للظروف الاقتصادية، المتدهورة والتي اتسمت بارتفاع البطالة، وانتشار الفقر في أعقاب اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وحرب الخليج. هدف هذا البرنامج، بالدرجة الأولى، إلى توفير الفرص الوظيفية، والمدرة للدخل لللاجئين والمقيمين الفلسطينيين من خلال التوسع في تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة عن طريق تقديم القروض لرأس المال الفعال، وصناديق الاستثمار بأسعار فائدة تجارية. وبعد عام ١٩٩٣، كثف البرنامج أنشطته لساندة عملية السلام من خلال برنامج تنفيذ السلام التابع للأونروا. وخلال الانتفاضة الثانية واصل البرنامج عمله للمساعدة في تخفيف الأضرار الاقتصادية الجسيمة للأحداث، خصوصاً تفاقم البطالة والفقر. وقد بلغ إجمالي القروض المقدمة من خلال هذا البرنامج منذ مايو / أيار ٢٠٠٢ ما يربو قليلاً على ٦٠,٩٩ مليون دولار أمريكي، وساندت ٥٠٢٨٢ مشروعًا صناعياً وخدمياً وتجارياً.

٥. المعونة العاجلة

وفرت الأونروا المساعدة العاجلة للاجئين الفلسطينيين وجيئنهم ، مرات عديدة خلال ٥٠ عاماً من العمل ، وخصوصاً في أثناء الصراع المدمر المطول في لبنان ، وأثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، وخلال الانتفاضة الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣ في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومنذ سبتمبر / أيلول عام ٢٠٠٠ ؛ إذ قامت الوكالة بتقديم المساعدة لإيواء متضرري الأحداث الطارئة وتقديم الغذاء والدواء لهم .

٦. البرامج والمشاريع الخاصة

تقوم الأونروا كذلك بتنفيذ مشروعات وبرامج خاصة ، استجابة لحاجات محددة ، أو دعماً لعمليات التطوير السياسي والاقتصادي الاجتماعي الواسعة . تنفذ الأونروا ، بصورة مستمرة مشروعات خاصة بهدف تطوير البنية التحتية للوكالة ومخيمات اللاجئين ، أو أنشطة خاصة في إطار برامج الأونروا الاعتيادية . ويتضمن ذلك مشروع اعمار مخيم النيرب الجديد في سوريا ، ونقل اللاجئين مؤخراً من مخيم كندا إلى مشروع الإسكان الجديد في تل السلطان في رفح جنوب غزة . كما جرى بين أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٣ وديسمبر / كانون أول ١٩٩٩ ، تنفيذ مشروعات عديدة ، بوجب برنامج تنفيذ السلام الذي تم طرحة في أعقاب توقيع إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني عام ١٩٩٣ . وقد تلقت الوكالة ، حتى يونيو / حزيران ٢٠٠١ ، ما يربو على ٢٨٠,٥ مليون دولار أمريكي في شكل إسهامات وتعهدات إلى ٥٧١ مشروع . ويعتبر مستشفى غزة الأوروبي من أهم مبادرات الأونروا مع الاتحاد الأوروبي للإسهام في تطوير البنية التحتية الصحية الفلسطينية ، إذ استكمل إنشاء مبنى المستشفى المشتمل على ٢٣٢ سريراً بالقرب من مدينة خان يونس في قطاع غزة عام ١٩٩٦ ، وسلمته السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٩ ، وافتتحت فيه عيادات خارجية جديدة في يوليو / تموز عام ٢٠٠٠ .

يتضح مما تقدم الدور الكبير الذي تطلع فيه الأونروا في رعاية اللاجئين الفلسطينيين وتلبية احتياجات معيشتهم الأساسية من خدمات ومساعدات مختلفة . وإذا كنا سنأتي ، في الفصل الثالث ، على الخيارات التي نقترحها للتعامل مع مستقبل وكالة الغوث ، فإننا لا بد أن نشير هنا إلى أن عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية ، وبقاء من يرغب بالاندماج فيها من المقيمين منهم في الضفة والقطاع ، يعني تحول مهمة توفير الخدمات إليهم فيها إلى سلطات تلك الدولة . فعلى الأغلب ، أن تحل الأونروا ، وتؤول ملاكيها وممتلكاتها كافة في الضفة والقطاع لإدارة تلك السلطات . من ناحية أخرى ، ينبغي الانتباه إلى أن الأونروا كانت تقدم الخدمات الأساسية وفق الامكانيات المتاحة لها ، وليس ضمن المستويات والمعايير المثلية ، ولا حتى تلك السائد في باقي التجمعات الفلسطينية خارج المخيمات . وعليه ، ينبغي على تلك السلطات التحضير ، ليس فقط للحلول مكان الوكالة ، بل ولمساعدة مستوى الخدمات التي تقدمها .

جـ. الموارد الذاتية المحتملة للاستيعاب

لاشك أن تنفيذ عمليتي استيعاب العائدين ودمج اللاجئين الباقيين في الدولة الفلسطينية سوف يحتاج إلى موارد بشرية ومادية جمة. سنجاول فيما يلي، رصد الموارد المتاحة والمتوقع الحصول عليها، بهدف المقارنة بين تلك الموارد والاحتياجات المطلوب توفيرها لتنفيذ تلك العمليتين من حيث مدى كفايتها، وبالتالي تحديد مدى إمكانية تحقيقهما.

١) الموارد البشرية بما فيها مهارات العائدين

الموارد البشرية: سبق وشرنا، إلى أن هناك ما يقارب ثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني، حوالي نصفهم من اللاجئين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة حالياً، منهم ٤٧٪ بعمر أقل من ١٥ عاماً، ونسبة الجنس بينهم طبيعية (الذكر أكثر قليلاً من الإناث). ووفقاً لأقل التقديرات فإن هذا العدد سيزيد بحوالي النصف حتى العام ٢٠١٥. وسيكون ما يقارب نصف هؤلاء مستهدفون من عملية الاستيعاب والدمج، وأما الباقيون، فإن لم يشاركا فيها فيتوقع أن يتأثروا بها في نواحي مختلفة من حياتهم. وتشير البيانات أعلاه، إلى الطاقات الكامنة والواعدة في المجتمع الفلسطيني، وهي طاقات إذا ما تم استغلالها بشكل فعال فسوف تعطي قوة دفع كبيرة للتنمية الاقتصادية ولإنجاز متطلبات الاستيعاب. ومن ناحية أخرى تشير تلك الطاقات إلى إمكانية اتساع الفجوة بين العرض والطلب في القوة العاملة، نتيجة دخول المزيد من القوة العاملة الشابة إلى سوق العمل، وتعاظم المشاركة النسائية فيه. من هنا، فإن تطوير سوق العمل، وإعادة هيكلته، ينبغي أن يأخذ بالاعتبار الاحتياجات الآنية، وأن يهتم بمتطلباته التوسعية.

الموارد البشرية للعائدين: كما أشرنا أعلاه، فإنه من المتوقع – وفقاً لاستطلاعات الرأي – عودة مليون وربع المليون فلسطيني من الشتات على مدار السنوات العشرة التي ستلي قيام الدولة الفلسطينية. ويلاحظ من نتائج استطلاعات الرأي تلك ارتفاع نسبة الإعالة لدى العائدين المحتملين من الأردن، إذ أن نسبة من سيكونون منهم خارج قوة العمل تبلغ حوالي الثلثين. وفي حين ستبلغ نسبة العاملين بأجر للعائدين من لبنان، وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي، حوالي الثلث، ستبلغ تلك النسبة للعائدين من الأردن حوالي السدس فقط. وفي حين ستبلغ نسبة العاملين لحسابهم بين العائدين من الأردن حوالي الخامس، ستكون تلك النسبة بين نظرائهم من لبنان حوالي الشمن فقط. يشير هذا إلى أن العائدين من الأردن سيكونون أكثر اعتماداً على أنفسهم في إدارة مصالحهم الاقتصادية، في حين سيكون العائدون من لبنان أكثر تعويلاً على توفير فرص العمل لهم. ويعزز ذلك الاستنتاج أن مستوى التعليم لدى العائدين المحتملين من الأردن أعلى منه لدى العائدين المحتملين في لبنان.

ومن الممكن استغلال هذه الموارد بصورة أنيع حال قيام دولة مستقلة واستخدام سياسات توظيف واستثمار أكثر ملاءمة . كما لا بد من الانتباه إلى أن الزيادة الطبيعية للسكان المقيمين حاليا ، ووقف الهجرة إلى الخارج ، إضافة إلى العودة بالوتيرة المشار إليها ، ستضاعف عدد السكان مع نهاية عام ٢٠١٥ ، مما يعني مضاعفة القوة العاملة وما يتربّ عليه من مضاعفة الاحتياجات للاستثمار ونهوض في النشاط الاقتصادي .

٢) التشكيلات الحالية للأسر (توحد الأسر) :

وفقا لاستطلاعات الرأي التي قام بها المركز ، فإن أكثر من نصف اللاجئين في الأردن لديهم ارتباط اسري مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولا يشمل هذا النازحين من هاتين المقطفين ، في حين تصل نسبة من لهم قرابة في الضفة الغربية والقطاع من لاجئي لبنان إلى الربع . ورغم أن هذه النسبة أقل منها في الأردن ، فهي نسبة عالية إذا ما قورنت بكل النسب السابقة التي نشرت حول هذا المؤشر ، ومقارنة بالبعد الجغرافي للبنان عن هاتين المقطفين . وبالمقابل ، فإن نسبة من لديهم ارتباط اسري مع الفلسطينيين القاطنين في إسرائيل ، تبلغ ٢٥٪ من اللاجئين في الأردن ، و٤٠٪ في لبنان . وهذه النتائج غالباً ما تكون قد أدت دوراً في قرار عودة كثير من اللاجئين ، وجهته ، كما أسلفنا . كذلك فإنها تشير إلى مدى الترابط والتعاون الذي يتوقع قيامه بين العائدين إلى الدولة ، وخصوصاً من الأردن ، والمواطنين المقيمين عليها . ويتوقع أن يساعد هذا في إعادة توحيد الأسر ، وإن يسهم في توفير مقومات العودة للراغبين فيها وتقديم المساعدة لهم في السكن والعمل والإقامة . ومن المتوقع أن يشكل هذا بيئه مناسبة ، خصوصاً للرياديين القادمين من الأردن للاستثمار في مهنتهم ومجالات تخصصهم .

يساعد هذا المؤشر في تحديد نطع العودة وطبيعتها ؛ إذ يعزز القناعة في أن الشكل الرئيس للعودة سيكون الشكل الحر والمبني عن الأماكنات الذاتية ، وتحديداً للعودة الوافدة من الأردن . أما العودة من لبنان فسوف تعتمد ، بالأساس ، على الاستيعاب المحفز . ومن المتوقع أن تؤدي الشبكات العائلية دوراً مسانداً للعملية العودة ، خصوصاً بالنسبة للرياديين من العائدين . وللتوضيح ، فإن الريادية الثانية ترتبط ، بوجه أساسي ، بالطريقة التي يقوم بها رجل الأعمال بالاستفادة (أو الضرر) من رأس المال الاجتماعي الذي تقدمه له الجالية ، والتي تؤدي إلى نجاح (أو عدم نجاح) أعماله . والمقصود هنا رأس المال الاجتماعي الذي يرتكز عليه التفاعل الاجتماعي المتضمن للمعلومات التي تقدمها الجالية ، أو المساعدة المالية لبدء أعماله وتطويرها (حنفي ، ٢٠٠٤) .

ومع ذلك ، تنبغي الإشارة إلى أنه ليس ضروريًا أن تلعب الشبكات العائلية دوراً ايجابياً بالنسبة للعودة ، أو أن ريادة العائدين لا تقوم إلا عليها فقط ؛ فهناك ، بالإضافة إليها ،

الريادة الفردية التي أثبتت نجاحها وقوتها في كثير من الحالات، إذ إن استخدام الشبكات العائلية في مشاركة اقتصاد الشتات لاقتصاديات الأراضي الفلسطينية له أهمية خاصة، وهو ليس مجرد بدهية، فقد استخدمت، على سبيل المثال، الريادة الفردية كثيرةً لدى الفلسطينيين في كندا، وكان ذلك أنجع طريقة للنجاح (حنفي، ٢٠٠٤).

وهذا لا يقتصر على خصوصية لوضع في المناطق الفلسطينية وذلك نتيجةً لأنّ ظروف الضغط التي عاشهها الفلسطينيون تحت الاحتلال، ولعمق تأثير الشبكات العائلية على الريادة الاقتصادية في حال العودة، اعتماداً على ما حصل سابقاً. فالطبيعة القروية للأهل الضفة الغربية وغزة، كما يقول حنفي (حنفي، ٢٠٠٤)، ساعدت على الترابط والتعاضد. ولا بد من القول أن الريادة الثانية تزيد وتنقص بحسب الظروف التي تحيط بها، وخاصة الظروف السياسية. ففي الظروف الصعبة التي يفرضها الاحتلال، وصعوبة التنقل بسبب الحاجة للفيزا، يتحول رجل الأعمال -الفرد إلى رجل أعمال- عائلة، فيعمل كوحدة مع إخوته أو أقاربه متعدياً بذلك هذه العوائق. ويكون لهذا التحول ميزاته الإيجابية حكماً في هذه الظروف، ولكن ليس من دون تأثيرات جانبية قد تكون سلبية على المدى البعيد. ويظهر حنفي اعتماداً على دراسات ميدانية أهمية الأدوار النموذجية (بعنوان وجود رواد ناجحين) في الشبكات الاجتماعية، وخاصة العائلية منها، إذ أثبتت نتائج تلك الدراسات أن من عمل على فتح أعمال صغيرة أو كبيرة قد تأثر من أقارب له لهم أعمال ناجحة. ويشير هذا الاستنتاج إلى أن من الممكن أن تلعب العلاقات والروابط العائلية دوراً مهماً في تحقيق عملية الاستيعاب من خلال المشاريع الريادية العائلية وإمكانية الاستفادة من التجارب الناجحة القائمة، وهذا ما على الدولة العتيقة تشجيع قيامه.

د. الموارد الخارجية المحتملة للاستيعاب

١) برامج إعادة التأهيل الدولية

إن تحقيق السلام الدائم والتسوية النهائية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني تفترض دوراً فاعلاً للمجموعة الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات المنفرعة عنها، لإعمار فلسطين وإرساء الأسس المتينة لاقتصاد ناجح للدولة الفلسطينية المستقلة، إذ دون ذلك يصبح السلام مستحيلاً. وقد أثبتت تجربة الأعوام العشر الفائتة، والتي تلت توقيع اتفاق أوسلو أن تقاعس الدول المانحة عن تقديم التزاماتها تجاه عملية السلام لم يسهم في استقرار الوضع في المنطقة بل ساعد على تأزمه. إن الالتزامات التي قدمتها الدول المانحة في حينه لم تكن سوى سدّ رمقي للكيان الفلسطيني الوليد، أما إذا ما قدر وقامت الدولة الفلسطينية، فلا شك أنّ احتياجاتها ستكون أكبر بكثير مما قدمته تلك الدول في الماضي. وينبغي التنويه هنا إلى أن المقصود هو المساعدات

التي يقدمها المانحون للمساعدة في بناء الدولة وليس التعويضات التي يستحقها اللاجئون عن ممتلكاتهم ومعاناتهم.

قام البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بدراسات حول الاستيعاب بهدف تقييم الاحتياجات المستقبلية للاجئين المحتمل عودتهم للإقامة بالدولة الفلسطينية وبناء عليه رسم البرامج والخطط المستقبلية للمباشرة بتنفيذها فور التوصل إلى حل مشكلة اللاجئين. ولا توجد اليوم أية برامج لتأهيل اللاجئين يجري تنفيذها في الضفة الغربية وقطاع غزة ولو لإعادة أعمار ما تدمر من المخيمات خلال الانتفاضة على الأقل. وفيالأردن يجري ، وبشكل صامت ، تفزيذ مشاريع لإعادة تأهيل مخيمات اللاجئين هناك بدعم من البنك الدولي . ويقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية لعدد محدود من المشاريع التنمية التي تستهدف تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين . أما جهود الأونروا منذ عقود لتطوير البنية التحتية لمخيمات اللاجئين فقد ظلت متواضعة بحكم ضعف مواردها . وتبدو الدراسات التي أشرنا إليها للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ، على أهميتها ، خطوة متواضعة في هذا السياق ، خصوصاً إذا ما أدركنا حجم المتطلبات التي تفرضها عمليات استيعاب اللاجئين ودمجهم ، والتي تناولنا بعض ملامحها .

٢) آلية التعويضات الإسرائيلية والدولية

يرفض الإسرائييلين تحمل المسئولية عن طرد الفلسطينيين من أراضيهم وممتلكاتهم والاعتراف بحقهم في العودة إليها . كما يرفضون مبدأ مسؤوليتهم عن دفع أي تعويضات للفلسطينيين عن تلك الممتلكات وعن المعاناة والظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني طوال العقود الستة الماضية ، ويطرحون استعدادهم ، ومن منطلق إنسانية فقط ، الإسهام في حل مشكلة اللاجئين وتعويضهم في إطار حل دولي . كما يطروحون مبدأ ربط التعويضات المستحقة لليهود الذين هاجروا ، أو هجروا ، من الدول العربية إلى إسرائيل بتعويضات اللاجئين الفلسطينيين ، بل ومساواتهما في بعض الأحيان ، على أن يتم تسوية المسؤولتين بالتوازي . على الرغم من ذلك كله فإن احتمالية حل مشكلة اللاجئين ، والتوصيل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية ، يبدو مستحيلا دون تسليم الإسرائييلين أولاً ، والمجتمع الدولي ثانياً ، بمبدأ التعويضات .

ومن جانب آخر ، فقد قام عدد من المؤسسات ، والخبراء الإسرائييلين والدوليين والأجانب والعرب والفلسطينيين ، بتقدير قيمة التعويضات المستحقة . وقد بنيت تلك التقديرات ، وفقاً لمنهجيات مختلفة ، لسنا هنا بصدده تناول مضمونها ، إن قيمة تلك التعويضات تراوحت ما بين ٤٠ و ٣٢٧ مليار دولار ،^{١٤} وفقاً لأسعار السنوات التي قمت فيها . وأيا

^{١٤} انظر مثلاً محاضرة عاطف قبرصي عن احتساب تعويضات اللاجئين التي ألقاها في مركز التحليل السياسي حول فلسطين في واشنطن في ٣/٨/٢٠٠١.

كان المبلغ الذي سيتم اعتماده، فإن التعويضات ستبقى مورداً رئيساً لتغطية نفقات استيعاب اللاجئين، سواء على الصعيد الفردي أم الحكومي، بعد المساعدات الخارجية. وليس واضحاً، حتى الآن، إلى أي مدى ستقوم إسرائيل بالتجاوب مع المطالبة الفلسطينية بالتعويض، كما أنه ليس من الواضح إلى أي مدى ستقوم الدول المانحة بتمويل التعويضات، أو جزء منها إذا أصرت إسرائيل على عدم دفعها. فقد أبدى أحد المراقبين الأميركيين، مثلاً، تحفظه وتشككه، منذ الآن، من إمكانية قيام بلاده بتمويل تلك التعويضات (زريفي، ٢٠٠٠)، ويدوّن أنه من المستحيل تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني دون دفع تلك التعويضات.

وايا كان الوضع، فإن استيعاب اللاجئين لن يكون ممكناً بدون تلك التعويضات. بل إن مدى النجاح في تلك العملية سيعتمد، طردياً، على حجم تلك التعويضات ومدى فعالية استخدامها. من هنا، فإن على الجانب الفلسطيني الإصرار على معالجة موضوعية ومنصفة لها وضمان آلية دفع مرتبطة بجدول زمني ملزم وإدارة فعالة لصندوقها.

٣) إخلاء المستوطنات اليهودية في الدولة الفلسطينية

تدرج بعض الأوساط الدولية والإسرائيلية المستوطنات اليهودية في المناطق الفلسطينية كأحد الخيارات لتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم ولاستيعابهم وإسكانهم في الدولة الفلسطينية، وهو أمر نوهت إليه الإدارة الأمريكية الحالية مرات عديدة. ومع عدم قانونية هذه المستوطنات وبنائها على أراضي الفلسطينيين بصورة غير شرعية، فإنه لا بد وأن يبيت في مصير تلك المستوطنات حين إخلائها: ماذا على الدولة الفلسطينية أن تفعل بهذه المستوطنات؟ وهل من الممكن أن تصبح هذه المستوطنات من الناحية الفنية والتخطيطية مأوى للاجئين ومكاناً مناسباً لاستيعابهم؟

إن سيناريوج استيعاب اللاجئين الفلسطينيين يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار عدد الوحدات السكنية الموجودة، إضافة إلى القدرة الاستيعابية لهذه المستوطنات التي يمكن توسيعها بعد إخلائها واستيعاب فلسطينيين فيها. فقد أصبحت المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة تشكل نسجاً حضرياً متربطاً ومستقلاً، وموازياً للنسيج الحضري الفلسطيني. ويقدر عدد الوحدات السكنية في تلك المستوطنات بأكثر من ١٠٤ ألف وحدة سكنية (بيت منفصل / فيلا / شقة)، بما في ذلك الموجودة في طور البناء والتشطيب، ويقطنها ما يقارب ٩٢ ألف أسرة، حوالي نصفهم في القدس الشرقية، من غير أن يشمل هذا النقطة الاستيطانية "غير الشرعية" من وجهة النظر الإسرائيلية (خماسي، ٢٠٠٤).

ورغم أن مساحة بناء المستوطنات حسب المخططات الهيكيلية تقل عن ٢٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنَّ المساحة التي تسيطر عليها بشكل مباشر تزيد عن ٤٥٪.

من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . ويسكن حوالي ٦٩٪ من المستوطنين في المستوطنات المدنية (معدل يفوق ٢٠٠٠٠ نسمة لكل منها) ، ولا يتعدى من يسكن منهم في المستوطنات الزراعية ، أو شبه الزراعية ، ١٠٪ من المستوطنين . وحسب المخططات المعدة والمقررة ، فإنه يمكن للمستوطنات الواقعة خارج حدود بلدية القدس كما تعرفها إسرائيل استيعاب حوالي نصف مليون شخص ، وقد أعدت البني التحتية فيها لاستيعاب هذا العدد حتى عام ٢٠٢٠ . لكن حوالي ٥٠٪ من الطاقة الاستيعابية لها ما زالت دون استغلال . ومع ذلك ، فإن مساحة المستوطنات لا زالت تتسع وبينها مناطق سكنية ومؤسسات وتحتاج فيها فرص تشغيل تمهدًا للاستيطان المستقبلي (خمايسى ، ٢٠٠٤) .

اعتماداً على دراسة تكاليف إخلاء مستوطنات الجولان المعدة لعام ٢٠٠٠ ، والتي قدرت بحوالي ٤,٥ مليار دولار لإخلاء ١٢ ألف مستوطن ، فإن إخلاء حوالي ٥٠ ألف مستوطن تقدر بحوالي ١٢ مليار دولار ، بما في ذلك التعويضات (خمايسى ، ٢٠٠٤) . وستشكل هذه المبالغ الباهظة التي تطالع إسرائيل بها تعويضات عبئاً كبيراً على الدولة الفلسطينية ، خصوصاً وأن تكاليف الاستيعاب ستكون عالية كذلك . ومن ناحية التخطيط الحضري والتنمية المجتمعية والاقتصادية ، فإن تقديرات من هذا النوع تدفع في اتجاه تطوير بدائل أخرى ، تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية الفلسطينية .

هل تناسب المستوطنات سكن اللاجئين؟

وفقاً لخمايسى ، فإن معدل كثافة السكن (معدل مساحة السكن للفرد) في المستوطنة يزيد عن ٣٠ متراً مربعاً . أما في المخيمات ، فإن معدل المساحة للفرد لا يتجاوز ١٠ أمتار مربعة فقط . نظرياً ، تجعل هذه الفجوة مطلب أي فرد في المخيمات بالانتقال إلى مساكن المستوطنات مطلباً طبيعياً ؛ لأنه يحسن ظرفية سكنه . ويلاحظ من الاستطلاعات أن حوالي ٧٠٪ أو أكثر من اللاجئين يجدون توزيع المساكن في المستوطنات مجاناً على اللاجئين وغيرهم من الفقراء . كما يؤيد حوالي ٤٤٪ من اللاجئين السكن في مستوطنات يتم إخلاؤها ، ويؤيد ٦٤٪ في الإسكان مساكن تقام في نطاقها ، مما يدلل استعداد اللاجئين للقبول بالمستوطنات كخيار لإسكانهم ، خصوصاً إذا ما تم حل الجانب القانوني والأخلاقي لذلك (خمايسى ، ٢٠٠٤) .

الفصل الثالث
مناقشة الخيارات السياسية للاستيعاب

بالإضافة إلى تحليل جانبي العرض والطلب، وبالاعتماد على نتائج الأوراق وورش العمل واستطلاعات رأي اللاجئين، ومراجعة ما توفر من المصادر السابقة، سنقوم فيما يلي بمناقشة أهم الأمور المتعلقة بعملية الاستيعاب وتحقيق الخيارات السياسية القابلة للتعامل معها، والتي نرى أن من المهم أن يأخذ المفاوضون بال المناسب منها عند التفاوض حول موضوع الاستيعاب، وأن يأخذ بها المخططون، عند التخطيط لعملية الاستيعاب، وأصحاب القرار عند تنفيذ خطة الاستيعاب في المستقبل.

(١) **الخيارات لقوية القدرات الفلسطينية في مجالات التخطيط الاستراتيجي والبنية التحتية والحكم**

أ. تهيئة الجوانب الإدارية والتنظيمية والمؤسسية لعملية الاستيعاب

يتضح، مما ذكر أعلاه في جانب العرض بخصوص هذه البنود، أنه رغم الإنجازات التي تحققت خلال عهد السلطة، فإن العديد من التغيرات والأخطاء لا تزال قائمة، وينبغي العمل على تجاوزها لتحقيق المهام الجسيمة التي تفرضها عمليات الاستيعاب والدمج لللأجئين في الدولة المستقلة. إن إزالة تلك التغيرات والأخطاء والعقبات تستدعي مراجعة شاملة لبرامج أجهزة السلطة وإنجازاتها، وتقييمًا كاملاً وتفصيليًّا لأدائها، ولمدى ملائمتها مع متطلبات المرحلة المقبلة، واستنباط المهام الضرورية لإعادة هيكلتها وتنظيمها وتطويرها، بما يخدم إنجاز المهام الجسيمة لعمليتي الإعمار والاستيعاب في الدولة الناشئة. غير أن إنجاز مثل هذه المراجعة والتقييم يستلزم دراسة متخصصة، لا يتسع له هذا التقرير، وليس من اختصاصه القيام به. لكن المراجعة الأولية لبعض نواحي إدارة عملية التنمية والحكم الوطني عموماً، تتيح الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات الأولية.

إن مهام التنمية والاستيعاب الجسيمة تستدعي تعاضد جميع الأطراف الفاعلة في مجالات التنمية وبناء أوسع شراكة ممكنة وترسيخها بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي. كما يجب بلورة آلية منتظمة ومؤسسة للتشاور فيما بين تلك القطاعات بقيادة وزارة التخطيط التي يجب إنطلاقة مسؤولية التخطيط الاستراتيجي إليها بشكل كامل، على أن تنسق مع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة لإعداد الخطط وصياغة السياسات التنموية ومتابعة تنفيذها. كما لا بد أن تتولى وزارة التخطيط تنسيق التخطيط القطاعي وتدعميه مع الوزارات والمؤسسات المعنية لضمان انسجامه مع التوجهات والخطط الشمولية عبر القطاعية. وفي هذا السياق، لا بد من تفعيل المجلس الاقتصادي على المستوى الوزاري، وتحديد الصالحيات والمهام لكل مؤسسة حكومية، والتنسيق فيما بينها بصورة فعالة في مجالات التخطيط، والتنفيذ والمتابعة. ومن المهم وجود قانون

يعرف مجال عمل جميع الأطراف الفاعلة في مجال التخطيط والتنمية ويحدد سلطات و اختصاصات وأدوار كل منها ويعرف العلاقات والروابط فيما بينها ويحدد الأشكال والأدوات التشاورية والتنسيقية الازمة، لتسهيل عملها (خليل نجم ، مقابلة مع الباحث).

وفيما يتعلق بالاستيعاب تحديداً، فإنه لا بد من إنشاء هيئة حكومية للاستيعاب تعنى بإعداد الدراسات والأبحاث وتنسيق الخطط والمشاريع بين الجهات المعنية، مثل دائرة المفاوضات واللاجئين وزارتي التخطيط والشؤون الخارجية . ومن الضروري إشراك بعض الهيئات الحكومية الأخرى ذات العلاقة فيها، وعلى رأسها وزارة الاقتصاد الوطني والحكم المحلي . وعلى صعيد الدراسات والأبحاث، ينبغي العمل على تحديث المخطط الإقليمي للضفة الغربية وقطاع غزة لكي يستوعب المستجدات القائمة، وإرفاقه بدراسات تخصصية للقضايا التفصيلية المتعلقة به . وفي مجال البنية التحتية، لا بد من العمل على إعمار ما تم تدميره خلال فترة الانتفاضة ، والعمل على استكمال بناء مصادر إنتاج الطاقة ، واستعادة السيطرة على مصادر المياه ، واستكمال شبكة الصرف الصحي . وعلى صعيد البنية الاجتماعية، ينبغي العمل على توفير فرص عمل ، من خلال إقامة مشاريع لتنمية المهنيين الصغار والشباب ودعمها . كما ينبغي التركيز على رفع مستوى الصرف على التعليم ، وإحداث تغيير جوهري فيه لصالح التعليم المهني والتكنولوجي ، وتلبية متطلبات السوق والتنمية ، وتخفيف الكثافة الصافية ، وزيادة نسبة المعلمين إلى الطلبة . كما يقترح العمل على خصخصة قطاع التعليم العالي تدريجياً.

وبالنسبة للحكم ، فلا بد من مراجعة مسيرة الإصلاح منذ تقرير تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية ، المعروف بتقرير روکار ، وتحديد العقبات أمامها لإزالتها ، والعمل على تفعيل تلك المسيرة ، ومسارعة الخطوات في المجالات السياسية والمالية والأمنية كافة . لا بد من تعزيز ديمقراطية الحكم ، وتعزيز مبدأ الشفافية ، والمكافحة ، والمساءلة ، ومحاربة التفرد ، والسلط ، والاحتكار ، وتقليل النفقات العامة وضبطها ، وتفعيل عمل المؤسسات والوظائف العامة ، وتعزيز الحريات الشخصية والسياسية وحمايتها .

إن هذه المهام لها أهمية كبيرة في توفير البيئة الملائمة للعودة . فمن الضروري أن يكون العائد مقتناً ، بل واثقاً ، بأنه ذاهب إلى بيئه نظيفة خالية من الفساد ، وفيها حكم نزيه يسهر على مصالح مواطنهم وراحتهم واستقرارهم ، ويضمن لهم العيش بكرامة ، بمستقبل مشرق لهم ولأبنائهم ، دون أن يكرروا مأساة اللجوء على أرض وطنهم .

ب. دور القطاعات المختلفة في عملية الاستيعاب

١) مهام القطاع العام

- تخطيط تأسيري من خلال وضع الخطط والبرامج والمشاريع للقيام بنشاطات محددة، تشمل المجالات المختلفة المتعلقة بعملية الاستيعاب، مثل الإسكان، والبنية التحتية، والتوظيف، والتعليم، والصحة، على أن تؤدي تلك الدراسات والوثائق دوراً إرشادياً، وليس بالضرورة أن تكون ملزمة للقطاع الخاص.
- إدارة عملية الاستيعاب من خلال الإشراف على تنظيم إجراءات العودة والدمج وتسهيلها، وإدارة استخدام الموارد المرصودة، لإنجاز عمليتي الاستيعاب والدمج.
- متابعة التنفيذ من خلال الرقابة على تنفيذ الخطط والمشاريع ضمن العطاءات الحكومية، أو من خلال الرقابة على حركة السوق، أو اتخاذ السياسات الملائمة، لتوفير التوازن المطلوب بين العرض والطلب.
- السعي لتوفير الموارد من خلال التفاوض مع إسرائيل والدول المانحة، ومتابعة تنفيذها للالتزاماتها، بتوريد التعويضات والمساعدات المتفق عليها.
- إسناد العطاءات لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والسكن المدعوم للحالات الطارئة والخاصة.

٢) دور القطاع الخاص

- تنفيذ البرامج والخطط وفقاً لتوقعات حاجة السوق المبنية على دراسة وتأثير العودة الواقعية.
- توفير أفضل الشروط لتنفيذ مشاريع الاستيعاب وفق المقاييس العالمية المتفق عليها.

أبرز العوائق التي تواجه القطاع الخاص والتي ينبغي العمل على تجاوزها لإنجاز مهام الاستيعاب:

- هيكلية داخلية: تتمثل في عدم توفر بعض الفروع الخدمية والتكميلية للسلسلة الإنتاجية.
- قانونية: تكمن في عدم توفر بيئة قانونية ملائمة لعملية الاستثمار.
- بنوية: وهي عدم توفر بنية تحتية مناسبة.
- تمويلية: تتمثل في شحنة رؤوس الأموال المتوفرة وتجميد الأرصدة المودعة والمدخرة في البنك.

٣) دور القطاع الأهلي في عملية الاستيعاب

من الممكن أن تضطلع شبكة المنظمات الأهلية بدور حيوي ومهم في تلبية متطلبات عملية الاستيعاب . فمن الممكن أن تقوم بالعديد من الأنشطة المكملة لنشاط القطاعين العام والخاص ، وذلك بحكم طبيعتها التطوعية والخيرية . ومن هذه النشاطات تقديم الخدمات المجتمعية المساندة ، مثل التعليم الأهلي ، والتدريب الفني والمهني ، والخدمات الصحية المساندة مثل الإرشاد النفسي ، وتفعيل الحركة التعاونية خصوصاً في مجال الإسكان ، والإسهام في تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه التنموي والاستشارات القانونية والاستثمارية . كما يمكنها القيام ببرامج تشغيفية وتربوية تهدف إلى تدعيم أسس الهوية الوطنية ، وإذابة الفوارق والمتناقضات بين الهويات المختلفة ، الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية ، واستيعاب وتقدير المجتمع المحلي للعائدين .

٤) الخيارات لضبط العودة والتعويضات وتنظيمها

أ. الخيارات للتأثير في حجم العودة وتوقيتها: متى وبأيّ أعداد؟

من المهم تنظيم عملية العودة بما يتناسب والموارد المتاحة والاستعدادات المتوفرة لها . كما أنّ من المهم أن تتم هذه العملية وفقاً لحاجات بناء الدولة ومتطلبات السوق فيها وإجمالي عملية التنمية الدائمة فيها ، وبما يتجنبها أيّ ارباكات أو انعكاسات سلبية قد تنتهي عن عملية العودة . ووفقاً للدراسات وتجارب الشعوب فإن هناك خيارين للعودة: الأول يقوم على العودة الجماعية والفورية ، والثاني يقوم على العودة الجزئية والتدريجية المنظمة .

الخيار الأول: العودة الجماعية (دفعه واحدة): في الوقت الذي يترتب على هذا النوع من العودة شعور بالمساواة بين اللاجئين حول ممارستهم حقوقهم بالإقامة في دولتهم بسرعة ، فإن العودة الجماعية والفورية لعشرات ، وربما لآلاف ، من المتوقع أن تخلق مشاكل ومتاعب كبيرة ومفاجئة ، قد ينجم عنها نقص بالسكن ، وفرض العمل ، والخدمات ، وارباكات إدارية عديدة ناجمة عن نقص الموارد وعدم التخطيط والتهيؤ المسبق لها . كما أن ذلك قد يحدث مشكلة في الدول المضيفة ومعها ، بالإضافة إلى أنه سيضطر الدولة إلى إقامة مرافق إسكان مؤقتة ، الأمر الذي قد يخلق مشكلة مخيمات أخرى . إن ما قد يتحقق على مثل هذه العملية تزامنها مع عملية إعادة تأهيل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وما قد يتربّط عليها من احتكاكات ومشاكل اجتماعية .

لكن هذا الخيار قد يكون حتمياً بسبب قوى الدفع الكامنة والقوية ، خصوصاً بالنسبة للاجئي لبنان والعراق ومصر والغزيين في الأردن . من جهة أخرى ، يمكن أن تسهم

المبالغ المدفوعة للتعويض ، إذا ما دفعت بالسرعة المناسبة ، في تقليل الآثار السلبية لهذه السياسة ، بل إنها قد تعود على الاقتصاد الفلسطيني بفوائد كبيرة ، من استثمارات وتشغيل وحركة سوق وخلافه . وعلى أي حال ، فإن تنفيذ هذه العملية يتطلب تحطيطاً سليماً لاستقبال القادمين الجدد ، من خلال إقامة "مرافق إسكان مؤقتة" . وهذا الأمر يقتضي وضع الخطط المرنة من الناحية القانونية لضمان تقليل الفاصل الزمني بين عرض الخطة والمصادقة عليها . وفي هذه الحالة ، ينبغي أن تكون الدولة المنسق الرئيس للعملية ، وعليها أن تعمل على اختيار موقع مرافق الإسكان المؤقتة تلك ، كما أن عليها العمل مع الدول المانحة من أجل تأمين التمويل اللازم لإقامتها .

الخيار الثاني : العودة التدريجية والمنظمة : سوف يساعد هذا النمط من العودة في توفير المقومات الالزامية لعملية الاستيعاب بأناة وحسب تحطيط مسبق ، مما يحول دون وقوع انعكاسات سلبية عميقة . صحيح أن هذه الطريقة ستخلق مشاعر من التمييز لدى غير العائدين ، بناء على جدول الأولويات الموضوع سلفاً ، مما قد يثير الشعور بعدم المساواة وانتشار مشاعر عدم الرضى عن بعض الشروط والإجراءات المقنتة للعودة ، ويخلق البلبلة والتذمر في صفوف اللاجئين في الدول المضيفة . كما أن هذه الطريقة قد تحتاج إلى مدة زمنية أطول ؛ لكن النتيجة سوف تكون تحقيق عملية استيعاب منظمة وهادئة دون انعكاسات سلبية كبيرة .

إن هذه السياسة ستتيح التحكم بحجم العودة وتوقيتها ، وبالتالي ستوزع العائدين المحتملين على فترة زمنية معينة ، مما سيتيح متسعاً من الوقت لإعداد الأرضية الالزامية لاستقبال أي عدد محدد مسبقاً منهم ، من خلال إقامة المرافق السكنية والبنية التحتية المطلوبة وتطويرها . هذا بالإضافة إلى أن هذه السياسة تفسح المجال أمام توزيع أموال الجهات المانحة وتقسيمتها على فترة زمنية أطول ، الأمر الذي يكفل ثوابلاً أفضل وأفضل لها . كما أن ظاهرة تأمين "سكن مؤقت" لن تكون هي السائدة ، كما هو الحال في حالة العودة الكثيفة . وهكذا ، فإن مثل هذه السياسة سوف تتيح ، في نهاية الأمر ، استيعاب أقصى عدد محتمل من العائدين إلى الدولة الفلسطينية ، إذ يتوقع أن يكون للمرافق السكنية أبلغ الأثر في نفوس العائدين ، مما سيشجع لاجئين آخرين على العودة . ولكن يخشى أن تصطدم مثل هذه السياسة مع عوامل ضغط ودفع قوية ، قد تدفع بالكثير من اللاجئين إلى العودة بسرعة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى فشل هذه السياسة (العبد وزيدان ، ٢٠٠٤) .

إن تدرج عملية الاستيعاب وتنظيمها لا يعني أن تتم العودة وفقاً لنظام انتقائي مركزي مقنن ، بل لا بد أن تتم وفقاً للخيار الفردي والطوعي ، بحيث يحدد نمطها آليات السوق ، وتعتمد وتيرتها على مدى فعالية قوى الدفع في الدول المضيفة ، وتأثير قوى الجذب في الدولة الفلسطينية ، وهو ما قد يكون ، في نظرنا ، النمط الطبيعي والأسلم . أما إذا تدخلت

الحكومات ووضعت القوانين والسياسات المبنية على اعتبارات خاصة، فربما يؤدي ذلك إلى عرقلة عملية الاستيعاب وفشلها، أو على الأقل انطواها على العديد من السليبات. ومن المهم التمييز بين هذين النوعين من العودة لأغراض التخطيط: النوع الطبيعي من العودة، وهو ما يكون بإمكانية ذاتية، والنوع الثاني يكون المحفز فيه هو الاعتماد على الدعم الحكومي (ضمن برنامج الاستيعاب). فال الأول ، ينبع أن يكون هو الأساس الذي يعتمد على مقدرات الشخص الذي يقوم فيه ، ولا يحتاج سوى لتسهيلات معينة ، ويضم غالباً المهنيين والرياديين الاقتصاديين والمستثمرين وذوي الدخل المستقل كالموظفين والعمال المهنيين ، ولا يكلف الدولة إلا الشيء اليسير . أما الثاني ، فهو الذي يتم ، أساساً ، بالاعتماد على المساعدة الحكومية المباشرة ، ويتم عادة في الحالات الطارئة أو لذوي الحاجات الخاصة .

ووفقاً لنتائج استطلاعات الرأي المشار إليها أعلاه ، فإن غالبية اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكذلك في الأردن ، تفضل العودة المنظمة والتدرجية ، في حين يفضل معظم لاجئي لبنان ، وجزء من لاجئي الأردن ، عودة جماعية . ووفقاً لاقتراحتنا آنفاً ، فإنه يحذز المرج بين الشكلين لاستيعاب ظروف اللاجئين ورغباتهم كافة .

من جانب آخر ، فإنه من الأهمية بمكان تحديد كيفية معاملة اللاجئين الباقيين في الدول المضيفة ، سواء أولئك الراغبون بالعودة لاحقاً أو الراغبون بالبقاء في تلك الدول . إن الحال الأمثل ، في رأينا ، هو تحويل الراغبين من اللاجئين الفلسطينيين إلى رعايا فلسطينيين بمنحهم الجنسية في الدول التي يقيمون فيها ، في حالة موافقة تلك الدول على بقائهم على أراضيها ، أو بازدواجية جنسيتهم ، أو حتى اقتصارها على الجنسية الفلسطينية .

ويعزز هذا التوجه النتائج التي حصلنا عليها من استطلاعات الرأي التي أجراها المركز ، إذ أنّ نسبة المبحوثين الراغبين في البقاء في الدول المضيفة (انظر الجدول ٢٤ أدناه) ، والحصول في الوقت ذاته على الجنسية كانت النصف فأعلى . أما الذين تمسكوا بجنسية الدولة المضيفة فحسب ، فكانت نسبتهم أدنى . كما أنّ نسبة الذين اختاروا الجنسية الفلسطينية ، في حال موافقة الدولة المضيفة على إقامتهم فيها دون منحهم جنسيتها ، تراوحت بين أكثر من النصف في الأردن ، إلى أكثر من الثلثين في لبنان ، في حين رفض هذا الخيار حوالي الربع في كلا الإقليمين . وقد لوحظ أن معظم من يرفضون هذا الخيار يفضلون الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية والعودة إما للدولة الفلسطينية أو لإسرائيل (مع الحصول على الجنسية الإسرائيلية أو بدونها) أو الهجرة إلى دولة ثالثة . وفي حال اشتراط الدولة المضيفة حمل جنسيتها فقط للإقامة فيها ، اختار الاحتفاظ بجنسية الدولة المضيفة حوالي الخمس في الأردن ، والخمسان في لبنان . ويعود ارتفاع نسبة التمسك بالجنسية الاردنية ، وانخفاض نسبة التمسك بالجنسية اللبنانية ، إلى درجة المساواة التي يتمتع بها الفلسطينيون مع باقي مواطني كل من الأردن ولبنان بالحقوق ، بما فيها الجنسية .

جدول رقم (٢٤) : توزيع اللاجئين الراغبين بالبقاء في الأردن ولبنان حسب موقفهم من الجنسية ومكان الإقامة (بالنسبة المئوية)

الرقم	الموقف من الجنسية والإقامة في الدولة المضيفة	لاجئو لبنان	لاجئو الأردن
أ	في حال تخفيض اللاجيء البقاء في الدول المضيفة والحصول على كلاً أو أحدي الجنسين:		
١.	يجب الحصول على الجنسين	٧٢,٥	٥٠,٠
٢.	يختار الجنسية الفلسطينية فقط	١٥,٦	٦,٥
٣.	يتمسك بجنسية الدولة المضيفة فقط	١٠,٥	٤٣,٠
ب	في حال موافقة الدولة المضيفة على إقامته فيها دون منحه جنسيتها:		
١.	يختار الجنسية الفلسطينية	٦٧,٤	٥٠,٧
٢.	يرفض الخيار السابق. يرفض الخيار السابق	٢٣,٠	٢٦,٢
٣.	غير متأكد من موقفه إزاء الخيار السابق	٩,٦	٢٢,٢
ج	من يرفض الخيار الثاني:		
١.	يفضل الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية والعودة للدولة الفلسطينية	٤٣,٨	٦٤,٧
٢.	يفضل العودة إلى إسرائيل	٢٧,١	٢٠,١
٣.	يفضل العودة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية	٢,١	١٤,٢
٤.	الهجرة إلى دولة ثالثة	١٤,٦	١,٠
د	في حال اشتراط الدولة المضيفة حمل جنسيتها فقط للإقامة فيها:		
١.	يختار الاحتفاظ بجنسية الدولة المضيفة	٥٧,١	٧٩,٢
٢.	يرفض الخيار السابق	١٠,٩	١٠,٩
٣.	غير متأكد من موقفه إزاء الخيار السابق	٣٢,٠	٩,٩

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠٠٣

من ناحية أخرى ، فإنه من الممكن أن يتبع حمل الجنسية الفلسطينية للذين يفضلون البقاء في الدول المضيفة القديمة للإقامة المؤقتة ، على الأقل ، أو العمل في الدولة الفلسطينية . وتدل نتائج الاستطلاعات على أن قسماً من اللاجئين يضعون ذلك بالحسبان ، إذ بلغت نسبة الذين يعتقدون بإمكانية إقامتهم في الدولة الفلسطينية في حال حمل جنسيتها ٣٢,٧٪ من لاجئي الأردن و ٢٧,٢٪ من لاجئي لبنان . وأما من رفضوا هذا الاحتمال فشكلوا ٥٥,٨٪ من لاجئي الأردن و ٥٠,٥٪ على التوالي ، وأما غير المتأكدين فقد شكلوا ١١,٥٪ و ٢٢,١٪ على التوالي .

ب. الخيارات لضبط التعويضات واستخدامها في تمويل الاستيعاب

تشمل التعويضات أشكالاً متعددة من الحقوق ، أهمها التعويض عن الملكيات المسلوبة أو المدمرة ، وكذلك التعويض عن الخسائر المادية والبشرية والمعنوية نتيجة الحرائق . وينبغي التمييز بين الملكية وإعادة الملكية ذاتها . ولا بد من دراسة تفصيلية لجميع هذه الأشكال والبنود لتحديد حجم التعويضات المطلوبة وكيفية التعامل معها .

يقترح الباحث سليم تماري ، وهو أحد الخبراء والمفاوضين الفلسطينيين الرئисين في مجال اللاجئين ، أربع آليات للتعامل مع مسألة التعويضات ، وبشكل خاص تعويضات الملكية (تماري ، ٢٠٠٤) :

أولاً : تحديد الوثائق والأدلة الثبوتية التي تلزم للمطالبة بالتعويض ، ويقترح تشكيل لجنة عليا مهمتها رصد المطالب وفرز الطلبات والعمل على استكمالها .

ثانياً : تبني استراتيجية تعويضات واضحة ، وتحديد الجهة المشرفة عليها (منظمة التحرير ، أو لجنة دولية يثق بها اللاجئون وتستطيع التفاوض مع إسرائيل مثلاً) إذ لا يمكن وضع كل المطالب في أيدي دولة فلسطين أو منظمة التحرير . وحين يكتمل البث في مصير هذه الملكيات قد يقى أفراد يشعرون بالإجحاف . ويلاحظ من نتائج الاستطلاع (جدول رقم ٢٥ أدناه) أن النسبة الأكبر من اللاجئين الذين قبلوا بالتعويض تحبذ هيئة مشتركة بين كل الأطراف ذات العلاقة .

كما ينبغي تحديد أي جزء من ريع التعويضات ستذهب إلى اللاجئين أو إلى الدولة الفلسطينية أو إلى الدول الضيفية أو لبناء بنى تحتية تستوعب اللاجئين . وكذلك ينبغي تحديد ماهية العلاقة بين المطالب الفردية للعائلات التي فقدت ملكياتها وبين المطالب الجماعية للممتلكات التي سيطرت عليها دولة إسرائيل ، ومعرفة كيفية التعامل معها ، هل على انفراد أم بالمرزج بينها . ويرى تماري انه لابد من فصل كل هذه الأشكال عن بعضها لان جميعها جائز قانونيا ، ولا تلغى بعضها ببعض ، بل إنها تكمل بعضها ، لذا ينبغي المطالبة بها بالتوازي .

**جدول رقم (٢٥) : توزيع اللاجئين القابلين بالتعويض حسب الجهة المفضلة لديهم
للإشراف على التعويضات (بالنسبة المئوية)**

الرقم	الجهة المفضلة للإشراف	لاجنو الصفة والقطاع	لاجنو الأردن	لاجنو لبنان
١	منظمة التحرير الفلسطينية	٢٢,٤	٢١,٦	٤٥,٤
٢	الأمم المتحدة أو هيئة دولية أخرى	١٦,٦	١٥,٣	٢٢,١
٣	ممثلون عن مخيمات اللاجئين	١٥,٨	٩,٣	٢,٣
٤	الحكومة الأردنية / اللبنانية	-	٢٢,٩	٠,٣
٥	هيئة مشتركة من الأطراف المذكورة أعلاه	٤١,٧	٢٧,٦	٢٣,٢
٦	غير ذلك	٣,٥	٣,٣	١,٧

المصدر : استطلاعات رأي اللاجئين التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية .

وهكذا فإن من الضروري، برأينا، أن يتم إنشاء جسم دولي يقوم بالتنسيق والإدارة، لتوثيق الممتلكات والحقوق، وتقدير التعويضات وجمعها وتوزيعها، وتحديد الآليات المناسبة لذلك، مستفيداً من سجلات الأمم المتحدة المتوفرة والبيانات العامة والخاصة المشتبه للحقوق. ويقترح أن يضم هذا الجسم إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، الأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية، مع مراقبين من الدول المضيفة وإسرائيل.

ثالثاً: اعتماد مبدأ إعادة بعض الملكيات إلى أصحابها، ولو جزئياً، وهذا ما يعرف قانونياً ببدأ استعادة الملكية (restitution)، وهو ما يختلف عن التعويض المادي. وتأخذ إسرائيل على دعوة هذا النظام السعي إلى تقويض بنية الملكية في الدولة، وإعادة الأمور إلى سابق حالها، لذا تقوم بمقامته بشدة، مع انه طبق في حالات كثيرة دون قلب الأمور في الدولة التي سيطرت على الملكيات، ومن أهم الأمثلة على ذلك اليهود الذين أعيدت لهم ملكياتهم في ألمانيا، وكذلك ما تم في البوسنة وكرواتيا.

وفي حالة إشغال السكن أو الأرض من قبل آخرين، فإنه من الممكن حينها أن يقوم المالك الأصلي بالتعاقد معهم للاستفادة من حق التصرف الذي يكون بيد المستأجر، وببقى حق الملكية بيد المالك السابق. أي أنه إذا كان لدى الشخص عقار أو أراضٍ يستطيع تأجيرها إلى الشخص المقيم فيها، سواءً كان يهودياً أم غيره لمدة ٥٠ سنة، أو ٩٠ سنة، أو ٩٩ سنة، ويعاد النظر فيها بعد انتهاء مدة الإيجار، إذ يعترف المستأجر في تلك الفترة بحق المالك الأصلي بملكيته. والإصرار على هذه النقطة، برأي، تماري، يأتي لسبب بسيط؛ وهو إمكانية أن تقوم إسرائيل بالادعاء بأنها تريد التعويض ولكنها لا تملك المبالغ لذلك. إن القيمة الفعلية للملكيات الآن تصل إلى مئات البلايين من الدولارات، وهي قيمة قسم هائل من أراضي إسرائيل اليوم. عند طرح إسرائيل الادعاء عدم توفر الموارد أو في حالة عرضها تعويضات محدودة، يتوجب المطالبة عندها بالتعويض من خلال إعادة الملكية نفسها، وهو ما سيشكل ضاغطاً عليها للبحث عن موارد.

رابعاً: استعمال الإطار الذي استعمل في كثير من النظم التي عالجت مطالب اللاجئين في مناطق أخرى، بحيث يتم تحديد حد أدنى من الملكية، على سبيل المثال ٤٠ دونماً، وفي هذه الحالة يتساوى صاحب الملكية الصغيرة بعدم الملكية، ويتم تعويضهما برصمه نقدية واحدة. وهذا يعني، على سبيل المثال، أن من كان لديه ١٠ دونمات أو أقل يمكن أن يصبح ورثته المطلوبون بعشر الدونمات بعد ٥٠ سنة ٢٥٠ شخصاً، إذ يضحي حجم حيازة كل منهم قليلاً جداً، ولن تجدي مطالبهم بحصصهم الصغيرة، مما يؤدي إلى صراعات طويلة بين ذرية المالك هم في غنى عنها. وهناك اقتراح قد يجدو ملخصاً مع أن الهدف منه إلغاء الإجحاف، وهو أن يؤخذ سقف ملكيات معينة، ويتفق في المفاوضات على رزمة تعويضات مناسبة للذين ليس لديهم ملكيات، وفي هذه الحالة

لن تكون هناك حاجة لدفع إيجار لجان توفيقية ومحامين . وبذا يتم علاج المطالبات عن ٨٠٪ من الملكيات ، وترك آل ٢٠٪ الباقي من الملكيات لمعالجتها عن طريق المفاوضات المباشرة . وفي كل الأحوال لابد من ترك الباب مفتوحا للاستئناف ، وأن تكون هناك آلية استئناف في حال شعور الشخص الذي أصابه إجحاف بالتعويض ، بحيث يكون هناك لجنة حسم جماعي وإالية للاستئناف تسمع له بان يطالب بإعادة النظر بحجم التعويض وطريقته .

جاءت نتائج استطلاعات رأي اللاجئين معادلة تقريبا بين مؤيدي التعويض المادي المحدد ومؤيدي التقدير الحقيقي (أنظر الجدول ٢٦ أدناه) . ولو استثنى متسطو المالك وكبارهم ، فلربما كانت نسبة مؤيدي الخيار الأول هي الأعلى ، مما يعني أن الخيار الأول قد ينال أغلبية لدى صغار المالك . وقد تراوح معدل المبلغ المطلوب من مؤيدي الخيار الأول لتعويض كل عائلة تم تهجيرها عام ١٩٤٨ [وهي العائلة الكبيرة وما يتبعها من أبناء أو أسر صغيرة] حوالي ٢١٥ ألف دولار أمريكي ، في حين كان معدل المبلغ المتوقع الحصول عليه حوالي ٧٠ ألف دولار أمريكي ، أي ثلث المبلغ المطلوب . وقبل نصف اللاجئين الذين أيدوا الحصول على التعويض تعويضا بالمثل (أي أراضي أو بيوت) بدل التعويض النقدي ، وعارضه ما يقارب الربع في فلسطين والأردن .

قد وجد أن أكثر من نصف اللاجئين الذين يقبلون بالتعويض العيني لا يحبذون السكن في المستوطنات ، ربما لأسباب أخلاقية أو قانونية . أما المصرون على العودة في حال قبول بعض أفراد العائلة بتعويض عادل على ممتلكات مشتركة ، إذ أصبحت الممتلكات التي فقدتها العائلة عام ١٩٤٨ ملكاً للدولة إسرائيل ، فقد أصر ٣٣٪ فقط على العودة ، حتى لو لم يكن لديه ممتلكات ، وأصر ٢١٪ على البقاء لاجئين ، حتى ولو لم يسمح لهم بالعودة ، وقبل ٦٪ بالتعويض العادل . ويكشف هذا مدى الواقعية التي يتحلى بها اللاجئون في مطالبهم .

**جدول رقم (٢٦) : توزيع اللاجئين الموافقين على التعويض
حسب شكله المفضل لديهم (بالنسبة المئوية)**

الرقم	الموقف من التعويض	لاجئون ينتمون إلى الأردن	لاجئون ينتمون إلى الضفة والقطاع	لاجئون ينتمون إلى إسرائيل
١	يؤيد التعويض المادي المحدد	٤١,٧	٤٦,١	٤١,٤
٢	يؤيد التقدير الحقيقي	٤٨,٤	٤٨,٤	٦٤,٣
٣	يقبل تعويضاً بالمثل (أي أراضٍ أو بيوت) بدل التعويض التقديمي	٥٩,٦	٧٣,٠	٥٣,٢
٤	يعارض الخيار السابق في ^٣	٢٦,٢	٢٥,١	٣٧,٣
٥	من بين الموافقين على الخيار في ^٣ يوافق أن يكون العقار في مستوطنة	٤٧,٦	٣٦,٤	٣٦,٤
٦	يعارض الخيار السابق في ^٥	٥٣,٩	٥٠,٣	٥٥,٨

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠٠٣

التعويضات وتمويل عملية الاستيعاب

لاشك في أن حجم التعويضات المباشرة وشكلها، والمساعدات غير المباشرة للتنمية سيؤثران في مدى القدرة الاستيعابية للدولة الناشئة. والشكalan الرئيسان للتعويضات والمساعدات المالية المتوقع حصول اللاجئين من إسرائيل والمانحين عليها هما التعويضات الفردية المباشرة للعائلات والدعم غير المباشر من خلال الاستثمار العام للتعويضات الجماعية.

١. التعويضات الفردية المباشرة لعائلات اللاجئين، وهي إما نقدية أو عينية بالمساندة (قرض إسكان، وحوافز دعم لشراء أرض وغيرها). من الممكن أن تصرف هذه التعويضات باتجاهات متعددة، إذ من الممكن أن تستخدم من قبل من يتلقونها لاحتياجات الاستهلاك الفوري وللأصول البشرية وللتطويرات طويلة الأمد في السكن والرأسمال الثابت، وليس بالضرورة أن تحمل في طياتها خطورة الاستخدام غير المنتج وخفض القدرة الاستيعابية. أما عن أشكال الصرف، فيتوقع أن يتصرف اللاجئون كوكلاء اقتصاديين عقلاء، وان يصرفوا مواردهم في أحد الأشكال التالية:

- صرف كل ما سيحصلون عليه فوراً: وكتيبة لذلك، من الممكن دون تأكيد أن يقود ذلك إلى تضخم في الممتلكات غير المتاجر بها، وزيادة في التضخم المحلي، وإمكانية انفجار في سوق الإسكان.
- توفير جزء رئيس منها، والتعامل مع التعويض كجزء من الدخل الثابت على مدى الحياة.

- هذه النتيجة هي وفقاً لنظرية الدخل الدائم التي تعني أن اللاجئين لديهم بدل ثانوي للإدخار، واستهلاك كامل كدخل للعمر، وهو ما قد يثير الاستهلاك بشكل ضعيف لدى أي لاجئ. وهذه النتيجة تفترض، أيضاً، أن اللاجئين سيتصرون بالضبط كبقية الفلسطينيين من حيث استهلاكهم وفق مسح إنفاق الأسر واستهلاكها.
- نتيجة وسط بين (أ) و(ب)، أي أن اللاجئين سيتصرون جزءاً من تعويضاتهم على الاستهلاك الفوري، ولكن سوف يدخلون ويستثمرون لتسهيل الاستهلاك عبر الزمن.
- وأياً كان الشكل الذي سيتبع، فإن الأسر ستتجه للصرف على تلك المجالات التي تعظم من ثروتها، مما يعني مزيجاً ملائماً بين الاستهلاك والاستثمار:

 - استهلاك فوري : الأكل وخلافه من ضروريات المعيشة المستهلكة والثابتة غير الكمالية، مثل التلفزيون، والشلاجة، والغسالة.
 - الاستثمار في الرأس المال البشري من صحة وتعليم.
 - الاستثمار في الممتلكات الثابتة مثل الإسكان والمشاريع الاقتصادية.

وهكذا، فإن السياسة العامة للدولة الناشئة ينبغي أن تتجه نحو الاستخدام الأمثل للتعويضات الفردية، لتغطية الاحتياجات الفردية الأساسية لعملية الاستيعاب من إسكان واستثمار في خلق فرص للعمل. وعليه، فإن على تلك الدولة أن تشجع الاستثمار والادخار، وليس الإسراف على الاستهلاك، من خلال تقديم الحوافز المتوازنة.

دعم غير مباشر من خلال الاستثمار العام للتعويضات الجماعية والمساعدات الحكومية :

وهنا ينبغي الانتباه إلى أن رزمة التعويضات ستكون عاملاً مشجعاً لقرار العودة، لذا لا بد من الحذر من أن تؤدي تلك الرزمة إلى تضليل العائدين، واتخاذ قرار العودة دون حساب بالكامل للنتائج من جميع النواحي . فقد يقود قرار العودة بالمجمل إلى ظروف تؤثر سلباً في وضعهم ومكانتهم الاقتصادية الحالية . فعلى سبيل المثال ، قد يقود إعطاء حوافز للإسكان في الدولة إلى تشجيع اللاجئين للانتقال إلى هناك دون التفكير المسبق بفرص العمل والاستثمار والخدمات العامة التي سيحصلون عليها وخلافه ، وهذا ما سيؤدي إلى تدهور في مستوى المعيشة القائم . وفي نفس الوقت ، فإن استخدام تلك التعويضات والمساعدات بشكل غير موزون على الاستثمار العام مرتفعة السعر لن يقود إلى نوعية خدمات أفضل للفئات المستهدفة في الدولة الناشئة ، مما سيرفع التوقعات من ناحية ، ويقود من ناحية أخرى إلى فقدان الثقة في الاقتصاد الوطني ، ونشوء ظواهر سلبية مثل

"المرض الهولاندي"^{١٥} المحتمل ، والذي يترك آثاراً كبيرة على الاقتصاد الكلي ، بما في ذلك ارتفاع أسعار الأراضي والنشاطات غير التجارية . وعلى أيّ حال ، فإن سلامنة القطاع العام وإدارته تحتاجان إلى اهتمام كبير ، خصوصاً إذا كانت مبالغ التعويضات المتوقعة كبيرة .

(٣) الخيارات لتوفير الإسكان والبنية التحتية

أ. الخيارات للاستيعاب الجتمعي

انطلاقاً من الدروس المستفادة من التجربة الإسرائيلية التي نوهنا إليها سابقاً ، فإنه يجدر عدم إقامة تجمعات سكنية منفصلة للعائدين ، وذلك لأنها قد تؤدي إلى بروز توترات اجتماعية بين السكان المحليين ، وخصوصاً بين الفئات الفقيرة منهم والقادمين الجدد . لذا اقترحت إحدى دراسات البنك الدولي (دوبل ، ٢٠٠٢) بناءً اسکانات تلائم مختلف المستويات والأدوات ، على أن تتوفر في السوق لجميع الراغبين . وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن من شأن عملية الغربلة أن تؤمن أقصى خلط ممكن للسكان ، مما يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر الاجتماعي الذي قد ينجم .

١) رأي اللاجئين حول عوامل اختيار مكان السكن :

يتضح من نتائج الاستطلاعات التي أجراها المركز ، والمشار إليها أعلاه ، أهمية العوامل الاجتماعية في تحديد المكان الأنسب للسكن لدى اللاجئين الراغبين بالعودة إلى الدولة الفلسطينية أو البقاء فيها . فقد اعتبر ٥٤٪ من اللاجئين في كل من الضفة وغزة ، و ٣٣٪ في الأردن ولبنان ، الإقامة مع نفس الجيران الذين يقيمون حالياً معهم في مخيّمهم ، أو في الحي الذي يسكنونه مهمة جداً إلى مهامه عند اختيارهم لمكان الإقامة في الدولة الفلسطينية ، مقابل ٣٨٪ و ٤٧٪ على التوالي ، اعتبروها ما بين غير مهمة إلى غير مهمة على الإطلاق . كما اعتبر حوالي ٦٦٪ من اللاجئين في الضفة الغربية وغزة والأردن أن السكن مع ، أو بالقرب من ، أقارب من نفس العائلة ما بين مهم جداً ومهماً . وفي لبنان وصلت تلك النسبة إلى أكثر من ٨٥٪ ، مما يدل أن عامل القرابة أهم من عامل الجوار . وهكذا ، ففي كلتا الحالتين يتبيّن أن العامل الاجتماعي يجب أن يأخذ بالحسبان عند التخطيط لإعادة إسكان اللاجئين . ومن الممكن مراعاة هذه العوامل قدر الامكان عند عملية توزيع الشقق السكنية ، بالنسبة لنظام السكن المدعوم من الحكومة ، أما بالنسبة للشقق المنجزة من القطاع الخاص ، فسوف يعتمد توزيعها على آليات السوق ، ومن الممكن أن تستوعب هذه العوامل ضمنياً .

^{١٥} ظاهرة هجرة العمالة إلى سوق عمل مجاور نتيجة ارتفاع مستوى الأجور فيه عنه في الاقتصاد المقيم ولعدم قدرة الأخير على توفير فرص عمل ملائمة لها .

وبالمقابل ، فقد لوحظ أن العامل الجغرافي غير متغير بالنسبة لرغبة اللاجئين المقيمين في السكن ، أي أنهم يفضلون البقاء في المنطقة الجغرافية التي يقيمون فيها حاليا . كما لوحظ أن النسب في اختيارات اللاجئين العائدين للمنطقة الجغرافية التي يرغبون بالعودة إليها و السكن فيها ، مقاربة لنسب المبحوثين من المناطق الجغرافية المختلفة للضفة الغربية وقطاع غزة في تركيب عينة المسح ، مما يعني انه ليس هناك انجاز في الاختيار لصالح منطقة أو مناطق بعينها .

٢) اعتبارات يجب الأخذ بها للاستيعاب المجتمعي

من التحديات التي سيواجهها المجتمع الفلسطيني ملكية الأراضي . فمن المعروف أن معظم الأرضي هي داخل الحدود التنظيمية ، وبالتالي فإنه من المستحيل تطبيق النموذج الإسرائيلي في فلسطين ؛ وذلك لأن البنية القانونية بحاجة إلى تطوير لتمكن الدولة من شراء أراض لغيات الإسكان ، ففي كل قوانين الاستملاك لا يوجد استملاك لغيات الإسكان . كما يجب الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفرد من الخدمات في البنية التحتية ، وفي استعمالات الأرضي الأخرى ، كمرافق تجارية وعامة .

٣) الخيارات السياسية للاستيعاب المجتمعي

لاشك في أن دراسة هذه الخيارات تحتاج إلى خبرة هندسية و تخطيطية واسعة ، وعليه ستعتمد في تحليل هذه الخيارات على استخلاص أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان ، سميح العبد وخالد زيدان في الدراسة المتخصصة التي أعداها في هذا المجال للمركز (العبد وزيدان ، ٢٠٠٤) :

السياسة العامة

يرى العبد وزيدان أن من أهم الأمور التي ينبغي مراعاتها لإعداد أي خطة استيعاب ، بغض النظر عن طبيعتها وشكلها أمران :

- ١ . أن لا يركز التخطيط لاستيعاب اللاجئين على الجوانب الفيزيائية فقط ، بل ينبغي أن يكون ذا طبيعة شاملة ، إذ يتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية أيضاً .
- ٢ . أن تتم أي عملية تطوير وتنمية طبيعية مكرسة لاستيعاب العائدين في سياق خطة شاملة للمركز الذي تم فيه ، أي أن يتم توفير متطلبات الاستيعاب في إطار الخطة الشاملة لتطوير ذلك المركز . كما أن عمليات التطوير الجديدة ينبغي أن تنسجم مع طبيعة المنطقة العمرانية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

الخيارات السياسية للتخطيط الحضري

وفقاً للعبد وزيدان، فإنه بغض النظر عن نمط العودة تقتضي برامج الاستيعاب تحديد موقع تطوير المراقب السكنية ومناطقها، وتطوير سياسات محددة للتعامل معها:

الخيار الأول: الاستيعاب في مناطق التوسيع والمراكم السكانية القائمة: يقتضي هذا الخيار إعداد خطط لاستيعاب اللاجئين وتفيذها حول المراكز السكانية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومتماز مثل هذه السياسة بمزايا عديدة: أهمها، أنها تتيح تطوير المنطقة المعنية بتوسيعها بدلاً من إقامة مجتمع سكاني جديد وبتكلفة أقل. بالإضافة إلى ذلك، سيكون بمقدور القادمين الجدد الاستفادة من الاقتصاد والخدمات المحلية القائمة. وإذا ما تم دعم اللاجئين بخطط تعويض ملائم، فقد يتبع عن ذلك أثر إيجابي في الجوانب الاقتصادية للمراكز السكانية التي يتم إسكانهم فيها. أما سلبيات مثل هذه السياسة فتكتمن في مدى توفر أراضٍ حول المراكز السكانية القائمة. ويتربّ على ذلك إسكان القادمين الجدد في هذه التجمعات في غياب التحسينات المطلوبة من ضغط على البنية التحتية والاقتصاد.

الخيار الثاني: الاستيعاب في تجمعات سكانية جديدة: تقتضي هذه السياسة تطوير بلدات أو مدن جديدة وإقامتها كي تستخدّم لاستيعاب العائدين، أو لتلبية أهداف وطنية استراتيجية، أو لمعالجة المشاكل المتعلقة بنمط المناطق المبنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ناهيك عن أن إقامة تجمعات سكانية جديدة سيفسح المجال أمام استيعاب أعداد كبيرة من السكان، وهو خيار قد يكون ضروريًا إذا لم تتوفر مساحات كافية من الأراضي حول المراكز السكانية القائمة. إلا أن من سلبيات هذا الخيار ما يتربّ عليه من تكاليف مرتفعة، واضطرار التجمع السكاني الجديد إلى الاعتماد على نفسه في خلق الوظائف وتأمين الخدمات المطلوبة.

أي الخيارات نختار؟: يرى خليل نجم أن بعد الاستراتيجي هو الاهتمام عند تحديد الخيار الحضري الأنسب (توسيع التجمعات القائمة أم بناء تجمعات جديدة)، في حين يرى العبد وزيدان ضرورة مراعاة كلفة تطوير البنية التحتية لتحمل التوسيع الجديد، إذ أظهرت الدراسات أن هذه الكلفة عالية جداً، بالإضافة إلى أن البنية التحتية في بعض التجمعات لا يمكن تطويرها. وعليه، يجب دراسة كل موقع على حدة، وهذا يحتاج وقتاً وكلفة وجهداً، كما لا بد من دراسة آفاق العائدين ورغباتهم.

٤) رأي اللاجئين بشكل الاستيعاب المجتمعي المرغوب لديهم حال عودتهم إلى الدولة:

وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي التي اجرتها المركز والمبنية في الجدول رقم ٢٧ أدناه، فإن حوالي نصف اللاجئين سيكونون خيارهم الأول البقاء في التجمعات القائمة، في حين تحبّذ نسبة ضئيلة منهم الانتقال إلى تجمعات جديدة خاصة باللاجئين، بالنسبة للآخرين

فلديهم الاستعداد للتكيف مع أي من الخيارات . ويلاحظ تشابه في النتائج حول توجهات بناء التجمعات أو توسيع القائم منها ، لذا فإن النتائج توصي بعدم استثناء أي من الخيارات ، مع التركيز على توسيع المدن والقرى القائمة .

**جدول رقم (٢٧) : توزيع اللاجئين وفق تفضيلهم للبناء والسكن
في تجمعات سكنية جديدة أو توسيع القائمة (بالنسبة المئوية)**

الرقم	الخيار اللاجئين للتجمع السكاني	غير اللاجئين في الضفة والقطاع	لا جنو الضفة والقطاع	لا جنو الأردن	لا جنو لبنان
أ تفضيل الإقامة في مدينة أو قرية قائمة في الدولة أو في مدينة أو قرية يتم بناؤها خصيصاً للاجئين					
١	الإقامة في مدينة أو قرية قائمة الآن	-	٤٩,٢	٤٢,٦	٢٦,٦
ب تفضيل توسيع المدن أو القرى القائمة في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو بناء أخرى جديدة يتم بناؤها خصيصاً للاجئين					
١	أؤيد بناء مدن جديدة	٢٥,٣	٢٣,٤	١٩,١	١٤,٣
٢	أؤيد توسيع المدن القائمة	١٦,٠	١٩,٢	٢٤,١	١٧,٩
٣	أؤيد الأمرين معاً	٥٦,٨	٥٤,٥	٤٦,٣	٤٥,٧
٤	لا رأي / لا أعرف	٢,٤	٢٢,١	١٠,٥	١,٩

المصدر : استطلاعات رأي اللاجئين التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية . ٢٠٠٣ .

خيارات البناء والتطوير

وفقاً للعبد وزيدان ، فإنه بغض النظر عن مخططات الاستيعاب ، سواءً أكان داخل مناطق التوسيع أو من خلال إنشاء مدن وبلدات جديدة ، لا بد من وضع سياسات البناء والتطوير ، بمعنى تحديد نمط الاسكانات المناسبة لهذه التجمعات السكانية ، إذ إنّ هناك خيارين رئисين هما :

الخيار الأول : إقامة مبانٍ عمودية متعددة الطوابق وتطويرها : يقضي هذا الخيار بإقامة مبانٍ مرتفعة متعددة الطوابق وتطويرها لأغراض سكنية . ولا شك في أن هذا الخيار سيقى هو الأنسب في معظم الأراضي المكشوفة النادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة . ومن ايجابيات هذا الخيار أنه يتيح إسكان أعداد كبيرة من الناس في مناطق صغيرة وبتكليف أولية بسيطة نسبياً ، وبهذا تكون تكاليف البناء والأراضي أقل من تكاليف المبني المنخفضة أو متوسطة الارتفاع . وأما سلبياته الرئيسية فتكمّن في احتمال بروز مشاكل اجتماعية كبيرة بين سكان هذه المباني .

الخيار الثاني : إقامة مبانٍ أفقية وتطويرها : يقضي هذا الخيار بإقامة مبانٍ تتالف ، كحد أقصى ، من أربعة طوابق لأغراض سكنية . وفي حين يؤدي هذا الخيار إلى استهلاك مساحات كبيرة من الأراضي المكتشفة النادرة ، إلا أنه يقلص من احتمالات بروز المشاكل الاجتماعية التي تصاحب الخيار الأول ، كما أنه يسهل صيانة وإعادة تأهيل مثل هذه المباني إذا دعت الحاجة . إلا أن السلبية الرئيسية لهذا الخيار تكمن في ارتفاع تكاليف إقامة مثل هذه المباني وتطويرها مقارنة مع تكاليف المباني المرتفعة متعددة الطبقات ، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار تكاليف الأرضي المطلوبة ، إذ إن ندرة الأرضي في بعض المناطق ، خصوصاً في قطاع غزة ، تجعل من هذا الخيار خياراً غير مجد .

أي الخيارات نختار؟

ويرى العبد وزيدان أن عامل الكلفة وتوفير الموارد لاستيعاب العائدين يعيقان العاملان الحاسمان في تحديد الخيار الأنسب ، كما أن دراسة العوامل الاجتماعية لاختيار مكان السكن تساعد ، من دون شك ، في تحديد القرار . ومن الممكن الجمع بين الخيارين في التجمع الواحد حسب الحاجة ، مع مراعاة الشروط الفنية والهندسية للموقع . وبالإضافة إلى ذلك ، يؤكّد خليل نجم أهمية مراعاة النمط العمراني عند اتخاذ هذا القرار أيضاً . وبناء على تقديراتنا السابقة ، فإن تكلفة إسكان العائدين من خلال بناء المساكن والبنية التحتية المناسبة لهم ، وتخفييف معدل الاكتظاظ إلى ٦ أفراد للشقة ، مع مراعاة الزيادة السكانية ، ستتكلف حوالي عشرة مليارات دولار على مدار عشر سنوات . ومن حيث المبدأ ، فإن السكن يجب أن لا يكون مجانياً ، ولكن من الممكن أن يكون هناك برنامج للسكن الاجتماعي للحالات الخاصة والمعسرة ، على أن يشمل هذا البرنامج ثلاثة أنواع من أشكال عرضه ، وفقاً لطبيعة الحالة الاجتماعية : المجاني ، والأجراة ، والقروض الميسرة عن طريق مؤسسة إسكان تعاونية أو ما شابه .

بـ. الخيارات لاستخدام المستوطنات المخلدة

يرى البعض بأنه ليس بالضرورة أن تكون تعويضات اللاجئين على شكل مبالغ نقدية ، بل من الممكن أن تأخذ شكل تعويضات عينية ، وبالتالي مبادلة ممتلكات اللاجئين بممتلكات أخرى يتم عرضها عليهم في مناطق أخرى . ومن بين الخيارات المطروحة في هذا المجال خيار المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة . فهل هذا الخيار ممكن على الأقل من الناحية الفنية التخطيطية ، لو افترضنا جدلاً بأن النواحي القانونية والسياسية والأخلاقية تحيّز ذلك؟ للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث راسم خماسي ، بكتابه ورقة حول هذا الموضوع (خماسي، ٢٠٠٤) ، والتي جاءت قبل خطة الانسحاب الإسرائيلي إحدى الجانب من غزة ، وستتناول هنا أهم استنتاجاته الفنية في تلك الورقة :

حجم العرض للسكن في المستوطنات : وفقاً لخمايسى ، فإنه إذا ما تم إقرار إخلاء جميع المستوطنات على مراحل حسب ما هو مطروح من الجانب الفلسطينى ، الأمر الذى يتناقض مع الطرح الإسرائيلى ، فان كل ما سيضاف إلى عرض السكن ، كما ذكرنا أعلاه ، هو حوالي ١٠٤آلاف وحدة سكن . ومن المتوقع أن لا يزيد حجم وحدات السكن في المستوطنات المخالفة عن عشرة آلاف وحدة سكن في المرحلة الأولى من الإخلاء ، إضافة إلى مراكز خدمات وشبكة بنى تحتية . وبما أن تخطيط المستوطنات جاء ، أصلاً ، ليتحقق تواصلها وترابطها مع إسرائيل ، ولم يضع بالاعتبار الترابط مع النسيج الحضري الفلسطيني ، بل عمل على تهميشه ، لذا تبقى الحاجة إلى إجراء بعض التعديلات لكي يتم دمج هذه المستوطنات بعد إخلائها بالشبكة العمرانية الفلسطينية . يشمل ذلك تعديل شبكة الطرق الخاصة بالمستوطنات ، وتطوير مناطق صناعية مشتركة مع القرى والمدن الفلسطينية المحيطة لتشغيل قاطنيها . ويمكن أن تتحول المستوطنات من شبكة استيطان مزدوجة في محيط الأراضي الفلسطينية إلى جزء منها ، بل ومكملة لها .

ومن الناحية التخطيطية التنموية ، يرى خمايسى انه يمكن دمج شبكة المستوطنات داخل النسيج الحضري والقروي الفلسطيني من خلال وضع مخططات هيكيلية وطنية وإقليمية ومحلية للدولة الفلسطينية ، تأخذ بالحسبان الامكانيات والأولويات والسياسات الحيزية والتنموية الفلسطينية ، ويتم من خلالها إعادة رسم خريطة توزيع السكان وشبكة المدن والقرى الفلسطينية ومن ضمنها شبكة البنية التحتية والخدماتية . أما بشأن السكن والمرافق العامة ، فإنه من الممكن أن يتم التعديل من خلال العائلات المستفيدة .

ويتوقع خمايسى إمكانية بروز إشكاليات اقتصادية واجتماعية وثقافية بين اللاجئين أنفسهم ، أو بينهم وبين سكان القرى الفلسطينية المحاذية ، إذا ما تم استيعابهم في المستوطنات دون مواءمة وتطويع . لذا يرى الباحث حاجة إلى إعداد خطة وبرنامج يهتمان بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية دمج المستوطنات المخالفة في الشبكة العمرانية الفلسطينية ، حتى لا تشكل عبئاً على كاهلها ، بل تسهم في تنمية الدولة الفلسطينية . ويقترح خمايسى أن تطرح البيوت في المستوطنات ، بعد حل الوضع القانوني للأراضي المقامة عليها ، إلى السوق الحرة ، وان تباع اعتماداً على مبدأ العرض والطلب ، وبذلك يتمكن اللاجئون من شرائها من التعويضات التي يحصلون عليها ، بعد وضع معايير وضوابط تقوم بها مديرية خاصة تقوم لغرض إدارة مسألة بيع البيوت في المستوطنات المخالفة . ويتوقع الباحث أن يؤدي طرح المستوطنات المخالفة للبيع في السوق الحرة إلى تخفيف العبء عن الدولة وتعزيز الاتساع بين الساكن الفلسطينى في المستوطنة بعد إخلائهما لأنها ملكه . كما لا يؤدى ذلك إلى تردي الوضع الفيزيائى والاجتماعي لهذه المستوطنات ، نظراً لإنسكان مواطنين متذمرين الدخل فيها ، كما لا يؤدى إلى دفع ثمن سياسى وأخلاقي .

ويعتبر خماسي أن تنوع المستوطنات يمكن أن يخلق سوقاً سكيناً متنوعاً أمام اللاجئين، من حيث الحجم، والمساحة، والكثافة، وطابع البلدية، موزعة على محيط الأرضي الفلسطيني المحتلة عام ١٩٦٧، كما هو الأمر بالنسبة للاجئين. ويرى أنه من الممكن أن تستعمل المستوطنات الصغيرة في الغور، والتي يسكنها حوالي ستة آلاف مستوطن كمراكز زراعية، وخدمة قروية، ومراكم لديريات فلسطينية إقليمية، ومراكم لقوى الأمن الفلسطيني، إضافة إلى مراكز تربوية، أي أن يجري نقل المستوطنات إلى سلطة الدولة التي تتولى تحديد استخدامها، اعتماداً على خطة توزيع الخدمات في حيزها. كما من الممكن، برأينا، استخدام المستوطنات، والمناطق الصناعية كمراكز لإقامة العمل وسكنهم، بالإضافة إلى كونها أماكن عمل لهم.

جـ. الخيارات إزاء مستقبل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة

يشير العبد وزيدان في ورقهما عن الاستيعاب المجتمعي للعائدين المذكورة أعلاه (العبد وزيدان، ٢٠٠٤)، والتي سنورد فيما يلي أهم استنتاجاتها، انه لا يمكن تقرير مستقبل مخيمات اللاجئين بأخذ المخيمات وحدها في الاعتبار، إذ لا بد لأي إجراءات مستقبلية مقترنة بشأن المخيمات أن تكون نتاج تقسيم وتحيط شاملين للنظام العمراني للضفة الغربية وقطاع غزة برمته. ففي حالة المخيمات الواقعة ضمن المراكز الحضرية لا بد من القيام بتحيط حضري واجتماعي اقتصادي شامل للمركز الحضري بأسره؛ من أجل تحديد انساب الإجراءات. وبما أن تحليلاً كهذا هو خارج إطار ورقتهم، فإن الباحثين ينصحان بضرورة أن تركز الدراسات المستقبلية على هذه القضايا. ويشير العبد وزيدان إلى أن مشاركة الجماهير ضرورية لنجاح أي إجراء مستقبلي بشأن المخيمات، لذا لا بد من إشراك السكان اللاجئين والسكان المحليين في أي خطط أو إجراءات مستقبلية بشأن المخيمات.

رأى اللاجئين إزاء مستقبل مخيماتهم في الضفة والقطاع: وفقاً لنتائج الاستطلاعات التي أجراها المركز، والمبنية في الجدول رقم ٢٨ أدناه، حول وضع المخيمات الراهن حتى التوصل إلى الحل الدائم، فقد أيد أكثر من الثلثين من لاجئي الضفة والقطاع إجراء تحسينات وإعادة بناء منازل ومرافق في المخيمات نفسها. وبعد قيام الدولة والتوصيل لحل مشكلة اللاجئين، أيدتأغلبية ساحقة منهم توسيعها وتحسينها؛ لاستيعاب اللاجئين الراغبين في العودة إلى الدولة الفلسطينية، وأما من غير اللاجئين في الضفة والقطاع، فكانت النتائج مشابهة. كما أيد ثلثا اللاجئين أو يزيد إجراء تحسينات في المخيمات بعد الحل النهائي، بدل إقامة مساكن جديدة. وحتى في حال تأجيل الحل النهائي لموضوع اللاجئين، فقد أيد ٥٦,٩٪ من لاجئي الضفة والقطاع، و٤٥,٤٪ من لاجئي الأردن، و٣٥,١٪ من لاجئي لبنان إجراء تحسينات في المخيمات. ويعكس هذا التدرج في مدى تقبل اللاجئين، أو عدم قبولهم، لفكرة تحسين ظروف المخيمات مدى الواقعية أو التأثر بالأيديولوجية التي كانت سائدة والقائلة بأن سوء وضع المخيمات هو ضمان الحفاظ على

قضية اللاجئين . لكن النتيجة العامة تؤكد أهمية التخطيط لتطوير المخيمات وتوسيعها وإعادة تأهيلها من الآن .

جدول رقم (٢٨) : توزيع اللاجئين وغير اللاجئين حسب موقفهم من مستقبل المخيمات في الضفة والقطاع (بالنسبة المئوية)

الرقم	الموقف من المخيمات	غير اللاجئين في الضفة والقطاع	لاجئون الضفة والقطاع
أ قبل قيام الدولة			أ
١	أو بـ إجراء تحسينات	-	٦٨,٥
٢	أعارض إجراء تحسينات	-	٢٩,٨
٣	لرأي / لا أعرف	-	١,٧
ب بعد قيام الدولة وبهدف استيعاب العائدين			
١	إزالتها	١٥,١	١١,٦
٢	إيقاعها كما هي	٩,٧	٧,٢
٣	توسيعها وتحسينها	٧٣,٦	٨٠,٣
٤	لرأي / لا أعرف	١,٦	٠,٩

المصدر : استطلاعات رأي اللاجئين التي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية المسحية ٢٠٠٣

وقد أيدت دلال سلامة عضو المجلس التشريعي من مخيم بلاطة ، في مقابلة أجراها الباحث ، إجراء تحسينات على المخيمات بدءاً من الآن .^{١٦} وهكذا ، فإن رأي اللاجئين ، في كل الأحوال ، هو في الغالب مع إجراء تحسينات على المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة ومع إعادة إعمارها . وعلى ذلك فإننا سنقتصر تناولنا هنا على هذا الخيار .

خيار تحديد المخيمات ودمجها : تقضي هذه السياسة بالإبقاء على المخيمات في مواقعها القائمة ، الأمر الذي يعني أن الأرضي التي تقوم عليها هذه المخيمات لن تعود إلى أصحابها الأصليين ، وللحكومة خيارات بهذا الصدد :

- أ . شراء أو استئملاك الأراضي من أصحابها وتملكها للملقيمين عليها من خلال استخدام الصالحيات القائمة بموجب القانون الأردني الذي يمنح الدولة صلاحية مصادرة الأرضي لأغراض عامة ، في حين يوفر في الوقت ذاته الآلية لتقدير القيمة السوقية لتلك الأرضي ، تمهدًا لدفع التعويضات لأصحابها ، أو من خلال إدخال تعديلات قانونية لهذه الغاية . وقد تصطدم هذه السياسة بمشاكل مع أصحاب الأرضي الأصليين الذين قد يرفضون بيع أراضيهم .

^{١٦} مقابلة مع دلال سلامة بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠٣.

بـ. مواصلة استئجار الأراضي : تواصل الحكومة، بموجب هذا الخيار، دفع الإيجارات لأصحاب الأراضي دون الاضطرار لشرائها من خلال استخدام القوانين القائمة . ولهذا الخيار سلبيات عده ، منها: مواصلة سكان المخيمات استخدام الأرض دون تملكها ، ولا بد أن تشكل هذه المسألة استثناء لأي تحسينات قانونية يمكن إدخالها على قوانين المالكين والمستأجرين ، إذ يتسبب هذا الخيار على المدى البعيد بتكليف الدولة أكثر مما يمكن أن تدفعه لشراء تلك الأرضي .

وإذا نحنينا مسألة ملكية الأرضي جانباً ، فإن مقدار التحديث المطلوب ونوعه سيختلفان باختلاف المخيمات ، تبعاً لأنواعها ، والموارد المتوفرة ، والأوضاع القائمة في المخيمات ذاتها . وفيما يلي ، ملخص للخيارات السياسية الفرعية لتحديث المخيمات وتحسينها :

الخيار الأول - تحسين البنية التحتية دون تقليل الكثافة

يقضي هذا الخيار تحسين البنية التحتية ، وتحديث المساكن القائمة في المخيمات دون أي تحسينات في الكثافة السكانية ، أو سبل الوصول للمخيم . ولتطبيق مثل هذه السياسة ، فعلى الدولة أن تومن تطوير البنية التحتية والمساكن في المخيم وتنميتها بمساعدة الدول المانحة ودعمها . ومن ضمن فوائد هذا الخيار قلة كلفته نسبياً ، وكونه لا يستدعي نقل اللاجئين من مخيماتهم إلى أماكن أخرى ، متسبياً بمقام مشكلة استيعاب اللاجئين العائدين .

أما المشاكل المرتبطة بمثل هذه السياسة ، فتتمثل في كونها لا تعالج المشاكل القائمة المرتبطة بالكثافة السكانية العالية والاكتظاظ في المخيمات ، ناهيك عن المشاكل الأكثر خطورة ، أي المشاكل الاجتماعية التي تنشأ بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واللاجئين العائدين ؛ نظراً لإمكانية تمنع اللاجئين العائدين بظروف معيشية أفضل من ظروف اللاجئين المحليين .

الخيار الثاني - تحسين البنية التحتية وتقليل الكثافة

يقضي هذا الخيار بتطوير البنية التحتية وتحسينها ، وتحسين وسائل الوصول إلى المخيمات ، بالإضافة إلى تقليل الكثافة إلى معدل الكثافة في المنطقة الموجودة فيها المخيم ، أو إلى كثافة معقولة أعلى من معدل الكثافة القائمة التي يجب تجديدها في دراسات مستقبلية . ولتقليل الكثافة وتطوير البنية التحتية ، فإن هذا يتطلب إزالة بعض المبني ، وإعادة تنظيم مساحات البناء وتوسيعها ، كذلك قد يتطلب إعادة بناء كلية أو جزئية للمخيمات .

تعتمد التكلفة المرتبطة بهذا الخيار على طبيعة التحديث أو التطوير المطلوب . وعلى أي حال ، فإن التكلفة المتعلقة بهذا الخيار أعلى بكثير من التكلفة للخيار الفرعي الأول . بالإضافة إلى ذلك ، فإن تجديد المخيمات وتطويرها في ظل هذا الخيار الفرعي سيخلق

النهاية إلى إسكان مؤقت للاجئين في أثناء عملية التطوير أو التحديث . وقد يكون مثل هذا الإسكان على هيئة بيوت متنقلة ، أو بيوت يتم بناؤها بمواد بناء رخيصة و ذات مواصفات متدنية ويأدى إلى مساحات . كما يجب أن لا تكون مثل هذه المساكن غير ملائمة للاجئين من ناحية بعدها من أماكن عملهم ، وما يسببه ذلك البعد من مشقة لأفراد عائلاتهم . وأخيرا ، لا بد من إزالة مثل هذه المساكن فوراً قبل أن يحتلها الآخرون دون حق أو إذن قانوني .

وينوه العبد وزيدان بحسنات هذه السياسة ؛ فهي تقلل المشاحنة الاجتماعية التي قد تنتيج بين اللاجئين العائدين واللاجئين المحليين ، لكنها لا تقلل المشاحنة الاجتماعية بين الفقراء المحليين واللاجئين إذا لم يتم تحسين ظروف الفقراء المحليين . في ظل هذه السياسة ستكون الدولة مسؤولة عن التخطيط والتطوير ، وكذلك قد تحتاج إلى إيجاد إسكان مؤقت في أثناء عملية إعادة التطوير ، وسيكون هناك دور للقطاع الخاص في بناء المساكن والبنية التحتية .

وببناء على تقديراتنا السابقة ، فإن تكلفة إعادة إسكان سكان المخيمات من خلال إعادة بناء وتحديث شامل وتدربيجي للمخيمات ، بما في ذلك البنية التحتية وتحفييف درجة الاكتظاظ إلى ٦ أفراد للشقة ، ستتكلف حوالي ٤ مليارات دولار على مدار عشر سنوات ، مع مراعاة الزيادة السكانية . وإضافة لذلك ، سيكلف إعادة إسكان اللاجئين من سكان الأحياء الفقيرة في المدن والقرى ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار .

(٤) الخيارات إزاء مستقبل وكالة الغوث الدولية (الأونروا)

وفقا لاستطلاعات الرأي التي أجراها المركز فإن ٥٨٪ من لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة يعتقدون أنه في حال التوصل إلى حل نهائي فمن الضروري استمرار الوكالة بتقديم خدماتها ، في حين تعتقد نفس النسبة تقريبا ، في الأردن ولبنان ، بعدم وجود ضرورة لذلك . ولعل سبب ذلك أن كثيرين من لاجئي الأردن ولبنان يعتقدون بإمكانية العودة الفورية إلى إسرائيل ، أو إلى الدولة الفلسطينية وتعويضهم ، وعليه ستتم تصفيه المخيمات هناك فورا . لكننا نعتقد أن هذه العملية ، إذا ما قمت ، ستحتاج إلى وقت طويلا نسبيا .

لذلك فإننا نعتقد بضرورة ترك فسحة لفترة انتقالية لا تقل عن ١٠ سنوات لتصفية خدمات الأونروا ، وعلى التوازي مع عملية استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية ، إذ ستظل هناك شريحة كبيرة من اللاجئين بحاجة إلى المساعدة الجزئية أو الكلية خلال الفترة الانتقالية من وضع لاجئ إلى غير لاجئ ، وخاصة في ميادين الصحة والتعليم . وكذلك ، فإن " حالات الإعسار الخاصة " ستظل تعتمد على المساعدات الإغاثية ، مهما كانت الاتفاقية المبرمة . وخلال الفترة الانتقالية قد يتم توسيع صلاحيات الأونروا ، حسب الدور

الذى سيطلب منها القيام به في تطبيق اتفاقية السلام . وفي النهاية ، فإن التقدم لتصفيية الأونروا ، سوف يعتمد على كيفية تطبيق اتفاقية السلام ، فيما يتعلق بالعودة أو التعويض أو التوطين .

وخلال الفترة الانتقالية ، يرى الباحث جلال الحسيني (الحسيني ، ٢٠٠٤) أن من الممكن أن تستأنف الأونروا دورها الأصلي كلاعب رئيس في استيعاب اللاجئين الدائم في فلسطين . ويمكنها أيضاً أن تساعد - كما فعلت سابقاً في بدايات تأسيس السلطة الفلسطينية ١٩٩٤-١٩٩٦ - في الترتيب لبنية تحتية اجتماعية واقتصادية وإدارية في الضفة الغربية وقطاع غزة . كما وقد تسهم ، مع وكالات الأمم المتحدة مثل البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، في خطط الطوارئ التي تهدف إلى استيعاب العائدين الجدد في الدولة الفلسطينية . في هذا السياق ، قد يتطلب منها توسيع برامجها المدرة للدخل بشكل كبير ، وذلك في حال تمت الموافقة على الاتفاقية من قبل غالبية اللاجئين . فيتوقع أن تخصص الدول المانحة حينها دعماً مالياً كبيراً لبرامج تأهيل البنية التحتية والإسكان في المخيمات ، مع التوجه نحو دمجها في البلديات المجاورة القائمة .

وبرأيه ، يمكن للأونروا أن تكون مفيدة كشريك داعم "للوكالة أو ربما الوكالات ، التي سوف تخطط وتدير منظومات العودة والتعويض من خلال :

• تجهيز قاعدة بيانات اجتماعية اقتصادية وسكنانية :

يمكن للأونروا أن توسع من مسواتها السكانية والاجتماعية الاقتصادية التي استهدفت ، إلى الآن وبصورة رئيسية ، فئة " حالات الإعسار الخاصة " لتساعد في التخطيط النهائي للاستيعاب والتعويض والعودة . لكن على الأونروا تحسب الربط المباشر لبياناتها بأي تقييمات لأعداد محتملة للاجئين العائدين أو الذي سيتلقون التعويض . في الحقيقة ، فإن عدد اللاجئين المسجلين لدى (الأونروا) لا يحتسب العدد الإجمالي " للاجئي ١٩٤٨ " .

• الدعم الفني :

يمكن لمكاتب تسجيل الأونروا أن تساعد في التعرف إلى مكان المستفيدين من منظومات الاستيعاب والتعويض والعودة وتحديدهم وتسجيلهم . وبفضل خبرتها اللوجستية يمكنها أيضاً أن تلعب دوراً مهماً في تطبيق هذه المنظومات (بالذات العودة) ، بدءاً بتبييع اللاجئين عن هذه المنظومات المتوفرة :

٧ العودة: بصورة رئيسة منظومات النقل ، والتسجيل ، وتعريف اللاجئين السابقة . كما يمكن للأونروا الانخراط في التخطيط ، وتوفير الوحدات السكنية ، والمشاريع المدرة للدخل للاجئين العائدين إلى إسرائيل .

- ٧ التعويض : الخطوات العملية لتسجيل اللاجئين ولتسهيل دفع التعويضات لهم ، تحديد المطالبات بالأملاك ، وإجراءات الدفع ، وغيرها بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP) .
- ٧ برامج تأهيل المخيمات / الاستيعاب خارج الشرق الأوسط (حدود ولاية الأونروا) : بالإضافة إلى البرامج الإغاثية المشار إليها أعلاه فإنه يمكن للأونروا أيضاً أن تساعد وكالات متخصصة مثل موضوعية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، أو المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في وضع ترتيبات لهؤلاء اللاجئين الذين يفضلون التوطين خارج بلددهم المضيف الحالي .
- ٧ مسائل متنوعة : وقد يكون على الأونروا أيضاً، التعامل مع المشكلات اليومية المتعددة الناجمة عن حل مشكلة اللاجئين ، مثل المشكلات التي تتعلق بحركة اللاجئين ، والوضع القانوني لللاجئين بعد الاتفاقية في الدول المضيفة من حيث الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والتوظيف وقضايا حقوق الإنسان . كما أن المالكين الأصليين قد يستأنفون محاولاتهم استعادة أراضيهم ، وخصوصاً عندما تكون ضمن حدود المدينة . وقد تكون منظومات الاسكان من جديد ضرورية للفئة الأكثر فقراً ، وبالتحديد لأولئك اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات غير المعترف بها لدى الأونروا .

انتقال الخدمات من الوكالة إلى الدول الراعية : ولتجنب الفوضى الإدارية وتشتت حياة اللاجئين ، فإن حل الأونروا ، وفقاً للحسيني ، يجب القيام به بطريقة منتظمة ووفق جدول زمني متفق عليه بين الأونروا ، والدول المضيفة والدول المانحة . وبرأيه ، هناك مسألتان مهمتان يجب مراعاتها بهذا الشأن : الأولى ، يجب ضمان أن تبقى جودة الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين سابقاً ، بعد تحويل خدمات الأونروا إلى الدول المضيفة . ثانياً ، وكما ذكرنا سابقاً ، على الدولة الفلسطينية أن تستفيد بالكامل من تسهيلات الأونروا ، ومن الثروة المعرفية التي جمعتها الوكالة في ميادين الأنشطة المختلفة ، من خلال المهارات المهنية وخبرات موظفيها ومن خلال أرشيفها . أما النواحي الأخرى لعملية الانتقال التي تحتاج إلى تفحص فهي ما يلي :

- تناسق الخدمات : قبل الانتقال النهائي إلى الدول المضيفة ، يجب تحقيق التناغم التام بين خدمات الأونروا مع تلك المقدمة من الدول المضيفة . وإلى حد ما ، فإن عملية التناغم هذه موجودة سلفاً في مناطق عمل الأونروا كافة ، بما فيها مناطق السلطة الفلسطينية . هذا الأمر يخدم ، بصورة أساسية ، غرض تحسين توصيل الخدمات إلى اللاجئين ، وليس غرضه البدء بعملية الانتقال . كذلك يجب إنشاء موضوعيات للأونروا في الدول المضيفة في الوقت المطلوب (ربما

حالما يتم تطبيق الاتفاقية)، للتعامل مع قضايا ما بعد الانتقال في كل برامج الأونروا (التعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية، والمشاريع الإنمائية). وبعيداً عن النواحي الفنية الخاصة بكل برنامج تبقى هناك القضية الشائكة لدمج موظفي الوكالة في إدارة الدول المضيفة، والمشكلات المدرجة هنا مالية (الفارق في الدخل والراتب التقاعدي) وبيروقراطية (الفارق في الخلفيات التدريبية، المهارات وعادات العمل).

- تمويل عملية الانتقال (بعد الاتفاقية): في ضوء الموارد الاقتصادية الحقيقية التي قد تتطلبها برامج الانتقال بعد التوصل للاتفاقية، فإن على الأونروا والدول المانحة الرئيسية أن تنظر في تحديد الحاجات المستقبلية للاجئين وتکاليف التسليم وذلك في مرحلة مبكرة. وقد تكون هذه المبالغ التي تحدث عنها هنا أكبر بكثير من المتوقع. ففي حين ستصر الدول المضيفة على أن يؤخذ في مستقبل المساعدات المالية الحاجات الأساسية (السابقة) للاجئين، فإن اللاجئين سيكونون مصممين على فصل المبالغ المخصصة لبرامج ما بعد الاتفاقية تماماً عن الأموال المخصصة لأغراض التعويضات الفردية (الحسيني ، ٢٠٠٤).

وبالإشارة إلى الخسائر التي من الممكن أن تترتب عن تصفية الأونروا، فالتأكد لن تمثل في فقدان التكاليف الثابتة التي من المتوقع أن تحول للدول المضيفة ولكن في فقدان المبالغ التي تصرفها الوكالة على خدمات اللاجئين، وباللغة عام ٢٠٠٢ ، كما أسلفنا، ٣٢٥ مليون دولار، والتي من الممكن تغطيتها، لاحقاً، من المساعدات الدولية للدول المضيفة.

(٥) الخيارات لتوفير السياسات الاقتصادية وبنيتها الملائمة

تعتمد طبيعة البنية الاقتصادية اللازمة لاستيعاب اللاجئين والسياسات الواجب اتباعها لتوفير مقوماته وتحقيق برامجه على شكل ذلك الاستيعاب، إن كان مباشراً، أي بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية للمستويين، أو غير مباشر بمساعدة الدولة. لذا، فسوف نتناول الخيارات في كلتا الحالتين بالاستناد إلى التوصيات التي يقترحها الباحث فضل النقيب (النقيب ، ٢٠٠٤).

الاستيعاب المباشر: يفترض الباحث أن كل العائدين بفعل عوامل الدفع هم من اللاجئين الذين لا يملكون رأس مال مادي أو بشري يؤهلهم للاندماج بالمجتمع دون التدخل المباشر من الدولة . وهذا يعني أن الدولة ستكون مسؤولة عن استقبالهم ، وتأمين السكن لهم ، وتأمين فرص العمل لفترة ما ، حتى يتمكنوا من الاندماج بالمجتمع . وأما العائدون بفعل عوامل الجذب فهم في الغالب من اللاجئين الذين يملكون رأس مال مادي أو بشري يؤهلهم للاندماج بالمجتمع دون التدخل المباشر من الدولة ، وستتناولهم لاحقاً .

بالطبع، إن نجاح عملية استيعاب العائدين تعتمد، إلى حد بعيد، على قدرة الدولة الفلسطينية على دمج هذه العملية في برنامج شامل لإعادة الإعمار والتنمية يهدف إلى إزالة تشويهات الاحتلال. أما القيام بعملية الاستيعاب، بشكل يكرس الوضع القائم وما فيه من تشویه، فسيقود بالتأكيد إلى وضع العائدين في وضع اقتصادي ليس أفضل بكثير من وضعهم الحالي في البلاد المضيفة. من هذا المنطلق، يجب أن تتم عملية الاستيعاب وفق برامج استثمارية توسيع القاعدة الإنتاجية في قطاعات الخدمات والإنشاء والصناعة والزراعة على التوالي. وفي إطار هذا النمط من الاستيعاب، من المهم تشطيط البرامج المدرة للدخل؛ وذلك لإعطاء المجال أمام الرياديين من رجال الأعمال الصغار والمتوسطين للمبادرة بإنشاء مشاريعهم الخاصة وتطويرها من خلال تقديم القروض متعددة الأجل وتقسيطها لهم وبفوائد وتسهيلات معقولة عند التسديد.

الاستيعاب غير المباشر: يجب أن يوجه هذا البرنامج إلى العائدين برأس مال وخبرات ومهن، والذين لا يحتاجون إلى الدعم المباشر من الدولة، وإنما يحتاجون إلى الرعاية والتوجيه منها؛ وذلك لتشجيعهم على العودة، أولاً، ثم لتسهيل استيعابهم في المجتمع الفلسطيني بوقت قصير وبشكل كفء. وبالنسبة للموضوع الأول، هناك ضرورة لإنشاء مؤسسة خاصة لشؤون العائدين، تقوم بالاتصال بهم في أماكن تواجدهم، وتقدم لهم المعلومات الضرورية حول إمكانات الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، وإمكانات العمل بالنسبة للمهن والمهارات المختلفة. كما تقدم لهم معلومات عن السكن في المدن والقرى المختلفة، وإمكانات تعليم الأولاد والرعاية الصحية. أما بالنسبة للموضوع الثاني، فمن الضروري أن تتخذ الدولة إجراءات اقتصادية لتسهيل الاستيعاب. ومن أهم هذه الإجراءات: إنشاء مؤسسة لتقديم الخدمات القانونية والمالية والفنية للعائدين الذين يرغبون في إنشاء مشاريع اقتصادية، والعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة التي تعمل على خلق فرص للعمل من خلال تقديم قروض قصيرة ومتعددة الأجل لها.

السياسة الاستثمارية والتشغيلية للكفاءات الوافدة: من المهم أن نلاحظ أن قسماً كبيراً من العائدين من بلدان الخليج العربي والبلدان الأجنبية، سيسهم بشكل فعال في إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني وتنميته؛ لأن معظمهم سيحمل معه خبرات فنية ومهنية وتعليمية عالية. وفي مجال التعليم، هناك إمكانية لعودة أساتذة متخصصين في التعليم في جامعات أميركية وأوروبية ذات سجل مهم في البحث العلمي والنشاطات الأكademie. وفي مجال الصحة، هناك إمكانية لعودة أطباء ترسوا لمدة طويلة في العمل في مستشفيات أجنبية، واكتسبوا خبرات عالية. وفي مجال رجال الأعمال، هناك عدد كبير من رجال الأعمال الفلسطينيين الذين حققوا موقع ريادي في مجالات البنوك والتأمين والمقاولات. ومن الممكن لهؤلاء جميعاً أن يعملوا على إيجاد صلة اقتصادية لهم بالاقتصاد الفلسطيني عن

طريق فتح فروع لشركاتهم أو نقل المقر الرئيسي لشركاتهم إلى فلسطين . ومن المهم ، أيضاً ، تقديم التسهيلات والحوافز الممكنة لجميع هؤلاء ، وتقديم الضمانات القانونية لهم لحماية حقوقهم ومكتسباتهم وتشجيع استثمارتهم وانتقالهم للإقامة والعمل في وطنهم .

المناخ الاستثماري المتوقع والسياسات المقترحة إزاءه : يتوقع أن يشكل التوسع المفاجئ في الاستثمار بالإسكان والاستهلاك الفوري للسلع غير المتاجر بها وضعاً تضخميّاً فيهما . فالزيادة في الطلب على الإسكان سترفع سعر الخدمات الإنسانية ، ليس في العمل فحسب ، وإنما في أسعار المواد الخام المنتجة محلياً . أما بالنسبة للبضائع المتاجر بها ، فمن الممكن أن تكون هناك زيادة في الاستيراد ، وإعراض عن شراء البضائع المنتجة محلياً ، لأنّه إذا حصل ارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج لتلك السلع ، فإنّ أسعار بيع تلك السلع ستُرتفع . كما يتوقع أن تحصل آثاراً إيجابية على الاقتصاد الكلي ، بما يشمل الإنتاج المحلي ، من خلال الارتفاع في استهلاك السلع الوسيطة . لكن هذه النتائج المفيدة يمكن أن تحدث فقط إذاً ما تم توفير السلع المكملة والمهمة للسلسلة الإنتاجية من خلال استثمارات مناسبة في السلع والخدمات العامة . غير أن أيّ توسيعات جوهريّة في الاستثمارات العامة ومدخلاتها لا بد أن توضع في إطار المشاريع الجارية والخبرة المتوفرة ؛ إذ سوف تحتاج الدولة الناشئة لتطويرات رئيسية في القدرة على تقديم السلع والخدمات العامة بصورة أفضل ، خصوصاً لللاجئين العائدين منهم والمقيمين .

وعلى العموم ، فإنّه من المتوقع أن تشهد الحالة الكلية للأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة تطويراً ملمسياً ، نتيجة زيادة المساعدات الخارجية ، إذاً ما أحسن استخدامها ، رغم الأثر السلبي الآني لعودة اللاجئين على الاقتصاد ، من انخفاض للأجور وتقلص معدل المخزون من الرأس المال المادي على عدد السكان . ويعود ذلك التطوير إلى الآثار الإيجابية الموضعة للمساعدات الخارجية ، والتغييرات التي سترافق العائدين ، والتي يتوقع أن تكون كبيرة على المدى القريب ، وإن تبقى مهمة على المدى الطويل على شكل مكاسب للقدرة الإنتاجية والاستثمارات التكميلية . لكن التخوف الرئيس يبقى من إمكانية حدوث آثار سلبية على عملية التنمية نتيجة العودة ، وقد يكون لها تأثير ليس في المدى القريب فحسب ، بل قد يكون لها مضاعفات كبيرة على المدى البعيد أيضاً . مثل هذا الاحتمال ، وإن كان ضعيفاً ، بناءً على تجارب البلدان الأخرى التي تشير إلى حدوث نتائج إيجابية في الغالب كما حصل في هونغ كونغ وإسرائيل والأردن ينبغي فحصه من خلال متابعة نتائج العودة أولاً بأول ، واتخاذ تعديلات على الإجراءات والسياسات المستخدمة وفقاً للتطورات (البنك الدولي ، ٢٠٠١) .

أ. الخيارات لخلق فرص العمل

يُعمل حالياً ١٥٪ من الأيدي العاملة في الصفة الغرية وقطاع غزة في الزراعة، و ١٠٪ في الإناءات، و ٤٪ في الصناعة، أما الباقي فيعملون في قطاعات الخدمات المختلفة.^{١٧} وعند بدء عملية الاستيعاب يتوقع زيادة حصة الإناءات إلى الثالث على حساب القطاعات الأخرى.

ويتضح من الجدول رقم ٢٩ أدناه، أن من سيشاركون في العمل من العائدين (إذا استثنينا من لا يعملون ومن لم يحددوا موقفهم والذين يشكلون حوالي ٤٠٪) ينقسمون إلى ثلاثة أقسام متساوية تقريباً: القسم الأول، وهو من يريدون العمل كعمال مأجورين في فروع الإنتاج الرئيسية، والقسم الثاني، وهو من يرغب بمارسة المهن الأكاديمية، والقسم الثالث، وهو من يرغب بمارسة الأعمال الحرة.

جدول رقم (٢٩): توزيع العائدين العاملين حسب طبيعة العمل المرغوب فيه في الدولة الفلسطينية (بالنسبة المئوية)

الرقم	طبيعة العمل المرغوب فيه	لاجئون في الأردن	لاجئون في لبنان
١	عامل في الزراعة	١٣,٤	١٥,٤
٢	عامل في الصناعة	٦,١	٢,٤
٣	عامل في البناء	٢,٢	٢,٢
٤	المهن (الطب، والهندسة، والصيدلة، والتعليم، والصحافة، وخلافه)	٢٠,٢	٢١,٣
٥	الحرف (تجارة، وخداد، ومهن إلكترونية، وخلافه)	٥,٧	٤,٤
٦	عمل خاص (تجارة، وخدمات، وخلافه)	١٤,٥	١٢,٢
٧	لا يعمل / غير قادر على العمل	٢٢,١	١٥,٦
٨	لا رأي / لا رأي أعرف	١٣,٩	١٥,٣
٩	أخرى	١,٨	٦,٢

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين والتي أجرتها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

وفي الغالب، سيجري استخدام من لم يحددوا موقفهم، ومن لا يعملون، أو جزء رئيس منهم كعمال مأجورين. وفي هذه الحالة، ستترتفع نسبة العائدين بأجر، ربما، إلى النصف. ومن غير الممكن توقع أن يتمكن الاقتصاد المحلي من توفير فرص عمل لجميع العائدين المشاركون في قوة العمل؛ فبعض منهم سوف يذهب للعمل إلى إسرائيل، إذا ما أتيح له ذلك، سواءً بسبب ارتفاع الأجور في إسرائيل، أم لعدم توفر فرصة عمل مناسبة له في الاقتصاد المحلي.

^{١٧} بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على صفحته الالكترونية.

وقد افترضنا، وفقاً للجدول رقم ٣٠، أن نسبة العمالة في إسرائيل ستزداد مع تقدم العلاقات بينها وبين الدولة الفلسطينية الناشئة، وستتناقص نسبة البطالة إلى حدود متدنية إذا ما سارت أمور العودة والاستيعاب على ما يرام. ويتبين من الجدول رقم ٣١ أدناه، أن قطاع البناء (الناجم عن العودة وتطوير المخيمات فقط) بإمكانه استيعاب ما لا يقل عن ثلث القوة العاملة الإضافية. وعليه من الممكن استخدام الباقى (حوالى ١٧٪) في الزراعة والصناعة. ومن الممكن ترك باقى فئات العاملين كما ابدوا رغبتهم، إذ ييدو ذلك متناسباً مع الاحتياجات الطبيعية للتنمية.

جدول رقم (٣٠): التوزيع المتوقع للمشاركين بالعمل من العائدين حسب حالة العمل وموقعه ٢٠٠٦-٢٠١٥

السنة	المشاركون في قوة العمل	% من المشاركون	العاطلون عن العمل			العاملون في إسرائيل	العاملون في الدولة	العاملين العائدين
			عدد	% من السكان	عدد			
٢٠٠٦	٧٠,٦٦٨	١	٧,٠٦٧	٦,٦٧٨	٦٠,٥	٥٦,٩٢٣	٦٣,٦٠٢	
٢٠٠٧	٩٣,٣٤٩	٩	٨,٤٠١	٨,٩١٩	١١,٥	٧٦,٠٢٨	٨٤,٩٤٧	
٢٠٠٨	١١٦,٨٢٨	٨	٩,٣٤٦	١٢,٥	١٢,٥	٩٥,١٢١	١٠٧,٤٨١	
٢٠٠٩	١٤١,١٣٤	٧	٩,٨٧٩	١٦,٤٠٢	١٣,٥	١١٤,٨٤٨	١٣١,٢٥٤	
٢٠١٠	١٦٦,٣٩٦	٦	٩,٩٧٨	٢١,١٠٣	١٤,٥	١٣٥,٢١٥	١٥٦,٣١٨	
٢٠١١	١٩٢,٣٤٤	٥	٩,٦١٧	٢٦,٤٩٥	١٥,٥	١٥٦,٢٣٢	١٨٢,٧٢٧	
٢٠١٢	٢١٩,٣١٠	٤	٨,٧٧٢	٣٢,٦٣٣	١٦,٥	١٧٧,٩٥٠	٢١٠,٥٣٨	
٢٠١٣	٢٤٧,٢٢٦	٣	٧,٤١٧	٣٩,٥٦٩	١٧,٥	٢٠٠,٢٤١	٢٣٩,٨٠٩	
٢٠١٤	٢٧٦,١٢٥	٢	٥,٥٢٣	٤٧,٣٥٥	١٨,٥	٢٢٣,٢٤٧	٢٢٠,٦٣٠	
٢٠١٥	٣٠٦,٤٢	١	٣,٠٦٠	٥٦,٠٥٢	١٩,٥	٢٤٦,٩٣٠	٣٠٢,٩٨٢	

المصدر: تقديرات ذاتية بناء على افتراض تناقص نسبة البطالة من ١٠٪ إلى ١٪ وارتفاع نسبة العمالة في إسرائيل من ٨٪ إلى ١٨٪.

ومن المثير، انه رغم أن نسبة العاملين في الزراعة من الراغبين بالعودة حالياً تساوي صفراء، فإن حوالي ١٤٪ منهم ابدوا رغبتهم في العمل بالزراعة. كما أن نسبة ٨٤,٧٪ من اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، و ٧١,٨٪ في الأردن، و ٧١,٦٪ في لبنان، أبدت موافقتها على امتلاك قطعة أرض والعمل في الزراعة في حالة قبولهم بالبقاء في الدولة الفلسطينية. وبالرغم من محدودية الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، فإن هذه الرغبة ينبغي العمل على تلبيتها وفق أقصى الإمكانيات المتاحة، خصوصاً أنها تتجاوب إلى حد بعيد مع احتياجات تطوير هذا القطاع لتلبية احتياجات الأمن الغذائي.

**جدول رقم (٣١) : التوزيع المتوقع لفرص العمل على العائدين
حسب القطاع الاقتصادي ٢٠٠٦-٢٠١٥**

الخدمات	الصناعة	قطاع الاستيعاب		الزيادة في طلب سوق العمل نتيجة الموجة	السنة
		الزراعة	الإنشاءات		
		١٢٨,٧٣٣	٥٦,٩٤٣	٢٠٠٦	
١٧,٩٠٠	٣,١٢٩	٢,٦٨٥	٦٠,٨٣٠	٧٦,٠٢٨	٢٠٠٧
٣٠,٤١٠	٥,٣١٥	٤,٥٦١	٦٢,٩٦٦	٩٥,١٢١	٢٠٠٨
٤٣,٣٦٧	٧,٥٨٠	٦,٥٠٥	٦٥,١٧٨	١١٤,٨٤٨	٢٠٠٩
٥٦,٧٨٠	٩,٩٢٥	٨,٥١٧	٦٧,٤٦٧	١٣٥,٢١٥	٢٠١٠
٧٠,٦٥٦	١٢,٣٥١	١٠,٥٩٩	٦٩,٨٣٦	١٥٦,٢٣٢	٢٠١١
٨٥,٠٠٣	١٤,٨٥٩	١٢,٧٥٠	٧٢,٢٨٩	١٧٧,٩٠٥	٢٠١٢
٩٩,٨١٩	١٧,٤٤٨	١٤,٩٧٢	٧٤,٨٢٨	٢٠٠,٢٤١	٢٠١٣
١١٥,١٠٤	٢٠,١٢٠	١٧,٢٦٦	٧٧,٤٥٦	٢٢٣,٢٤٧	٢٠١٤
١٣٠,٨٨١	٢٢,٨٧٨	١٩,٦٢٢	٨٠,١٧٦	٢٤٦,٩٣٠	٢٠١٥

المصدر : تقديرات ذاتية بناء على احتساب عدد العاملين في قطاع الإنشاءات بقسمة قيمة الاستثمارات في قطاع الإنشاءات على تكلفة فرصة الاستثمار فيه وتوزيع باقي فرص العمل على القطاعات الأخرى مع زيادة مطردة لحصة قطاع الخدمات .

وقد سبق وشرنا إلى أن تكلفة توفير فرص العمل أعلاه تبلغ حوالي ١١,٦ مليار دولار للاستثمارات الثابتة فقط ، علماً بأن بعض الفروع الاقتصادية ، مثل قطاع الإنشاءات يحتاج إلى استثمارات ضخمة في مجال الاستثمارات الحاربة التي يتم قلبها سنوياً ، في حين أن عدد العاملين يبقى متناسباً مع حجم الاستثمارات المستجدة . وبالرغم من كل المساعي لتجنب أي مضاعفات قد تترکها عملية الاستيعاب على سوق العمل الفلسطيني ، وفي سبيل امتصاص أي فاصل محتمل للقوة العاملة ، خصوصاً في السنوات الأولى من عمر الدولة الناشئة ، ينبغي العمل على تأمين اتفاقيات دولية مع إسرائيل وغيرها من الدول لاستمرار تدفق العمالة الفلسطينية إليها ، ضمن وصول معدل البطالة في الدولة إلى أدنى حد ممكن .

بـ. الخيارات نحو التكامل الاقتصادي والاجتماعي

من المهم أن تبني الدولة المستقبلية استراتيجية للتنمية الاقتصادية الدائمة التي تضمن نمواً ثابتاً ومتناوباً مع نمو احتياجات المجتمع وتحسين مستويات تزوده بالسلع والخدمات الضرورية . ومثل هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس التكامل الاقتصادي والاجتماعي . وبداية ، لابد من العمل على تفكير ارتباط الاقتصاد الفلسطيني وتبنته بالاقتصاد الإسرائيلي ؛ لما سببه من انعكاسات وآثار ضارة ، مثل الانكماس والتدهور في النشاط الاقتصادي الفلسطيني خلال فترة الاحتلال .

ويسنستعرض فيما يلي بشكل مختصر أولويات الاستثمار في قطاعات الزراعة، والصناعة، والإنشاء، والخدمات، والبنية التحتية، وكذلك في قطاعات التنمية الاجتماعية، وبشكل أكثر تحديداً في قطاعي التعليم، والصحة، مستندين إلى حد كبير على ما اقترحه فضل النقيب في ورقته المذكورة (النقيب، ٢٠٠٤).

١. البنية الاقتصادية

الزراعة

تؤدي الزراعة دوراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني بشكل تارخي، كما يشار إلى الأهمية المعنوية لعودة الفلاح الفلسطيني والعمل بها. ومن المتوقع أن تؤدي استعادة السيطرة الفلسطينية على الأراضي والمياه للضفة الغربية إلى انطلاقه كبيرة في مجال الزراعة. وقد لاحظنا آنفًا عند بحث موضوع خلق فرص العمل، أن نسبة عالية من اللاجئين قد أبدت رغبة في العمل بالزراعة إن هي أعطيت الأرض الازمة لذلك. ومن المهم أن تأخذ هذه الجهة أولوية كبيرة، على أساس أن استيعاب جزء مهم من العائدين بشكل ناضج سيعتمد على قدرة الدولة الفلسطينية على توسيع مساحة الأرض الصالحة للزراعة. وبالطبع، إن زيادة مساحة الأرض الزراعية لا يكفي وحده؛ فهناك حاجة ماسة لإعطاء أولويات كبيرة في مجالات البنية التحتية للزراعة، وخصوصاً في مجالات المياه، والتوصيل، والمواصلات، وهذا ما سنأتي على بحثه لاحقاً.

الصناعة

من البديهي أن يعتمد برنامج التنمية وإعادة الإعمار بشكل رئيس على إزالة كل المعوقات التي أوجدها الاحتلال، وخلق البيئة المناسبة لينمو فيها هذا القطاع وينمو ارتباطه بالقطاعات الأخرى، كقطاع الزراعة والإنشاءات والخدمات. كما ينبغي أن يقوم هذا البرنامج بتوفير فرص عمل للوافدين إلى سوق العمل من أهالي الضفة والقطاع ومن العائدين. وفي هذا المجال، فإن ما يساعد على خلق مثل هذه البيئة بشكل رئيس هو إعادة تأهيل جذرية للبني التحتية، وخصوصاً ما يخص مصادر الطاقة، والمواصلات، والاتصالات، والمناطق الصناعية.

الإنشاءات

مع بدء عودة اللاجئين إلى الأراضي الفلسطينية، سيرتفع حجم الطلب العام على بيوت السكن، إذ إن هناك زيادة في الطلب نتيجة تزايد عدد السكان ذوي المعدل العالي (أكثر من ٣,٥٪)، كما أن هناك حاجة إلى تجديد بيوت اللاجئين في المخيمات تدريجياً، وتلبية الطلب على السكن من العائدين، ناهيك عن العجز المترافق، أصلاً، في عرض الوحدات السكنية الملائمة مع حجم الطلب الحالي. إن هذا الطلب العالي سيحتاج إلى توسيع

قاعدة العرض ؛ حتى لا ترتفع أسعار البيوت ومعدلات الأجر ، وهذا ما يتطلب من الدولة أن تلتزم بإستراتيجية في هذا القطاع ، يكون من أساسياتها تأمين الأراضي بأسعار معقولة لبناء مساكن اللاجئين والعائدين ، وإقامة مؤسسات مالية تقوم بتقديم خدمات الرهن العقاري لتمويل شراء البيوت على أقساط ، إضافة إلى ضرورة توفيرها مسakens للحالات الطارئة والمعدمة .

قطاع الخدمات

يعتبر تطوير هذا القطاع ، بما لديه من طاقات كامنة للتطور ، وخصوصاً في مجالات السياحة والمواصلات والاتصالات والخدمات البنوكية والتأمينية والتجارة الداخلية والخارجية من أهم متطلبات عملية الاستيعاب ، إذ يتوقع أن يستوعب هذا القطاع نصف العائدين على الأقل . ومن ناحية أخرى ، من الممكن أن يوفر مدخلاً مهماً لتطوير البنية الاقتصادية المستقبلية ، بما يتاسب مع عملية العودة ومتطلبات التنمية الاقتصادية الدائمة .

البني التحتية

كما ذكرنا آنفاً ، تعاني معظم البنية التحتية من القدم والتآكل وعدم توفر متطلبات الصيانة . كما أنها تعرضت ، طوال فترة العدوان الإسرائيلي الحالي ، لصنوف التدمير والتخريب . لذا ، فهي بحاجة إلى عمليات صيانة وترميم قبل البدء بعملية التوسيع وإعادة التنظيم وذلك بما يتلاءم واحتياجات عملية الاستيعاب . فهناك حاجة ماسة في قطاع الزراعة إلى تجديد الآبار الارتوازية والينابيع وصهاريج المياه وترميمها وبنائها . ومن ناحية أخرى ، فالاستثمار في فتح طرق زراعية جديدة وإتاحة تأهيل الطرق القديمة يجب أن يكون له أولوية كبيرة ؛ لأن صعوبة المواصلات في الوقت الراهن تعوق عملية نقل المحاصيل الزراعية بشكل سريع وتمنع تطور الأسواق الزراعية ، ناهيك عن الحاجة لتطوير شبكة متطرورة للتسويق الزراعي الداخلي والخارجي . وفي قطاع الصناعة ، إذ تعتبر الكهرباء التي يأتي معظمها في الوقت الراهن من إسرائيل أهم مصدر للطاقة في فلسطين ، هناك حاجة ماسة لبناء مصدر وطني مستقل للطاقة الكهربائية ، ومزود بالمحركات والمولدات والمحولات والمكثفات . كما أن هناك حاجة ماسة لبناء شبكة طرق جديدة تعمل على ربط المراكز الصناعية المحتملة مع الأسواق . كذلك ، فإن خدمات الهاتف والإنتernet بحاجة إلى استثمار يعيد بناء هيكلتها ويوفر خدماتها بأسعار مناسبة . كما أن هناك حاجة للاستثمار في بناء مناطق صناعية تقوم بتقديم المباني وتوفر خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات بأسعار معقولة . وأما في قطاع الإنشاءات ، يحتاج التوسيع في البناء إلى التوسيع في البنية التحتية الضرورية كالطرق وخدمات الكهرباء والمياه والمجاري الصحية إضافة إلى المستشفيات والمدارس .

٢ . البنية الاجتماعية

سيشكل استيعاب أعداد تتجاوز عشرات الآلاف سنوياً من العائدين تحدياً كبيراً أمام الدولة الناشئة، خصوصاً في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، وبالأخص في قطاع التعليم والصحة. وبالإضافة إلى الدور الرئيس الذي تطلع به مؤسسات القطاع العام في هذا المجال، تبغي الإشارة إلى الدور المهم الذي تطلع به، حالياً، شبكة المنظمات الأهلية في مجالات التعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، لابد من إعادة تأهيل هذه المؤسسات وتوسيع شبكتها للنهوض بأعباء عملية الاستيعاب.

التعليم

بالرغم من المستوى المقبول لنظام التعليم القائم حالياً، كما أشرنا سابقاً، إلا أنه لا زال هناك نقص كبير في عدد المدارس، وارتفاع في الصرف، ووجود مدارس ذات أبنية قديمة وغير صالحة. وبالنسبة للجامعات، فلقد تم التوسيع بها على أساس أفقى كمي، ولم يتم فيها توسيع نوعي كييفي يهتم بتحسين قدرة الجامعات على البحث العلمي والإبداع. أما في مجال التعليم المهني، فهناك قصور كبير، ومن المهم جداً بناء صناعة متطرفة وعصيرية أن يتم تحديث نظام التعليم التقني والمهني الصناعي وتطويره. وهناك أيضاً حاجة ماسة إلى أن تأخذ الدولة دوراً رياضياً في إقامة مراكز التدريب لتنقيف العمال الزراعيين، وتربيتهم على اتباع أساليب الرى الحديثة واستعمال مبيدات الحشرات. وكذلك في مجال التسويق، عليها اتباع الطرق التقنية الحديثة في التعليب والتغليف ونقل الخضار والفواكه. كما أن هناك حاجة ماسة لتطوير برامج تدريبية في مجالات الإدارة والتجارة والمحاسبة والحواسيب لتلبية احتياجات التطوير الإداري والمالي.

كل هذه الأمور تستدعي إستراتيجية جديدة نحو التعليم، تعتمد على تخصيص موارد اقتصادية أكبر، لتمويل النشاطات التعليمية على كل المستويات. ودون مثل هذه الزيادة، فإن مجال التعليم سيكون قاصراً على استيعاب أعداد التلاميذ الناجمة عن التزايد الطبيعي بالسكان، ناهيك عن تلاميذ العائدين. إن ما ينفق على التعليم، في الوقت الحاضر، لا يتجاوز ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه نسبة منخفضة جداً، وبحاجة إلى زيادة كبيرة (عبد الرزاق، ٢٠٠٢).

الصحة

إن استيعاب العائدين يستدعي تغييراً جذرياً في أوضاع القطاع الصحي؛ إذ من الضروري زيادة الخدمات الصحية العامة كما ونوعاً، وزيادة عدد المشمولين بالتأمين الصحي بشكل جذري. كما لا بد من الارتقاء بمستوى الخدمات التي يغطيها ذلك التأمين، وكل ذلك يستدعي اقتطاع موارد اقتصادية مهمة من ميزانية الدولة وتخصيصها لهذا القطاع (النقيب، ٤٢٠٠). وهنا، لابد من رفع أجور العاملين في هذا القطاع؛ لاستقطاب الكفاءات، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للجمهور.

(٦) الخيارات مواجهة الانعكاسات المختلفة لعملية الاستيعاب

من المتوقع أن تعكس عملية الاستيعاب نفسها على مجمل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة المستقبلية، كما يتوقع أن تؤثر فيها في المجال الاستراتيجي، ولكن قبل ذلك من المتوقع أن تؤثر حتى في شروط قيامها. ومن الممكن أن تكون تلك الانعكاسات ايجابية، كما من الممكن أن تكون سلبية أيضاً. لذا، فمن المهم محاولة التنبؤ بتلك الانعكاسات، وتحديدها مسبقاً، وخصوصاً السلبية منها؛ من أجل التحضر لمواجهتها وتحاشيها ما أمكن.

أ. الخيارات مواجهة الانعكاسات على مفاوضات الوضع الدائم

من المتوقع أن تعكس عملية الاستيعاب نفسها على مفاوضات الحل الدائم كجزء من حل قضية اللاجئين، من خلال الجوانب الإدارية والتنظيمية والفنية والمالية والتزامات الأطراف المختلفة المتعلقة بتنفيذها. إن التوجه الرئيس نحو برنامج زمني واضح لإنجاز عملية الاستيعاب، ومن ضمنها عملية استيعاب العائدين إلى الدولة، وضمان الموارد اللازمة لتحقيقها، ووضوح في الضمانات والالتزامات والبرامج الزمنية الصارمة لتنفيذها، بما فيها العودة والتعويض والاستيعاب، هي أهم الأمور التي على المفاوض الفلسطيني مراعاتها عند مناقشة موضوع اللاجئين والاستيعاب بشكل خاص.

إن التشعب في عملية الاستيعاب، والتداخل في العلاقات بين أطراف متعددة يجب أن لا يحجب الدور المركزي الذي يجب أن تطلع به منظمة التحرير الفلسطينية في كل مراحل العملية، كممثل للاجئين الفلسطينيين، مع إمكانية التنسيق مع الدول المضيفة بأشكال مختلفة (سلامة، محاضرة في المركز الفلسطيني، ١٩ /٤ /٢٠٠٣). إن موضوع تأجيل حل قضية اللاجئين، ليس بالضرورة خياراً سيئاً، إذا كان من الممكن أن يؤدي إلى حلول أفضل في المستقبل، مع أهمية اخذ عامل الزمن وتبدل الأجيال بالحسبان (جابر، محاضرة في المركز الفلسطيني، ١٩ /٤ /٢٠٠٣).

يلاحظ أن نسبة تأييد اللاجئين لمنظمة التحرير وثقتهم بها كممثل لهم في المفاوضات قد حافظت، نسبياً، على مستواها العالي في الضفة والقطاع ٨٦,٣٪، وفي لبنان ٧٢,٧٪، بالرغم من الانعكاسات والضربات التي تعرضت لها خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من الأزمة الداخلية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني وقيادته. ولكن، ربما، نتيجة لهذه الأسباب ولأسباب الاندماج الحاصل لدى لاجئي الأردن، أو تخوف المبحوثين من عاقبة الإلقاء برأيهم الحقيقي، فإن ٤٠٪ منهم أيدوا المنظمة كممثل لهم، في حين أيد ٢٦٪ منهم تمثيل الحكومة الأردنية.

إن هذا الوضع الشاذ هو ناقوس يدق لإشراف اللاجئين وممثلיהם وإطلاعهم، أولاً بأول، على مجريات المفاوضات، والاسترشاد بآرائهم، وإيجاد الصيغ الواقعية لمشاركتهم. فينبغي الأخذ بعين الاعتبار التسييس العالي لخيomas اللاجئين، إذ توجد ثقافة سياسية يزيد عمرها عن نصف قرن، فحق العودة عند اللاجئين حق مطلق، وهذا التسييس العالي والثقافة السياسية تخلت نوعاً من الضغوط على المفاوض، وهذا الموضوع يجب أخذه بعين الاعتبار وبجدية كبيرة لتطوير أفكار التفاوض والبيئة المحيطة به.

بـ. الخيارات نحو التفاعل والمشاركة السياسية

وفقا لاستطلاعات الرأي التي أجراها المركز، أبدى ٨٤,٠٪ من المبحوثين في الضفة الغربية وقطاع غزة، و٥٢,٤٪ في الأردن، و٦١,٢٪ في لبنان رغبة بالقيام بدور في بناء الدولة الفلسطينية، ورسم مستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بعد قيامها، والتوصيل لحل مشكلة اللاجئين. ومن أجل توفير المناخ الملائم والبيئة الصحية لذلك، لابد من وجود نظام حكم ديمقراطي صالح قادر على خلق مجال للاندماج والتكامل السياسي بصورة تامة، مما يتتيح لللاجئين كل الحق والقدرة على التنافس السياسي الكامل في المجتمع، بحيث تكون عملية إدارة الصراع سلمية وحضارية، بدون الحاجة إلى صراع عنيف. فإذا كان لدينا نظام حكم صالح قائم على الانتخابات الحرة والنزاهة، وعلى دستور محترم، وحكم للقانون فيه فصل للسلطات، فهذا هو المدخل الصحيح نحو التفاعل والمشاركة السياسية الحقة. ولابد أن يتتوفر، إلى جانب نظام الحكم الصالح، مؤسسات قوية قادرة على التنفيذ وتوصيل الخدمات إلى الناس، وخصوصاً الخدمات الأساسية بكفاءة. فهناك عشر سنوات من عملية الاستيعاب، وهذه السنوات ستكون عصبية جداً على المجتمع الفلسطيني. وإذا ما كانت هناك طوابير من اللاجئين الذين يحتاجون خدمات، فهذا سيرمى إلى أن هناك مؤسسات مهترئة، وغير قادرة على تقديم الخدمات. وإذا ما كانت هناك مؤسسات قوية، وعندها إدارة سليمة، فستواجه بنجاعة أي مشاكل تعترضها (الشقاق)، محاضرة في المركز الفلسطيني، ٥ / ٥ / ٢٠٠٣).

جـ. الخيارات لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية

تحدد انعكاسات أي عملية بالظروف والعوامل المؤثرة فيها. ومن العوامل المؤثرة في عملية الاستيعاب، والمحددة لآثارها وانعكاساتها الاقتصادية بشكل خاص: مدى الاستقرار الأمني والسياسي في البلد المعنى، ومدى انعدام الفساد الإداري والمالي، ومدى تنظيم عملية العودة وتدرجها الزمني والتحضير لها والحرية في تحقيقها دون إجراءات بiro وقراطية عقيبة، ومدى التزام المانحين بدفع المساعدات والتعويضات، واستعداد أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين والأجانب لتوريد أموالهم واستثمارها في اقتصاد

ذلك البلد، ومدى سيطرة الدولة على مواردها ومعابرها وقراراتها السياسية ونوعية السياسات الاقتصادية التي ستعتمدتها الدولة الفلسطينية، ومدى حرية انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال عبر حدودها. وعلى ذلك، فإن أي عامل من هذه العوامل أعلاه من الممكن أن يؤثر إيجابياً في الوضع الاقتصادي للدولة العتيدة كلما اتسع مداه، ومن الممكن، أيضاً، أن يعكس سلبياً عليه كلما ضاق مداه. كما أن الممكن أن تؤثر هذه العوامل باتجاه واحد مجتمعة، أو بفعل بعض منها أو منفردة، كما قد تؤثر تلك العوامل في بعضها بعضاً. وفي النتيجة، سيكون تأثيرها متناسباً بمدى تأثير كل منها، وفي الاتجاه الذي تؤثر فيه بالمحصلة.

إنّ عودة حرة، ولكن منتظمة وتدريجية دون إجراءات روتينية خانقة، وتتوفر استقرار سياسي وأمني، وإدارة نزيهة للموارد الإدارية والمالية، واتباع سياسة اقتصادية ليبيرالية (اقتصاد سوق حرة)، ووجود سيطرة كاملة للبلد على موارده ومعابرها وحسن إدارته لها، مع توفير حرية حركة للأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال، إضافة إلى التزام تام من قبل المانحين لدفع المساعدات والتعويضات المطلوبة في مواعيدها وقيام أصحاب رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية بتوريدها إلى البلد واستثمارها في اقتصاده؛ كل ذلك سوف يوفر بيئة إيجابية للاستيعاب وتحقيقه بصورة سلسة. كما أن ذلك سيقود إلى انتعاش اقتصادي بمعدلات استثمار ونمو عالية مقابل معدلات بطالة وفقر منخفضة، وارتفاع في القدرة الشرائية للمواطنين، وانتعاش في السوق والإنتاج المحلي وفي التجارة الدولية، مع إمكانية ارتفاع لأسعار بعض السلع والخدمات نتيجة ارتفاع الطلب عليه.

في المقابل، فإن القيام بعودة جماعية فجائية وغير منتظمة وغير محضر لها مسبقاً، مع عدم توفر الاستقرار الأمني والسياسي، ومع تفشي الفساد الإداري والمالي، واتباع سياسات اقتصادية شمولية، وجود الاحتكار والإدارة المركزية الصارمة للاقتصاد؛ كل ذلك سوف يخلق بيئة سلبية للاستيعاب ويجعله مستحيلاً. وكل ذلك سوف يؤدي إلى تدني معدلات الاستثمار والنمو، يرافقهما انكماش اقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة والفقر وتدني القدرة الشرائية للمواطنين ودخولهم. ومن الممكن أن يقود هذا إلى ارباكات اقتصادية، نتيجة لازدياد الطلب على السكن مثلاً، بصورة أكبر من طاقة العرض، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار العقار مع انخفاض عام في أسعار باقي السلع.

وبغض النظر عن العوامل المذكورة أعلاه، فإن عملية الاستيعاب هي عملية مكلفة جداً، وتحتاج إلى موارد كبيرة لتحقيقها. من هنا، فإن النجاح في تنفيذها يعتمد على مدى قدرة الدولة المستقبلية على تحديد الموارد للقيام بها. ومن المتوقع أن تتم تغطية تكاليف السكن من التعويضات، أما تكاليف البنية التحتية، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وبباقي الاستثمارات الحكومية، فمن المفترض تغطيتها من المساعدات الخارجية والتعويضات

الحكومية العامة، إضافة إلى الإيرادات الحكومية الاعتيادية. أما الاستثمارات في القطاع الخاص، فيتوقع أن تتم تعطيتها من تدفقات رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية الوافدة، إضافة إلى جزء من التعويضات التي قد يرغب العائدون في استثمارها بدلاً من صرفها لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

لذلك، فإن على الدولة المقبلة أن تسعى لتعظيم قدر المساعدات بما يكفل تغطية احتياجات الاستيعاب كاملة، بغض النظر عن التعويضات التي هي حق غير قابل للمساس به. كما لا بد من تشجيع تدفق رؤوس الأموال الوافدة للاستثمار في الاقتصاد الوطني، بما فيها التعويضات الفردية التي يحصل عليها العائدون. علينا أن نتذكر أن إسرائيل قد بنيت من المساعدات والتعويضات، كما أنها قد بنيت على كاهل المهاجرين. إن حلاً دائماً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي سوف يدخل المنطقة برمتها في مرحلة جديدة هي مرحلة السلام والتعاون. وسيترتب على ذلك انتعاش اقتصادي كبير ينبغي التحضير إليه، كما وينبغي العمل على تثبيت أقدام الصادرات وحتى العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي والإقليمي والعالمي.

د. الخيارات لواجهة الانعكاسات الاجتماعية

تقول بعض الفرضيات التشاورية حول جدواي العودة إنه في حال قيام دولة فلسطينية ناجحة عن تسوية سياسية، وعودة ما بين مليون ومليون وربع مليون لاجئ فلسطيني أو أكثر إليها، ومحاوله استيعابهم فيها، فسيقوم فيها وضع اجتماعي قلق متواتر ومضطرب يسوده التشرذم إلى فئات صغيرة وعديدة تكون غير متناغمة اجتماعياً وسياسياً وذات مصالح متناقضة، ولا تنساك لنظام أو قانون، وقد تلجأ إلى الارتزاق والاحتياط والفساد، وربما إلى العنف في حالات كثيرة (كتناعنة، محاضرة في المركز الفلسطيني، ٥/٥/٢٠٠٣). ولتلافي هذا الوضع، يقترح الشقاقي (الشقاقي، المصدر السابق) المقترفات الثلاثة التالية:

- أن يكون هناك نظام كوتا لللاجئين، وأن يكون هناك تمييز إيجابي وتصحيحي لصالح اللاجئين، بهدف إعطائهم فرصة أوسع للاستيعاب خلال السنوات الخمس الأولى التالية لبدء استيعابهم، بحيث يكون لهم أفضلية في الحصول على بيوت للسكن، والحصول على وظائف حكومية، والحصول على تمويل حكومي ومشاريع تخدم اللاجئين، وكذلك الحصول على تسهيلات ضريبية كشراء بيوت وعقارات وسيارات وإحضار ممتلكات من الخارج. والاحتفاظ بأكثر من جنسية، ولا بد من البدء بوضع نظام من هذا النوع.
- عدم قيام السلطة بعمليات نقل مخططة للسكن من الضفة إلى غزة أو من غزة للضفة، أو من الشتات إلى غزة، ويجب ترك هذه الحركة للسوق بالكامل،

مع ضبط لإيقاع تلك الحركة من قبل الدولة . وهذا يتم بالسير بشكل طبيعي في العملية ، وعدم مسارعتها . وبالتالي ، فإن أي عمليات نقل مخطط للسكان ستفشل ويجب عدم اللجوء إليها .

- كجزء من تخفيف المشكلة ، يجب الابتعاد عن تبني أي استراتيجية قد تفاقم المشاكل الحياتية ، مثل بناء إسكان مخصص للاجئين ، أو إسكان اللاجئين في المستوطنات . كما يجب التركيز على حركة السوق ، وتشجيع الاندماج في المجتمع ، والابتعاد عن أي وضع يتم توجيهه من قبل السلطة ، فالإسكان في المستوطنات ، مثلا ، يجب أن يكون للجميع .

ويقترح الباحث شريف كناعنة (كناعنة ، المصدر السابق) برنامجاً متكاملاً لتعزيز الهوية الوطنية ، ولواجهة احتمال تفتها وضعفها غداة حصول العودة . يقوم هذا البرنامج على إحياء رموز الفلكلور والثقافة والفنون الوطنية وشحذها وتعيمها ، وإيجاد استراتيجيات لتداولها بين أفراد المجتمع .

ومن جانبنا ، نرى ضرورة توفير العوامل الاقتصادية للاستقرار الاجتماعي ، عن طريق المساواة في حقوق الملكية ، والمنافسة والكسب الحر ، وتأمين قاعدة قانونية وتنفيذية لحماية الحقوق الفردية العامة ، وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين كافة ، وخصوصاً للعائلات ذوي الحاجات الخاصة ، وتوفير نظمامين للتأمين الصحي والضمان الاجتماعي بحيث يستفيد منه جميع المواطنين بالتساوي ، وكذلك ينبغي العمل على إنجاز قوانين التقاعد والتوفير للعاملين في القطاع العام .

هـ. الخيارات لواجهة الانعكاسات على الموقف الاستراتيجي الفلسطيني

إن تنفيذ عملية الاستيعاب يجب أن تكون الخطوة الأخيرة في حل مشكلة اللاجئين ؛ لأن ذلك سوف يعني نهاية الصراع وإغلاق ملف اللجوء كلياً . وستؤدي عملية العودة إلى لم (الشمل) الفلسطيني على التراب الوطني لأول مرة منذ ١٩٤٨ ، وستساعد في اضطلاع قسم كبير من اللاجئين في الشتات بدورهم في بناء الدولة والاقتصاد الفلسطيني بزخم مواردهم البشرية والمادية في الاستثمار فيه . ومن المهم توفير الإجراءات الالزمة كافة ؛ لاستقطاب أكبر قدر من الطاقات الفلسطينية في الخارج من عقول وأموال لبناء الدولة .

وإضافة لذلك ، ستساعد التعويضات والمساعدات المتوقع الحصول عليها في السنوات العشر الأولى لقيام الدولة على انطلاقه اقتصادية كبيرة في المجتمع الفلسطيني ، ترسى أساس المستقبل المزهر لفلسطين . وهذا كلّه يستدعي ، كما أشرنا أعلاه ، توفير حواجز وشروط إقامة وعمل واستثمار ملائمة للعائدين ، وتكون منافسة على الصعيد الإقليمي .

ستؤدي عملية العودة إلى خلق توازن ديمغرافي على أرض فلسطين التاريخية بين العرب واليهود. ومن جانب آخر، فإن ندرة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) قد تؤدي مع الوقت إلى بروز أزمة وربما نشوب صراع في المنطقة. لذا لا بد من العمل على ضمان السيطرة على الموارد الاقتصادية للأراضي ١٩٦٧ بالكامل لتأمين حاجة فلسطين من تلك الموارد لأجيال قادمة. إن عملية العودة والاستيعاب ستكون عملية مستحيلة ما لم يتم إخلاء المستوطنات كافة والسيطرة الكاملة على الأراضي ومصادر المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ويكتسي البعدان الديمغرافي والجغرافي أهمية كبيرة على الصعيد الاستراتيجي. ففي الوقت الذي ينبغي العمل فيه على خلق معادلة حقيقة بين التوزيع السكاني واستخدام الأرضي وفقاً لصلاحيتها، فإن من الأهمية العمل على استيطان غور الأردن والمناطق المحاذية لإسرائيل من أجل حمايتها. فمن الممكن أن تؤدي عملية الاستيعاب إلى إعادة توزيع سكاني جغرافي يساعد في توفير بعض الحماية للمناطق التي شكلت في زمن الاحتلال نقاط ضعف أسهمت في تحقيق مشاريع الاستيطان، ومصادر الأرضي، واستياحتها من الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، وبشكل خاص في المناطق المشار إليها. إن هذا يعني إقامة تجمعات جديدة، لا تكون بالضرورة مقصورة على اللاجئين العائدين والمقيمين، بل من الممكن أن تكون متاحة لجميع مواطني الدولة على أساس السوق الحرة.

ومن جانب آخر، يكتسي الحفاظ على الوحدة الجغرافية للأراضي الدولة الفلسطينية وتوacialها الجغرافي أهمية كبيرة على الصعيد الاستراتيجي. إذ لا بد من العمل على تحقيق التكامل بين جناحي الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة) بكل أشكاله، خصوصاً الاقتصادي والاجتماعي السياسي، وضمان التواصل بينهما وبين أجزاء الوطن كافة من خلال شبكة مواصلات متكاملة. كما لا بد من السعي لإقامة أشكال متقدمة من العلاقة مع الدول المجاورة، وبشكل خاص مع الأردن التي يجب الارتكاء بالعلاقة معها إلى أقصى حدود التعاون والتكامل بحكم العلاقة التاريخية المتميزة القائمة بين الشعبين الأردني والفلسطيني. ومن المهم استراتيجياً السيطرة على المعابر والمجالات البرية والبحرية والجوية، كضمان للتواصل مع الجوار وضمان النهاز إلى العالم الخارجي بحرية.

أما بعد الأمني، فينبغي أن يحتل بالتأكيد اهتماماً خاصاً في الاستراتيجية الفلسطينية، إذ أن تحرير الدولة الفلسطينية من السلاح، وهو الأمر المرجو من خلال أيّ توسيع مع إسرائيل، ورغم أنه سيغفر لها من أعباء مالية كبيرة لموازنة الدفاع من الممكن استثمارها في التنمية الاقتصادية، سوف يجعل الدولة الناشئة أقل قدرة للدفاع عن نفسها وموطنها من أيّ أخطار داخلية أو خارجية، لذا فإن من الأهمية وجود ضمانات وترتيبات واضحة ومحددة من الجهات الدولية لضمان أمن الدولة الوليدة.

وأما العمق الإقليمي والعربي ، فلابد من إعطائه أولوية كبيرة في الاستراتيجية الفلسطينية والعمل على فتح أبواب التعاون الفلسطيني العربي والإقليمي على مصراعيه بعد الاستقلال مباشرةً . إنَّ فتح المعابر على الأردن ومصر والبحر المتوسط ، والسيطرة الفلسطينية على تلك المعابر ، وفتح الحدود الدولية أمام التجارة الحرة مع الخارج ، سوف يفتح آفاقاً واسعة أمام الاقتصاد الفلسطيني تجاه الأسواق الإقليمية والعربية والدولية .

وفي هذا الإطار ، لابد من الاهتمام بشكل خاص بالعلاقات التاريخية والشعبية مع الأردن الشقيق ، والعمل على توثيق أواصر الوحدة بين الشعرين . صحيح أن عودة حوالي ٣٧٪ من اللاجئين من الأردن ، و٤٠٪ من لبنان قد يضعف ، نسبياً ، الجاليات الفلسطينية هناك ، وبالتالي العمق الاستراتيجي الفلسطيني في هاتين الدولتين ، لكن بقاء الجزء الآخر منهم سوف يساعد على إيجاد تعاون وتكامل أكبر مع دول الجوار ، وخصوصاً مع الشقيقة الأردن ، وسوف يجري التعويض جزئياً عن العائدين من خلال التكاثر الطبيعي ، والتواصل بتنقل حملة الجنسية الفلسطينية بين فلسطين والدول المجاورة .

المراجع

أولاً- المشروع البحثي للمركز

أ- نتائج استطلاعات رأي اللاجئين وغير اللاجئين، البيان الصحفي في ١٠/٧/٢٠٠٣.

بـ- الأوراق الرئيسة

تماري، سليم. حقوق الملكية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين: التعويض وإعادة الملكية، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣.

الحسيني، جلال. مستقبل الأونروا ومخيّمات اللاجئين، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣.

حنفي، ساري. عودة اللاجئين الفلسطينيين: "بعض عناصر سوسيولوجيا العودة"، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣.

خماسي، راسم. سيناريو المستوطنات المخاللة واستيعابها للاجئين الفلسطينيين، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣.

عبد، سميح و زيدان، خالد. الخيارات السياسية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣.

النقيب، فضل. قضايا استيعاب العائدين الاقتصادية والاجتماعية، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣.

جـ- أوراق خلفية معدة لغير النشر

١ . شنار، حازم. مقابلة مع دلال سلامه.

٢ . شنار، حازم. مقارنة بين نتائج استطلاعات الرأي السابقة للاجئين.

٣ . كناعنة، شريف. الانعكاسات الاجتماعية لعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية.

دـ- قائمة ورش العمل التي عقدها المركز في إطار المشروع

١ . استطلاعات رأي اللاجئين حول مستقبلهم وحل قضيتهم ٢٠٠٣/٤/١٣

٢ . الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين: الأبعاد السياسية والقانونية والتنظيمية ٢٠٠٣/٤/١٩

٣ . قضايا استيعاب اللاجئين العائدين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٣/٤/٢٨

٤ . الانعكاسات السياسية والاجتماعية لعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٣/٥/٥

٥ . الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية-الاجتماعية لعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٣/٦/٩

٦ . تعويضات ملكية اللاجئين ٢٠٠٣/٧/٢٨

هـ- محاضرات ألقيت في المركز من غير أوراق عمل

١ . جابر، باسل. الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين: الأبعاد السياسية ٢٠٠٣/٤/١٩

٢ . سلامة، ساجي. الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين: الأبعاد السياسية ٢٠٠٣/٤/١٩

٣. هلال، ليلى. الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين: الأبعاد القانونية ٢٠٠٣/٤/١٩
٤. نجم، خليل. الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين: الأبعاد الإدارية والتنظيمية والمؤسسية ٢٠٠٣/٤/١٩
٥. الشقاقي، خليل. استيعاب اللاجئين العائدين إلى الدولة الفلسطينية: الانعكاسات السياسية ٢٠٠٣/٥/٥
٦. كناعنة، شريف. استيعاب اللاجئين العائدين إلى الدولة الفلسطينية: الانعكاسات الاجتماعية ٢٠٠٣/٥/٥

ثانياً- المراجع الخارجية

أ- المراجع باللغة العربية

- الفير، يوسي و الشقاقي، خليل. مشكلة اللاجئين الفلسطينيين و حق العودة، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. كانون أول، ١٩٩٩ .
- اونروا . تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ١/١ ١٩٩٨/٧-١٩٩٩/٦/٣٠ ، نيويورك.
- جرار، ناجح. الشرعية والواقعية وعودة اللاجئين الفلسطينيين، مقدمة لورشة العصف الفكري " الهجرة الفلسطينية العائدة: المنهجين الاقتصادي- الاجتماعي والثقافي " المنظمة من شمل في رام الله ١١-١٣/٦/٢٠٠١ .
- جرار، ناجح. اللاجيء الفلسطيني إلى أين؟ ، رام الله: مشروع التنمية البشرية المستدامة، ١٩٩٧ حجاج، نصري صالح. اللاجئون الفلسطينيون في لبنان . . . الى متى؟ ، رام الله: مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (١٥) ، ٢٠٠٠ .
- حمام، أنور. الأوضاع الاجتماعية والديغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية، رام الله: مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (١٢) ، ١٩٩٩ .
- حنفي، ساري . بين عالمين - رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني ، رام الله: مواطن ، ١٩٩٧ .
- حنفي، ساري. هنا وهناك - نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز ، رام الله: مواطن بالتعاون مع مؤسسة الدراسات المقدسية . ٢٠٠١ .
- رامبل، تيري . مفهومية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين: اللاجئون الفلسطينيون والحال الدائم والشامل ، بيت لحم: بديل ، ٢٠٠٢ .
- الزبن، سمير. أوضاع اللاجئين في لبنان ، رام الله: مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (١٤) ، ٢٠٠٠ .
- زريق، ايلايا. اللاجئون و مفاوضات الوضع الدائم ، في أوراق مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا الوضع الدائم ، رام الله: مفتاح ، ١٩٩٩ .
- زريق، ايلايا. اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٧ .

- سعيد، محمود. لاجئو الداخل، رام الله: مركز شمال، سلسلة دراسات رقم (١٢)، ١٩٩٩.
- السهلي، نبيل. الفلسطينيون في سورية، رام الله: مركز شمال، سلسلة دراسات رقم (٣)، ٢٠٠٠.
- شبلاق ، عباس. قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بإقامة الفلسطينيين في الدول العربية ، رام الله : مركز شمال ، سلسلة دراسات رقم (٨) ، ١٩٩٧ .
- شمال. النازحون الفلسطينيون و مفاوضات السلام (١) ، رام الله : ١٩٩٦ .
- شمال. قضية اللاجئين والمفاوضات (٢) ، رام الله : ١٩٩٨ .
- عبد الرازق ، عمر. هيكل الموازنة العامة الفلسطينية ، رام الله : ماس ، ٢٠٠٢ .
- عبد الغني ، عبد الرحمن و شلحنت ، أنطوان وميعاري ، محمود. العرب في إسرائيل ، رام الله : مركز شمال ، سلسلة دراسات رقم (١٦) ، ٢٠٠٠ .
- قدسية ، ليبيب. اللاجئون الفلسطينيون في العراق ، رام الله : مركز شمال ، سلسلة دراسات رقم (٧) ، ١٩٩٧ .
- كتناعنة ، شريف. الشتات الفلسطيني : هجرة أم تهجير؟ ، رام الله : مركز شمال . ٢٠٠٠ .
- كون ، أنطونи . التنظيم الهيكلاني الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٥ .
- كوهين ، هليل. الغائبون الحاضرون ؛ (اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨) ، القدس : مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل ، ٢٠٠٢ .
- م. ت. ف. دائرة شؤون اللاجئين. اللاجئون الفلسطينيون ، حقائق وإحصائيات ، رام الله : ٢٠٠١ .
- م. ت. ف . برنامج الإنماء الفلسطيني ، ١٩٩٢ .
- مالكي ، مجدي و شلبي ياسر. الهجرة العائدة للضفة الغربية وقطاع غزة ، مقدمة لورشة العصف الفكري " الهجرة الفلسطينية العائدة: المنهجين الاقتصادي - الاجتماعي والثقافي " المنظمة من شمال في رام الله ١١-١٣ / ٦ / ٢٠٠١ .
- مكحول ، باسم. الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، رام الله : ماس ، ٢٠٠٢ .
- مكحول ، باسم و عطيانى ، نصر. دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية ، رام الله : ماس ، ٢٠٠٢ .
- ملحيس غانية. القطاع الحكومي : واقعه ، مشكلاته ، آفاق نموه ومتطلبات إصلاحه ، رام الله : وزارة العمل ، ١٩٩٨ .
- ياسين ، عبد القادر و حنفي ، ساري و سانمارتن ، اوليفيه. الفلسطينيون في مصر و شمال سيناء ، رام الله : مركز شمال ، سلسلة دراسات رقم (٥) ، ١٩٩٦ .
- يحيى ، عادل. اللاجئون الفلسطينيون ١٩٢٨-١٩٩٨ (تاريخ شفوي). رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتواصل الثقافي . ١٩٩٨ .

References

- Abu-Libdeh, Hasan. "Statistical Data on Palestinian Refugees; Prospects for Contribution to Final Settlement," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Abu-Sitta, Salman. "Restitution and Compensation. Refugee Compensation: Selected Cases and Sources Materials. Presented to the Workshop," Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.
- Altaqi, Samir. "An opinion about the Host Country position regarding the Palestinian Refugees issue," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Alterman, R. Strategies for Immigrant Absorption: learning from the Israeli Experience, World Bank, 2002.
- Alterman, Rachelle. "Land and Housing Strategies for Immigrant Absorption: Learning from the Israeli Experience," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Arabi, Rania. Fieldwork Report on Palestinian Returnees after Oslo, Presented at Brainstorming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches," Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- AL-Araj, Shireen and Abu Zneid, Jihad. Democratizing the Refugee Issue, Beit Lahem: IPCRI. (This report reflects the summary of the voices of the refugees heard and documented by IPCRI), 2001.
- Are Hovdenak, Jon Pedersen, Dag Tuastad and Elia Zureik. Constricting Order: Palestinian Adaptations to Refugee Life, Oslo: FAFO, 1997.
- Arneberg Marie. Living Conditions Among Palestinian Refugees and Displaced in Jordan, FAFO (pp. presentation/Electronic), 2000.
- Aronson, Geoffrey and Jan de Jong. "Proposal summary: Israeli Settlements and the Palestinian Refugee Question: Evaluating the Prospects and Implications of Settlement Evacuation in the West Bank and Gaza Strip," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Arzt, Donna. "The Right to Compensation: The Right to Compensation Basic Principles Under", Presented to the Workshop: Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.
- Badil. "The Impact of Return on Compensation for Palestinian Refugees," Presented to the Workshop: Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.

- Badil. What Role for UNRWA? Opportunities and Constraints A Durable Solution to the Palestinian Refugee Issue in the Workshop Report on the Future of UNRWA organized by PRRN, 2000.
- Barkat, Daoud. Compensation Position Paper Presented to the Workshop: “ Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem,” Ottawa, 14-15 July 1999.
- Benvenisti, Eyal. Principles and Procedures for Compensating Refugees: International Legal Perspectives, Presented to the Workshop: “ Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem,” Ottawa, 14-15 July 1999.
- Besson, Yves. The Right of Return and Compensation, Presented to PRRN Workshop “Resolving the Palestinian Refugee Problem: What Role for the International Community?” The University of Warwick, 23-24 March 1998.
- Bowker, Bob. “The Political Management of Change in UNRWA,” in the Workshop Report on the Future of UNRWA organized by PRRN, Minster Lovell (UK), 19-20 Feb 2000.
- Brynen, Rex. “The Future of UNRWA: An Agenda for Policy,” Mc Gill University in the Workshop Report on the Future of UNRWA organized by PRRN, Minster Lovell (UK), 19-20 February 2000.
- Brynen, Rex. “The Roadmap and the Refugees,” IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Brynen, Rex, Eileen Alma, Joel Peters, Roula el-Rifai and Jill Tansley, “The ‘Ottawa Process’: An Examination of Canada’s Track Two Involvement in the Palestinian Refugee Issue,” IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Brynen, Rex. “Refugees, Repatriation, and Development: Some Lessons from Recent Work,” IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Brynen, Rex. “Financing Palestinian Refugee Compensation,” Presented to the Workshop: Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.
- CERMOC. UNRWA A history within History, (Workshop Materials) Amman, 1997.
- Challand, Benoit. Insiders’ vs. ‘outsiders’: a significant theme in Palestinian politics, Presented at Brainstorming “Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches” Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- Daneels, Isabelle. Palestinian Refugees and Peace Process_ An Analysis of Public Opinion Surveys in the West Bank and the Gaza Strip, Jerusalem: JMCC and OXFAM. 2000.

- Deluchi-Le Hourou Fabiene. Home, Sweet Home (The Case of the Eritrean Beni Amer back to their home Country after a long exile in the Sudan, Presented at Brainstorming “Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches,” Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- Dubel, H. Housing Finance for Returnees: Issues and Policy Options, Draft Report, World Bank, 2002.
- Dumper, Mick. “An EU Study on the Return and Re-integration of Palestinian Refugees and Displaced Persons: A summary,” IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- El-Abed, Oroub. “Palestinians in Egypt,” IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Endersen, Lena and Zuriek, Elia. Palestinian Refugees: An Analytic Bibliography of Current Research 1991-1995, (Draft Report), Oslo: FAFO, 1999.
- ESCWA. Return Migration Profiles, Impact and Absorption in Home Countries, New York: UN, December 1993.
- FAFO. Living Conditions of Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon, Oslo: FAFO, (Tables& pp presentation/Electronic), 2000.
- FAFO. The final results of the surveys on the Palestinian refugees socio-economic (living) conditions in Jordan and Lebanon, 1999.
- Fischbach, Michael R. “The Usefulness of the UNCCP Archives for Palestinian Refugee Compensation/Restitution Claims,” IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Gilen, Signe, Hovdenak Are, Maktabi Rania, Pedersen Jon and Tuastad Dag, Finding Ways-Palestinian Coping Strategies in Changing Enviroments, Oslo: FAFO, (Electronic), 1994.
- Hammer, Juliane. In Search of a Homeland Identities of Second Generation Palestinians Between Exile, Diaspora and Return (Dissertation Abstract) presented at Shaml workshop on Absorption of the Palestinian Returnees, Ramallah: Shaml, October 2002.
- Hanafi, Sari. Deconstructing the Diaspora Relationship to the Center- The Quest of Palestinian Rothschild? Presented at Brainstorming “Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches,” Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- Hanafi, Sari. “The impact of Social Capital on the Eventual Repatriation Process of Refugees: Study of Economic and Social Transnational Kinship Networks in the Palestinian Territories and Israel,” IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.

- Hanssen-Bauer, Jon, and Laurie Blome Jacobsen, "Living in provisional normality - The living conditions of Palestinian refugees in the host countries of the Middle East," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Heiberg, Marianne. Øvensen Geir. Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem, A Survey of Living Conditions, Oslo: FAFO, (Electronic) 1993.
- AL-Husseini, Jalal. Observations on Compensation in the Palestinian Refugees' Case, Presented to the Workshop: "Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.
- IPCRI. Review of Literature on the Issue of Palestinian Refugees, Beit Lahem: IPCRI, November 1998
- IPCRI. Survey on Palestinian Refugees Opinion Report, Beit Lahem, August 2001.
- Isotalo, Riina. Some Theoretical Points at Issue within the Field of Return, Presented at Brainstorming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches," Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- EL-Jafari, Mahmoud. The Expected Impact of Absorbing Returning Palestinians on the Presented to Euro -Mediterranean Forum of Economic Institutes, 18 February 2000.
- Jarrar, Najeh. Palestinian Refugee Camps in the West Bank: Attitudes Towards Repatriation and Integration, Ramallah: Shaml, 2003.
- Kanaan, T. and Kardoosh, M. The story of Economic Growth in Jordan: 1950-2000. Amman, 2002
- Kanaana, Sharif. Still On Vacation! The Eviction of the Palestinians in (1948), Ramallah: Shamel, 2000.
- Khawaja, Marwan and Titlnes Age. On the Margins: Migration and Living Conditions of Palestinian Camp Refugees in Jordan, Oslo: FAFO, 2002.
- Kossaifi George. The Palestinian Refugees and the Right of Return, Washington D.C.: The Center for Policy Analysis on Palestine, 1996.
- Lang, Erica and Mohanna, Itimad. A Study of Woman in 'Shatti' Refugee Camp of the Gaza Strip, Jerusalem: Arab Thought Forum, 1991.
- Lee, Luke. The Issue of Compensation for Palestinian Refugees. Presented to the Workshop: "Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem," Ottawa, 14-15 July 1999.
- Lena C and Geir , Endresen Øvensen. The Potential of UNRWA Data for Research on Palestinian Refugees, A study of UNRWA Administrative Data, Oslo: FAFO, (Electronic), 1994.

- Marx, Emanuel. Refugee Compensation: Why the Parties have been Unable to Agree and Why it is Important to Compensate Refugees for Losses? Presented to the Workshop: "Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem," Ottawa, 14-15 July 1999.
- Masalha, Nur. Israeli Plans to the Resettle the Palestinian Refugees (1948)-1972, Ramallah: Samel, (M. No.2) (Hard + Electronic Copies), 1996.
- Masalha, Nur. Israel's Moral Responsibility Towards The Palestinian Refugees, PLO-NAD, Ramallah, 2000.
- Masrieh, Hazboun Norma. Israeli Resettlement Schemes for Palestinian Refugees in the West Bank and Gaza Strip Since (1967), Ramallah: Samel, (M. No.4) (Hard + Electronic Copies), 1996.
- AL-Mbaid, Mohammed. Can Repatriation of Palestinians in Exile help Palestine? -The Policy and Research Questions for Consideration, Presented at Brain-storming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches," Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- Ministry of Planning and International Cooperation. Regional Planning, Ramallah, 1999.
- Nabulsi, Karma. "Participatory Models of Democracy and the Refugee Issue Working Paper," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Nasser, Maher. "Palestine Refugee Records Project," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Nathanson, Roby. "Survey of Palestinian Refugee Real Estate Holdings in Israel: Legal Mechanisms after (1948) which Enable Accurate Identification of Real Estate Owned by Palestinian Refugees And a Proposed Compensation Model accordingly," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Newman, D. Palestinian Refugee Resettlement: Learning from the Israeli development Town and Mass Immigration Experience of 1950s and 1990s, Palestinian Refugee Net, 2000.
- Nijem, Khalil. "Planning in Support of Negotiations: The Refugees Issue," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Nour, Amer. Coming Home (A Survey of the Socio-Economic Conditions of the West Bank and Gaza Strip Returnees After the 1991 Gulf War), Jerusalem: Palestine Human Rights Information Center, 1993.
- O'neil, Maureen . Opening Remarks for the Workshop, July 1999.

- Parderic, Cedric. Under the Borders: Redefining Israeli-Palestinian Space, Presented at workshop “Critical Perspectives on the Absorption of Palestinian Refugees in the Palestinian Territories and Israel,” Ramallah: Shaml, 16-17 October 2001.
- Passy, Andrew. Social Capital: embeddedness and autonomy, Paper presented at ISTR Conference, Dublin, 5 to and 8 August 2000.
- Patel, Vandana. “A Comparative Analysis of Mass Claims Mechanisms,” IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- PCBS. Demographic Survey, Up-to-date.
- PCBS. Population, Housing and Establishments Census.1997, (Updated Results) 1999.
- Pedersen, Jon and Hanssen-Bauer. Living Conditions in Jordan at the Eve of the Century (Main results from the 1996 Jordan Living Conditions Survey implemented by Jordan Department of Statistics and Fafo), (pdf-Electronic), 1998.
- PLO- Department of Refugee Affairs. The Final Status Negotiations on the Refugee Issue- Positions and Strategies, (Proceedings of a Workshop), Ramallah, August 2000.
- PLO, Department of Refugee Affairs. The Palestinian Refugees Fact Sheet. www.nad-plo.org. April 2000.
- PLO-NSU/NAD. Return and Compensations Ramallah, 1999.
- PLO-NSU/NAD. Zionists on Exile. www.nad-plo.org.
- PRRN. Proceedings of the Workshop: “Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem,” Ottawa,14-15 July 1999.
- PRRN. Report on the Stocktaking Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, <http://www.arts.mcgill.ca/MEPP/PRRN/prfront.html>. December1997.
- Rabbani, Mouin and Jalal Al-Husseini, “Palestinian Refugees: Political Mobilization And Permanent Settlement,” IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Roberts, Nigel. The Prospects for the Palestinian Economy. Presented to PRRN Workshop “Resolving the Palestinian Refugee Problem: What Role for the International Community? The University of Warwick, 23-24 March 1998.
- Salameh, Saji. “Engaging the Public Opinion,” IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Sayigh, Rosemary. Dissolving refugee’s problem, MERIP, 1998.
- Schiff Ben . UNRWA in Transition. Oberlin College in the Workshop Report on the Future of UNRWA organized by PRRN, February 2000.

- Shaml. No 6: Reintegration of Palestinian returnees, 1997.
- Shaml. Proposal on Absorption, 2002.
- Shaml. Proposal on Urbanization of Refugees Camps, 2002.
- Shiblak, Abass and Uri Davis. Civil and Citizenship Rights of Palestinian Refugees, Ramallah: Shaml, (M. No.1), 1996.
- Shiblak, Abbas. The League of Arab States and Palestinian Refugees' Residency Rights. Ramallah: Samel, (M. No.11), 1996.
- Shiblak, Abbas. "Statelessness among Palestinian Refugees," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Simcha Bahiri, Samir Hulileh ,Danial Gavron. Peace Pays. Jerusalem: IPCRI, 1993.
- Swiss Development Corporation, Survey on Living Conditions in the West Bank and Gaza Strip, Jerusalem: SDC, 2003.
- Tamari, Salim and Zureik Elia. Reinterpreting the Historical Record. The Uses of Palestinian Refugee Archives for Social Sience Research and Policy Analysis, Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 2002.
- Tamari, Salim. 'Adaptation' in the West Bank and Gaza, Discussion paper by Jill Tansley (IDRC) Refugee Working Group Intersessional, This essay was prepared as a discussion paper for the special consultative meeting of the RWG intercessional which was scheduled to be held in Rome in May 1996.
- Tamari, Salim. Property Claims for Palestinian Refugees Can Justice be a Factor in under conditions of Inequity? Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, (Draft) 2002.
- Tamari, Salim. Return, Resettlement, Repatriation: The Future of Palestinian Refugees in the Peace Negotiation, Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, FOFOGNET Digest, 22 April 1996.
- Tamimi, Tamara. Al Awda: The Negotiation of Identity among Palestinian- American Returnees, Presented at Brainstorming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches," Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- Tansley, Jill. Adaptation in the West Bank and Gaza, Ramallah: Samel, (M. No.6), 1996.
- The American University in Cairo. Forced Migration and Refugee, Studies Report of Activities 2001 - 2002, 2002.
- The Gulf Returnees Employment Program. July 1994. Report Implementation. (Draft) Jerusalem.
- The World Bank, "Housing And Infrastructure: Scenarios For Refugees And Displaced Persons," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.

- Tsardanidis Charalambos and Huliaras Asteris. Prospects for Absorption of Returning Refugees in the West Bank and Gaza Strip, Athens: Institute of International Economic Relations, 2000.
- UNRWA. Refugee Camp Profiles. www.un.org/unrwa. December 2000.
- Van Hear, Nicholas. Reintegrating Refugees: Opportunities and Constraints, Ramallah: Samel, (M. No.6) (Hard + Electronic Copies), 1996.
- World Bank. Absorption of Returnees in the West Bank and Gaza: Potential for Housing Accommodations on Public lands in Selected Study Areas, 2002.
- World Bank. Public and Private Infrastructure: Paper II, 2002.
- World Bank. West Bank and Gaza Displaced Persons, (5 draft papers- confidential report), 2001.
- Yassin, Abdul-Kader and Saint- Martin Olivier. The Palestinians In Egypt and North Sinai, Ramallah: Samel, (M. No.9), 1996.
- Zerriffi, Maren. Preliminary Thoughts on US Financing of a Compensation Regime for Palestinian Refugees, FOFOGNET Digest 197 (17 July 2000).
- Zerriffi, Maren. Refugee Compensation: Selected Cases and Sources Materials . Presented to the Workshop: “Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.
- Zureik, Elia. Palestinian Refugees and the Middle East Peace Process. Presented on October 23, 1998 at a Conference Organized by the University of Quebec in Montreal, “ The Middle East Peace Process: Costs of Instability and Outlook for Insecurity,” October1998
- Zureik, Elia. Public Opinion and Palestinian Refugees, Report submitted to the International Development Research Centre, Ottawa, December 1999
- Zureik, Elia..Palestinian Refugees and the Peace Process. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1996.
- Zuriek, Elia.. Palestinian Refugees: An Annotated Bibliography Based on Arabic, English, French, Hebrew Sources 1995-1999 (ed.). Kingston: Queen's University, January 2000.

